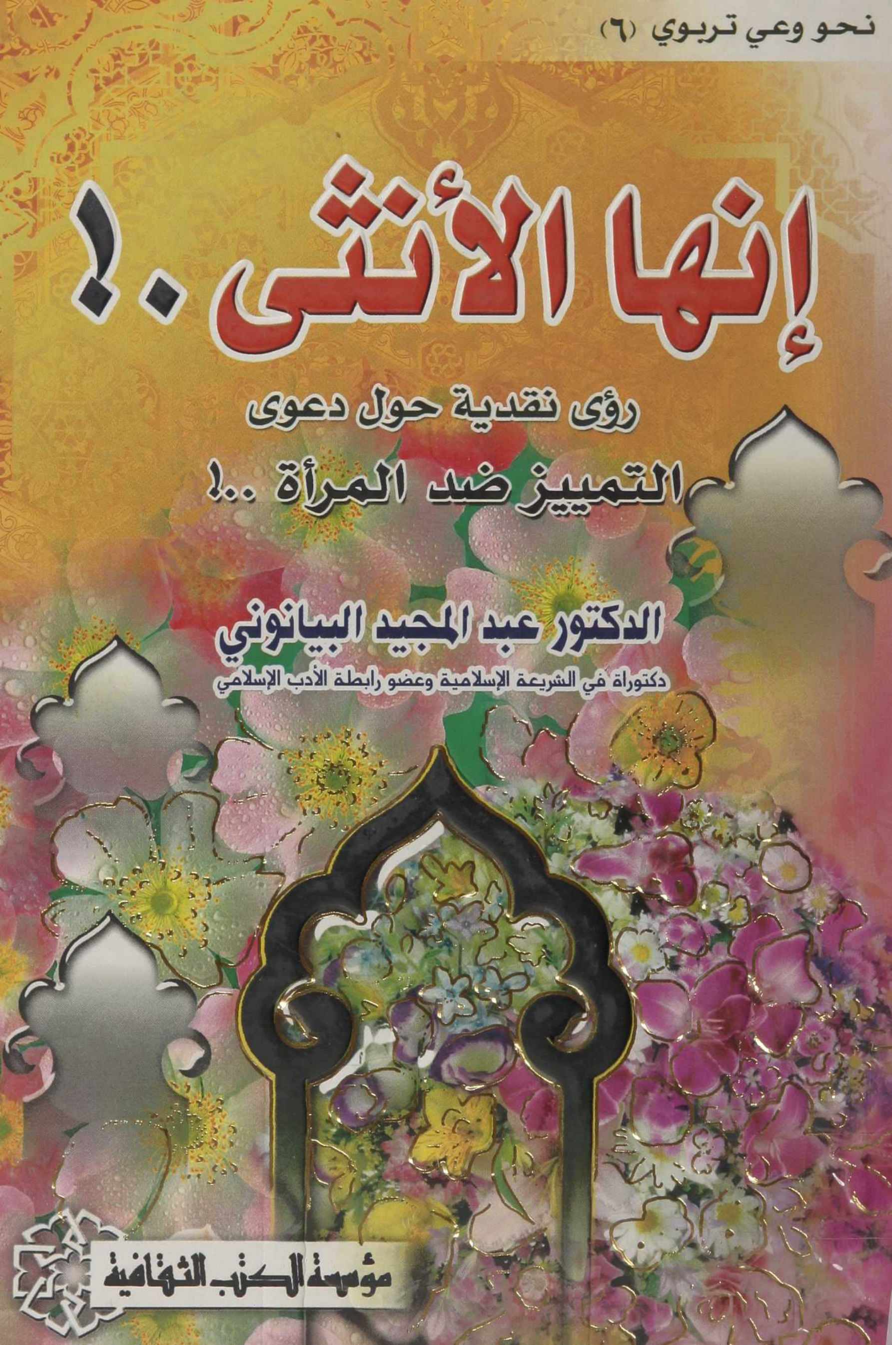
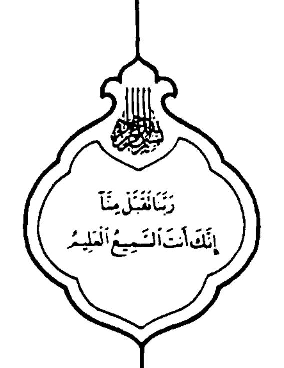

نحو وعي تربوي (٦)
إنها الأنثى..!
رؤى نقدية حول دعوى
التمييز ضد المرأة..!
الدكتور عبد المجيد البيانوني
دكتوراة في الشريعة الإسلامية وعضو رابطة الأدب الإسلامي
مؤسسة الكتب الثقافية



إنها الأنثى .!

رؤى نقدية حول دعوى

التمييز ضد المرأة ..!



طبعة خاصة بإذن
من المؤلف

ملتزم الطبع والنشر والتوزيع
مؤسسة الكتب الثقافية
للطباعة والنشر والتوزيع
فقط

الطبعة الأولى
١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

توزيع
مؤسسة الكتب الثقافية

الصنائع . بناية الاتحاد الوطني . الطابق السّابع . شقة ٧٨
هاتف المكتب: ٧٣٩٢٥٠/٧٣٩٢٥٨/ ٠٠٩٦١١
خليوي - جوال: ٨١٠٥٦١/٠٠٩٦١٣
أونيسكو - بيروت: ١١٠٨٢٠١٠
رقم العلبة البريدية: ٥١١٥/ ١١٤
بيروت - لبنان

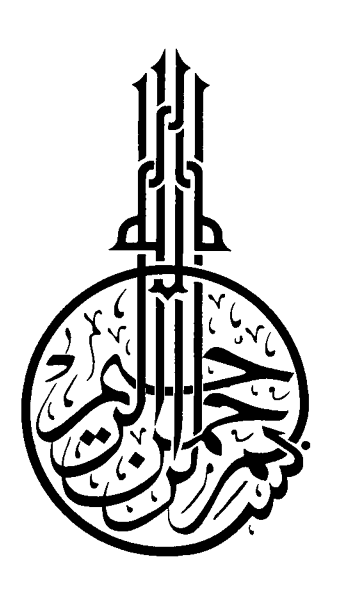
نحو وعي تربوي (٦)

إنها الأنثى ..!

رؤى نقدية حول دعوى
التمييز ضد المرأة ..!

الدكتور عبد المجيد البيانوني
دكتوراه في الشريعة الإسلامية
وعضو رابطة الأدب الإسلامي

توزيع
مؤسسة الكتب الثقافية


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

يقول الله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾ النحل .

ويقول تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ الحجرات .

﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾ ﴾ آل عمران .

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة من أخت تحبك في الله . .

أيّتُها البنت ، والأخت ، والصديقة الحميمة .!

قبل أن تستجيبي لهم .. وتعلني الشرود مع الشاردات .. والتمرّد مع المتمرّدات .. قفي قليلاً .. واسمعي هذه الهمسات ..

إنّهم يريدون لك أن تتمرّدي على قانون فطرتك .. فتخرجي عن أنوثتك ورقّتك ، التي هي سرّ جاذبيّتك وسحرك وجمالك ..

يريدون لك أن تكوني أداة رخيصة للتجارة التافهة .. والربح الحرام .. وأن تكوني أُلْهِية بيد كلّ عابث ماجن .. يتسلّى بك كما يشاء ، ثمّ يلقي بك فريسة للذلّ والشقاء ..

يريدون لك أن تخرجي عن الحصن الذي يصونك ، واليد الأمينة التي تحميك .. إلى أيدي الوحوش والذئاب .. تجّار الرقيق الأبيض .. ثمّ ينتدبون لك من يدافِع عنك فيما يزعمون .!

فقبل أن تستجيبي لهم ..

انظري بعقل واعٍ ، وقلبٍ بصير .. إلى حياة المرأة هناك .. وحياة المرأة في ظلال الإسلام هنا ..

واسمعي شهادة العاقلات ، اللاتي يـتقلّبن صـباح مـساء على جمر الشقاء ، ويكتوينَ بنار الشهوات ..

ثمّ عُدن يبحثن عن السعادة ، بعد أفولِ شمس الحياة ..

إنّك هنا مع شرع الله .. مع الطهر والكرامة والعفاف ..

لا مع أهواء البشر ، ونزوات مرضى القلوب ..

فهل لك أن تقرئي هذه الكلمات ، وتعزمي على الرشد ، وتحدّدي لنفسك بملء إرادتك السبيل الذي تختارين .. ونوع ما تريدين من الحياة هنا .. وما ينتظرك هناك من مصير ..

أختك في الله : م . ب



الإهداء

إلى المرأة الأمّ .. الوالدة المُربّية .

إلى الزوجة والأخت ، والأمّ والبنت ..

إلى حاملة الرسالة بانية الأمّة .

إلى شريكة الرجل في حمل الأمانة .

إلى المرأة الإنسانة حيثما كانت .

إلى الذين لم يعرفوا حتّى اليوم

موقع المرأة ، وماذا يراد لها ..

أهدي هذا البحث الموجز تبصرةً وذكرى ..

المؤلّف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمدُ لله نحمدُهُ ونَستعينُهُ ، ونَتوبُ إليه ونَستغفرُهُ ، ونَعوذُ به مِنْ شُرورِ أنفسنا وسَيِّئاتِ أعمالنا ، مَنْ يَهدِ اللهُ فلا مُضِلَّ لهُ ، ومَنْ يُضلِلْ فلا هاديَ لهُ ، ونَشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ ، ونَشهدُ أنَّ سَيِّدَنا محمداً عبدُهُ ورسولُهُ ، اللهُمَّ صلِّ وسلِّمْ وباركْ على سَيِّد الأوّلين والآخرين محمد بن عبد الله ، خاتم النبيّين ، النبيّ الأمّيّ الدالّ بشريعتِهِ إلى ما فيه سعادةُ الفردِ والمجتمعِ ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ والتابعينَ ، ومَن سمعَ فوعى ، ووُعِظَ فانتفعَ واهتدى . وبعدُ ؛

فإنّ قضيّة المرأة هي قضيّة القضايا في هذا العصر .. القضيّة التي لا يُدرى طرفاها .؟! من المسؤول فيها .؟! ومن الضحيّة .؟! ومن المستفيد من إثارتها ؟ وما الدوافع إليها .؟! وهل قبل كلّ شيء للمرأة قضيّة أو مشكلة .؟! وإذا كان الأمر كذلك ، فهل نبعَتْ من أرضنا ، أو نبتتْ في تُربتنا .؟! أم أنّها وردت إلينا من غير أرضنا وبيئتنا .؟!

وإنّ جوهر القضيّة في نظري هو في قدرة الإنسان رجلاً كان أو امرأةً على التكيّف مع دين الله تعالى ، وتحقيق ذاته وطموحاته مع الالتزام بشرع الله ، والتقيّد بآداب دينه .. إنّه بعبارة أخرى : التحقّق بالعبوديّة لله تعالى ، والاصطباغ بها في كلّ شأن من شؤون الحياة ..

والسؤال الذي يطْرح نفسه بقوّة : هل يمنع ذلك الإنسان من تحقيق طموحاته المشروعة .؟ والجواب قطعاً : لا .. ولكنّ المشكلة تتشعّب في الحقيقة إلى ثلاث شعب : فهي تكمن في فهم الإنسان رجلاً كان أو امرأةً لشرع الله تعالى ، وفي فهم البيئة ، والواقع بعاداته وتقاليده الذي يحكم الإنسان ، وفي المرأة نفسها عندما لا تعرف تحديد أولويّاتها بدقّة ، أو تتخلّى عن دأبها وطموحها عند أدنى عقبة ، وكلّ شعبة من هذه الشعب ، تحتاج إلى دراسة طويلة عريضة ، وأن تُفرد بالبحث والتحقيق والتدقيق ..

وأقول سلفاً من واقع فهمي وخبرتي المحدودة : " ومع ذلك فلن يستطيع فرد أو هيئة أن يحسم القول في هذه الشُعَبِ كلّها أو بعضها ، وما يتعلّق بها " ، لأنّ المسألة ليست مسألة قول اجتهاديّ يتقدّم به إنسان ، ويُقدّم له الحجج والأدلّة ، وإنّما المسألة تتعلّق بثقافة أمّة ، تستند إلى مخزون فكريّ هائل ، فيه الدخيل والأصيل ، والغثّ والسمين ، وهو يأسر الرجال والنساء على حدّ سواء ..

وفي مثل هذه الأوضاع قد يريد الإنسان التحرّر ممّا لا يراه حقّاً فلا يستَطيع ، لأنّ الضغط الاجتماعيّ ، والتداخل الفكريّ بين الدخيل والأصيل أكبر من أن يحتمله ، فيقف عاجزاً رَجُلاً كان أو امرأةً عن مقاومتِه ..

فنخلُص من ذلك إلى أنّ للمرأة مشكلةً حقيقةً ، ذات حدود وأبعاد ، وأنّ أحد أبعادها هي المرأة نفسها ، وما تختار ، وما تتّخذ من قرار .. وأنّ الرجل يتحمّل معها جزءاً من المسؤولية ، لأنّه شريك لها في الحياة ..

فهل من الإنصاف أن ينحى باللائمة دائماً على الرجل ، وتُكال له الاتّهامات .؟! وهل للمرأة أن تستسلم لمشكلتها ، وتنامَ على جرحها ، وتندبَ حظّها العاثر في كلّ نادٍ ، وتستدعي معها النادبين ، أو تتمرّد على كلّ شيء ، وتظنّ أنّ ذلك سبيل خلاصها من محنتها .؟!

ومع ذلك فيبدو أنّ هذه المشكلة مستعصية على الحلّ القريب ، وأحد أسباب استعصائها : اختلاط الأهواء فيها بالمبادئ ، وحظوظ النفس بنصرة الحقّ ، وجدال مرضى القلوب بالباطل ليدحضوا به الحقّ ، واستجرارهم لفريق من النساء بالعواطف ودغدغة المشاعر .. فلن يكون من فريق آخر إلاّ ردّة الفعل التي تبعد الأمور عن مسار الحلّ الرشيد ..

وهذه رؤى نقديّة لما شاع من الدعوة إلى ما يُسعى إليه من إلغاء التمييز ضدّ المرأة ، تحت ما يدّعى من الدفاع عن حقوق الإنسان ، وقد فتن بذلك قوم من بني جلدتنا ، وساروا في ركاب تلك الدعوة ، التي في كثير من مطالبها خروج عن ثوابت الدين ، وما هو معلوم منه بالضرورة ، وقد بَنَيتُ هذا البحث على مُقَدِّمَة ، وتَمهِيد ، وثمانية فصول وخاتمة .

* **الفصل الأوّل** : المرأة في التصوّر الإسلاميّ ، والتكريم التشريعيّ
* **الفصل الثاني** : المرأة في أصول الفكر الغربيّ وجذوره
* **الفصل الثالث** : واقع الغرب في نظرته للمرأة وتعامله معها
* **الفصل الرابع** : نشأةُ مفهوم تحرير المرأة والتمييز ضدّ المرأة
* **الفصل الخامس** : حقوق المرأة أم مسؤولياتها .؟

أو المرأة بين المسؤوليّة والحقوق .

* **الفصل السادس** : المرأة بين جنّة الوهم ووهم الظلم

* **الفصل السابع** : أصداء الدعوة إلى تحرير المرأة وإلغاء التمييز بينها وبين الرجل ، وفيه نموذجان :

النموذج الأوّل : وقفات مع تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام ٢٠٠٠م

النموذج الثاني : مؤتمرات العدوان على شرع الله ودينه

* **الفصل الثامن** : مجالات مهمة ، ونشاطات حيويّة تنتظر المرأة المسلمة .

* والخاتمة : وفيها أهمّ نتائج البحث وتوصيات .

وأسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى ، وصفاته العُلى أن يكتب له القبول والرضا ، وأن ينفع به عباده ، ويجعله ذخراً لي يوم لقاه ، والحمد لله تعالى أوّلاً وآخراً .

جدّة ، في ٢٧/ ٤/ ١٤٢٥ هـ

وكتبه

د. عبد المجيد البيانوني



تمهيد

نحن المسلمين متّهمون بظلم المرأة ، والاعتداء على حقوقها ، والإساءة إليها ، وتمتدّ التهمة من قِبل أولئك الذين لا يؤمنون بالإسلام ، والذين في قلوبهم مرض من أبناء جلدتنا ، لتكون اتّهاماً صريحاً لشرع الله ودينه ، ودعوة إلى الخروج عنه وتحريفه ، بلا مواربة ولا استحياء أو استخفاء.

ولقد تجاوزنا بحمد الله تعالى مرحلة الدفاع ، وموقف المدافع الضعيف ، الذي قد يستحيي ممّا معه من الحقّ ، إذ إنّ حقائق الحقّ أصبحت أوضح من الشمس في رابعة النهار ، وبخاصّة بعدما تواترت شهادة الشهود من عقلاء الغرب المنصفين ، فبهت الذي كفر ، والله لا يهدي القوم الظالمين .

وإنّ أدلّ ما يدلّ على مكانة المرأة عند المسلمين تلك النظرة الشاعريّة الحالمة للمرأة ، التي يتبدّى منها أوّل ما يتبدّى احترام المرأة وتقديرها ، والاهتمام بدورها الفطريّ العظيم ، وأثرها الاجتماعيّ الكبير ، وقد تحدّث عنها الأدباء ، وتغنّى بها الشعراء ، وكثير منهم لم يشغل تفكيره إلاّ المعاني الإنسانيّة الكبيرة ، التي خلقت المرأة لها .. بخلاف أصحاب الأدب المسفّ ، الذين لا يعرفون المرأة إلاّ ألهية جسديّة هابطة ، ومتعة جنسيّة عابرة ..

وهذا باب من القول لا يتّسع المقام هنا للتوسّع فيه ، ويستحقّ أن يفرد بالبحث والدراسة ، وأكتفي منه بعرض نموذج ، هو من باب الإشارة الحاضرة ، لا أكثر .

يقول الأديب الرافعيّ ـ رحمه الله ـ :

فحسبكِ نبلاً قالة الناس أنجبت — وحسبك فخراً أن يصونك بابُ
لك القلبُ من زوج ووُلْدٍ ووالد — وملك جميع العالمين رقابُ
لم تخلقي إلاّ نعيماً لبائس — فمن ذا رأى أنّ النعيم عذابُ .؟

ويقول أيضاً :

والعمر نهر ترى من — حوادث الدهر طينه
وشاطئاه قرين — قد قابلته قرينه
هذا تشاد به الدار — وهي للدار زينه

على أنّ الجمال الشاعريّ في المرأة لم يبخس حقّه ، وهو جمال الروح والأخلاق ، قبل أن يكون جمال القدّ والأحداق ، يقول الرافعيّ في ذلك :

" أيمكن أن يكون هذا الجمال الفتّان في المرأة الجميلة .؟! خلاصة سماء من السموات ، خلقت عينين ، وخدّين ، وشفتين ، تضحك أحياناً بالنور ، وتلتهب أحياناً بالبرق ، وتنفجر أحياناً بالرعد "(١) .

" أقسم لو صُغّرت الجنّة ، وجعلت أرضيّة ، تلائم حياة رجل من الناس ، ثمّ عجّلت له في هذه الحياة الدنيا ، لما كانت بمتاعبها ولذّاتها ، وفنون الجمال فيها إلاّ المرأة التي يحبّها .. أمّا الجحيم فلا أراني في حاجة إلى برهان عن أنّها صغّرت وتجزّأت واندفقت على الأرض شُعلاً في اسم من أسماء النساء .. "(٢) .

وإنّ لهذا الواقع الذي نعيشه اليوم مقدّمات لابدّ من الإشارة إليها .. فمنذ بواكير القرن العشرين أصبح إعلانُ الإلحاد في المجتمعات

---

(١) ـ السحاب الأحمر للرافعي ص/١٩/ المكتبة العصريّة بيروت لبنان .

(٢) ـ المرجع السابق .

العربيّة على وجه العموم ، مظهراً للرقيّ الفكريّ ، والاتّصاف بالعلم والتقدّم ، واتّصل ذلك برفض كلّ قديم ، وانتقاصه وعَدّه رمزاً للتأخّر والتخلّف ، وساعد على نموّ هذا الاتّجاه : الجهلُ الفاضح بالإسلام ، وقصره على صورة العبادة الشكليّة ، البعيدة عَن مقاصد الشريعة وأهدافها السامية ، ولم يتهيّأ لهذا الجيل السيّء الحظّ علماء عاملون ، ودعاة مخلصون ربّانيّون ، يعرفون عصرهم ، ويحسنون التعاملَ مع أزماته ومشكلاته ، ويتقنون فنّ الخطاب لأبنائه ..

ونكبت أكثر بلاد المسلمين بالاستعمار ، فكان ضغثاً على إبّالة ، واستطاع الاستعمار أن يجتذب جيلاً من نخبة أبناء المسلمين ، فكانوا أداة طيّعة في يده لتنفيذ مخطّطاته ، ثمّ مكّن لهم في الأرض فخلفوه من بعده ، على ما رَسَمَ لهم من الخطط والمناهج ..

وكان من أخطر الآثار لذلك : اهتزاز الإيمان بالثوابت والأصول ، وما هو معلوم لكلّ مسلم بالضرورة لدى عامّة الناس وبنسب متفاوتة ، والتشكيك بحكمة الله تعالى فيما شرع لعباده ، وما حدّ لهم من حدود ..

وكان على رأس القضايا التي نالت اهتماماً مقصوداً وتركيزاً شديداً : قضيّة تحرير المرأة ، وتعليمها ، ومساواتها بالرجل ..

ونشبت المعركة بين هؤلاء المتغرّبين ، الذين يجهلون أشدّ ما يجهلون مبادئ دينهم ، ويحملون لواء هذه القضيّة ، وبين المحافظين على دينهم ، الواقفين عند حدود الله تعالى وأحكامه .. وكان من وراء ذلك ما كان ،

من معارك فكريّة واجتماعيّة، وتشريعيّة وسياسيّة وإعلاميّة، محلّيّة وعالميّة، لم يخمد جحيمها حتّى الآن، وكان عنوانها المرأة، ووقودها الإنسان حيث كان ..

لم تكن مشكلة مجتمعاتنا في الحقيقة مشكلة المرأة، وإنّما هي مشكلة تخلّف الإنسان ـ رجلاً كان أو امرأة ـ عن الإسلام .. هذا التخلّف الذي تجلّى في مفاهيم الرجل وتصوّراته، وسلوكه ومواقفه، وفي مفاهيم المرأة وتصوّراتها، وسلوكها ومواقفها على حدّ سواء ..

وإنّ أوّل الخلل في التفكير بحلّ مشكلة أيّ مجتمع : أن يحصر النظر بفئة منْ فئاته فحسب، ممّا يجعل مَن يُفكّر هذا التفكير متّهماً بالتحيّز، وغير مؤهّل للحكم الصحيح في هذه القضيّة. ولكنّ دهاء الغرب ومكره، في مخطّطاته وأساليبه جعل كمّاً هائلاً من المسلمين والمسلمات يقعون ضحيّة شباكه المنصوبة، وخيامه المضروبة، حتّى أضحت الأوهام بدهيّات، والأكاذيب مسلّمات .. وإنّ أوّل نجاح لمخطّطات الغرب أن نستجرَّ للاعتراف بالمشكلة المصطنعة، التي يفرض علينا تصوّراته لها، ومفاهيمه عن حلّها ..

فهل للمرأة مشكلة .؟ وما معنى أن يكون لها مشكلة تقلق نفسها بها، وتقلق الرجال معها .؟! الحقّ أنّ المشكلة مشكلة الإنسان حيث كان .. مشكلة جهله بغاية وجوده .. مشكلة تمرّده على ربّه، وتأليهه لهواه .. مشكلة طغيانه في الأرض، وظلمه لأخيه الإنسان، وسعيه لإفساد الحرث والنسل ..

وإذا تنزّلنا فقلنا : إنّ للمرأة مشكلة .؟ وإنّ لها حقوقاً ضائعة مهدرة ، فماذا عن حقوق الرجل ومشكلاته .؟ وعن التمييز ضدّ الرجال .؟! ماذا عن ضرب الرجل وقتله .؟! وهي ظاهرة تتفاقم يوماً بعد يوم ، وتطالعنا الصحف بأخبارها ، التي لا تكاد تصدّق ، على امتداد الرقعة الإسلاميّة ، وتنوّع المستوى الحضاريّ والعلميّ والثقافيّ فيها ..

نشرت مجلّة الأسرة في العدد / ١١٣/ شعبان ١٤٢٣هـ ، تقريراً من المغرب بعنوان : " **الرجال ضحايا عنف النساء** " جاء فيه : " تشهد المغرب ظاهرة فريدة من نوعها ، تتمثّل في ظاهرة عنف المرأة ضدّ الرجل ، سواء العنف المادّيّ بالضرب والقتل ، أو العنف المعنويّ بالسحر .. ويتعدّد العنف الممارس ضدّ الرجل من قِبل المرأة ، غير أنّ الرجال عادةً لا يريدون الإفصاح عنه ، إلاّ أولئك الذين وصلت قضاياهم إلى المحاكم ، يقول المحامي محمّد : " أرافع الآن في قضيّة عنف ضدّ رجل ضربته امرأته ، عندما استفزّها إثر نقاش بينهما حول الأبناء ، فألقت عليه " بمجمر " فسبّب له شَرْخاً في رأسه نقل على أثرها إلى المستشفى ، إثر نزيف خارجيّ في رأسه ، ولولا ألطاف الله لكان مصيره الموت .. " ويؤكّد المحامي أنّ هناك قضايا كثيرة تملأ المحاكم من هذا النوع ، والوسيلة الوحيدة التي قد تلجأ إليها المرأة هي الحصول على " شهادة مرض نفسيّ " ، حتّى تخفّف عنها العقوبة .

أمّا أعمال القتل التي تطلع علينا بها وسائل الإعلام فهي كثيرة ؛ فهذه قتلت زوجها ، وقطّعته إرْباً ، ووضعته في أكياس ، وتلك تربّصت

بطليقها ، فأنهت حياة ابنه لتعذّبه ، بعدما توعّدت بتحويل حياته إلى جحيم .. وكثيراً ما يأتي موظّف إلى مقرّ عمله ، وعلى وجهه آثار الضرب ، وعندما يسأله زملاؤه يحاول تبرير الآثار بأسباب كاذبة ، لكنّ بعضهم لا يجد بدّاً من الاعتراف لأصدقائه بأنّ زوجته تضربه .. "[1] .

مُنطلق المسلم في معالجة قضيّة المرأة ، وكلّ قضيّة :

إنّ المحامي الذي يرافع في قضيّة أمام المحكمة لابدّ له أن يرافع وفق القانون الذي يستند إليه القاضي ، وتعترف به المحكمة ، وإلاّ فإنّ كلامه سيَكون نوعاً من العبث الذي لا يعترف به أحد .. وكذلِك قضيّة المرأة ، وكثير من القضايا التي يثيرها علينا الغرب ، وتلامذته المخلصون في بلاد المسلمين .. فما المرجع والقانون الذي يرافع فيه في هذه القضيّة .؟

إنّ المنطلق الذي يتحرّك منه المسلم في معالجة قضيّة المرأة ، وكلّ قضيّة هو : الاحتكامُ إلى الله ورَسوله ﷺ ، والتجرّد عن أهوَاء البشر ..

وأساس ذلك العبوديّة لله تعالى ، التي ينبغي أن تصطبغ بها حياة المسلم في كلّ شأن من شؤونها .. والعبوديّة لله تعالى هي أولى الحقائق الكونيّة ، وأشدّها بداهة ، وهي من مستلزمات اليقين بوجود الله عزّ وجلّ ..

ولا فرق في هذه الحقيقة المطلقة بين رجل وامرأة ، وحاكم ومحكوم ، إذ إنّ العبوديّة فرع عن المملوكيّة لله تعالى ، وكلّ من الرجل والمرأة على قدم هذه المملوكيّة سواء ..

---

(١) - مجلّة الأسرة ص/٩/ .

والنتيجة البدهيّة التي تتفرّع عن ذلك هي أنّه لا خيار للإنسان إذا أراد أن يكون عبداً لله تعالى بمشيئته واختياره إلاّ أن يستجيب لأمر الله تعالى، ويخضع لدينه: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾ الأحزاب.



الفصل الأوّل

المرأة في التصوّر الإسلاميّ ، والتكريم التشريعيّ

نظرة تاريخيّة فيما يُدّعى من " مشكلات المرأة " أو " تحرير المرأة " :

لقد اعتاد الباحثون والمفكّرون عندما يتناولون قضيّة المرأة أن يتحدّثوا عن موقف الأديان والمذاهب الأرضيّة من المرأة على مدار التاريخ الإنسانيّ ، ليصلوا إلى بيان تفرّد الإسلام بالنظرة الإنسانيّة الكريمة ، التي حظيت بها المرأة ، والتشريعات الحكيمة ، التي خُصّت بها ، ممّا يلائم وظيفتها الفطريّة التي تحفظ النوع ، وتعتني به ، وتنمّيه .

وأجد الحاجة ماسّة إلى تجاوز التاريخ الإنسانيّ في أعماقه ، والبدء من موقف الإسلام من المرأة ، وما تعانيه المرأة الغربيّة من شقاء وضنك ، رغم ما تدّعيه وسائل الإعلام والغزو الفكريّ من تحرير للمرأة ، ومساواة لها بالرجل ..

" لقد عهدَ الناسُ الإسلامَ شديدَ العنايةِ بالنساءِ ، إلى حدٍّ أنْ خوَّلهنَّ من الحقوق ما لم تبلغه المرأةُ في الأممِ الأخرى حتى اليومَ .

فأمّا من الوجهةِ الروحيّةِ ، فقد سوَّى بينهنَّ وبينَ الرجال ، فلم يغلقْ في وجوههنَّ سبيلاً إلى خير ، فقالَ تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾ النحل .

وأمّا منَ الوجهةِ العلميّةِ ، فقد أباحَ لهنَّ أنْ يتناولْنَ ما يروقُ لهنَّ من العلومِ ، حتى يبلُغْنَ أرفعَ الدرجاتِ ، بشرطِ أنْ لا يتورطْنَ بسببِ ذلكَ ، بسفورٍ أو اختلاطٍ برجالٍ .

وأمّا منْ جهةِ الحقوقِ المدنيّةِ ، فقد ساوى الإسلامُ بين المرأةِ والرجلِ ، إلاّ فيما لا يتفقُ معَ أنوثتِها ، ووظيفتِها في الحياةِ ، فقررَ أنْ ترثَ ، وأنْ تكونَ ذاتَ مالٍ ، تتصرفُ فيهِ بما تشاءُ من وجوهِ النماءِ ، واعتبرها في بيتها سيدةً ، حاصلةً على جميعِ موجباتِ الكرامةِ .

وحرّرتِ الشريعةُ الإسلاميّةُ المرأةَ من قيودِ الجاهليّةِ ، وجعلتْ لها مكانتَها اللائقةَ بها ، في المجتمعِ الإنسانيِّ ، وأباحتْ لها كلَّ ما لا نقيصةَ فيهِ ، فلم تمنعْها من الخروجِ من دارِها لقضاءِ حوائجِها ، إلاّ إذا ترتبَ على ذلكَ الخروجِ شرٌّ يضرُّ المرأةَ ، ويفسدُ أخلاقَها ، فللمرأةِ أن تخرجَ من دارِها وهي مستترةٌ غيرُ متبرجةٍ ، ولها أنْ تذهبَ إلى محالِّ العبادةِ ، وتحضرَ مجالسَ الوعظِ ، وتزورَ أرحامَها والنساءَ الصالحاتِ .

وقد جعلَ اللهُ للمرأة في المجتمعِ وظيفةً خاصةً ، وأعمالاً تستغرقُ جميعَ أوقاتِها ، لو أرادتْ أن تقومَ بها على ما يجبُ عليها ، وليسَ قسطَها من الواجبِ في تربيةِ الأطفالِ ، وإصلاحِ شؤونِ البيتِ ، وما يوجبُ للرجلِ فراغَ قلبهِ لمهمّتِهِ الشاقةِ ، وإعدادِ وسائلِ الراحةِ والهناءةِ لهُ ، حتى يكونَ البيتُ جنتَهُ التي يأوي إليها من شقائِهِ ، ويستريحَ فيها من عنائِهِ ، بأقلَّ من قسطِ الرجلِ ، في واجباتِ الحياةِ ، والحكمةِ تقتضي توزيعَ الأعمالِ ، وتخصيصَ كلٍّ بما يليقُ بهِ ، بلْ الحقُّ سبحانهُ وتعالى راعى ذلك

في خلقهِ ، فخلقهمْ مختلفين في الاستعدادِ ، ليختصَّ كلٌّ بما هو أولى بهِ ، فسبحانَ الحكيمِ العليمِ .

هذه الحقوقُ منحَها الإِسلامُ للمرأةِ ، قبلَ أنْ تفطنَ هي للمطالبةِ بها ، وقبلَ أنْ يتطوّعَ رجالٌ لطلبها لها بأكثرَ من ألفِ سنةٍ ، وليسَ لنساءِ أرقى الأممِ مثلُ هذهِ الحقوقِ إلى اليومِ ؛ فالذي قامَ بتحريرِ المرأةِ تحريراً لا مرمىً بعدهُ إنما هو الإسلامُ ، لا العلمُ الحديثُ ، ولا المدنيَّةُ الحديثةُ ، والإسلامُ نفسُهُ شرعَ تعددَ الزوجاتِ ، فهلِ الإسلامُ الذي هذا شأنُهُ في حمايةِ المرأةِ ، ورعايةِ حقوقِها يعودُ فيجعلُ منْ تعددِ الزوجاتِ ما يحطُّ من كرامتها ، أو ينقصُ حقاً من حقوقِها ؟!

والإسلام حارب **اضطهاد المرأة** ، ومنحها حقوقها كاملة غير منقوصة ، وحفظها مما يضرّها في نفسها ودينِها ، ومنع من ظلمها ، وأمر بالإحسان إليها في مواطنَ كثيرة ، ودعاها إلى تحمّل مسؤوليّتها الشرعيّة والأسريّة والاجتماعيّة مع الرجل ، ليتحقّق الاستخلاف وعمارة الأرض ، الذي هو غاية الوجود الإنسانيّ ، وقد بين النبيّ ﷺ صفات المرأة الصالحة بقوله : (**مَا اسْتَفَادَ الْمُؤْمِنُ بَعْدَ تَقْوَى اللهِ خَيْراً لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ صَالِحَةٍ ، إِنْ أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّتْهُ ، وَإِنْ أَقْسَمَ عَلَيْهَا أَبَرَّتْهُ ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا نَصَحَتْهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ**)[١] .

* مفاهيم ومسالك حاربها الإسلامُ في الموقف من المرأة :

ويعلمُ كلّ منْ له أدنى إلمام بمعرفة دين الله أنّ الإسلام حارب مفاهيم عن المرأة منحرفة ، كانت منتشرة بين الناس ، ولا تزال تجد لها

(١) - رواه ابن ماجه في كتاب النكاح برقم /١٨٤٧/ .

صدى في كثير من المجتمعَات ، ومن هذه المفاهيم : كراهة البنات والتشاؤم بقدومهنّ ، والشعور بالعار بهنّ ، والنظرة الدونيّة للمرأة ، وانتقاص حقّها في الميراث ، وما نجم عن ذلك من ثقافة مُختلّة نسبت للإسلام بغير حقّ : " **من المهد إلى الزوج إلى القبر** " ، والدعوة إلى الاستعانة على المرأة بالجهل .. وغلبة العادات والتقاليد على الأحكام الشرعيّة ، والمبالَغة في بعض الأحكام الشرعيّة إلى درجة تجاوز الحدود ، والطغيان على الحقوق ، وقد سجّل القرآن الكريم ذلك في مناسبات عديدة ، وأخطر ما تحدّث عنه من ذلك ما يتّصل بالأمور العَقَدِيّة ، كادّعاء المشركين أنّ الملائكةَ بناتُ الرحمَن ، ومن الخطرِ العَقَديّ الذي يقع فيه بعض المسلمين أن يُسيء معاملة زوجته ويخاصمها ، وربّما هجرها أو طلّقها عندما يُرْزَقُ بأنثى ، كأنّه يظنّ أنّها هي المسؤولة عمّا يتخلّق في رَحِمِها .. ولَعَمْرُ الحقّ إنّها لجاهليّة أشبه بالجاهليّة الأولى ، بل هي أسوأ منها ، لأنّها نوع من الضلال بعد الهدى ..

وإنّ حقوق الرجل والمرأة في الإسلام تقوم على مبدأ الحقوق الإنسانيّة المشتركة بينها وبين الرجل ، والحقوق ذات الخصوصيّة بها ، والحقوق ذات الخصوصيّة بالرجل .. فالعلاقة بينهما علاقة تكامليّة ، وليست تنافسيّة .

وقد وضع الإسلام ضمانات ، ليس للمرأة فحسب ، بل لكلّ فرد من أفراد المجتمَع ، لضمان حقّه ، وحفظ حرماته ، وصون كرامته ، فليس الإسلام وضعاً بشريّاً ليظنّ به محاباة فئة من الناس على حساب فئة أخرى .

وبعد ؛ فإنّ العلاقة في التصوّر الإسلاميّ بين الرجل والمرأة ليست علاقة تنازع وصراع .. ليس الرجل العاقل السويّ يريدها كذلك ..

وليست المرأة العاقلة الواعية تريدها كذلك .. وليس العقلاء الذين يهمّهم الشأن الاجتماعيّ يريدونها كذلك ..

وليست العلاقة بين الرجل والمرأة علاقة سيطرة وتحكّم من الرجل بالمرأة .. ليطلب من المرأة أن تثور لتتحرّر ، وأن تضجّ بالشكوى ، لينتصر لها أهل النجدة والحميّة .! فتستطيع الخروج عن إرادة الرجل وهيمنته ..

وليست العلاقة بين الرجل والمرأة علاقة سيطرة وتحكّم من المرأة بالرجل ، ليقوم فريق من الناس رجالاً ونساءً ، يرثُونَ لحال الرجل ، ويعلنون الوقوف بجانب هذا الجناح المهيض ، ويطالبون بردّ اعتباره ، والانتصار لكرامته ، وإعطائه حرّيّته .!

إنّ العلاقة بين الرجل والمرأة محكومة في التصوّر الإسلاميّ بدين الله تعالى ومنهجه للحياة .. محكومة بأمر الله تعالى ، الذي وحده خلق : ﴿ .. هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣﴾ ﴾ فاطر ، ووحدَه يعلم ما يُصلِح خلقَه : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ الملك ، ووحدَه له الأمر والتشريع : ﴿ .. أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾ الأعراف .. هذا هو مبدأ الطريق ، ومربط الفرس كما يقولون ، في أيّ حوار يريد أن يثيره أولئك الذين يدّعون التحمّس لحقوق المرأة .. ويدّعون الدفاع عنها ، والحرص على تحريرها ، وإعطائها حقوقَها ! .

فالإسلام دين ومنهج حياة : دين يخضع فيه العباد لله الواحد الأحد ، الخالق المالك ، ويستسلمون له في كلّ شأن عن حبّ ورغبة .. وهو منهج حياة .. ينظّم حياة الإنسان في كلّ شأن من شؤونها ، أو جانب من جوانبها .. ولا يتركها لعبث الأهواء والنزوات ..

إنّنا **باختصار** : لا نريد أن نستورد شيئاً من أنظمة الغرب وعاداته الاجتماعيّة وعلاقاته ، بغضّ النظر عن خلفيّة ذلك ودوافعه ، لأنّنا لا نرتضي واقعَه ، ومخازيَه التي تزكُم الأنوف .. وإفرازاته التي يئنّ منها على كلّ صعيد .! ولأنّنا لا نريد أن نستبدل بعلاقاتنا الإنسانيّة الاجتماعيّة أطرافاً صناعيّة تفسد حياتنا ، وتشوّه جمالها .. ولأنّنا أوّلاً وأخيراً لا يمكن أن نستورد " **قطع غيار** " لنظامنا الإسلاميّ الربّانيّ .. ثمّ نظنّ أنّنا نبقى في رحاب هذا الدين ، ومن أوليائه الخلّص الأوفياء ..

إنّ مشكلتنا في أوطاننا الإسلاميّة ، وفي الشرق عموماً هي في ضعف التربية على القيم التي نؤمن بها ، ونعتزّ بصلاحها لحياتنا .. أو في الخروج على هذه القيم ، وفساد المفاهيم التي تضغط عليها العادات والتقاليد ، فتشكّل تصوّراتها ومواقفها .. فهي بحاجة إلى إصلاح وتقويم .. وليس علاجها برفض قِيَمِنا ، واستيراد ما عند الآخرين من الأنظمة ، لأنّنا وإذ كان ديننا دين الفطرة ، وكان منهج حياتنا مستمدّاً بعمومه من منهج ربّنا ، فسنبقى عندئذ في صراع مع أنفسنا لا يهدأ ، وسنعاني من الاختلاف والتناكر ، والعِلل والأمراض ما لا يقف عند حدّ ، أو يدخل تحت عدّ .! لأنّنا نريد أن نزرع أعضاء في جسد مريض ، يرفضها ويأباها ،

فإمّا أن نكفـّ عن هذا التصرّف الجاهل الأرْعَن ، أو نقتلَ المريض ، ولا ثالثَ لهما ..!

وإنّ الفـرق بيننـا وبـين الغـرب في القـيم والسـلوك بعيـدٌ بعيـد .!

يلخّصه لنا القرآن الكريم في آية من محكم آياته ، إذ يقول تعالى :

﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦ ﴾ الكافرون .

وما أمر المرأة والرجل إلاّ واحد من تلك الشؤون والجوانب ..!

فهل نعي ونرعوي .؟!

۞ ۞ ۞

الفصل الثاني

المرأة في أصول الفكر الغربيّ وجذوره

* واقع الغرب في نظرته للمرأة وتعامله معها :

إنّ منطق البداهة يقول : " **عليك أن تبني بيتك قبل أن تبني بيت الآخرين** " ، ولكنّ واقع الغرب يتناقض مع هذه البديهة ، إذ يتباكى اليوم على حقوق المرأة في بلاد المسلمين ، ويحرّض مرضى القلوب المتغرّبين هنا وهناك ليثيروا الشبهات والاتّهامات ، ويعلنوا التظلّم ممّا تتعرّض له المرأة من ظلم واضطهاد ، ويحاربوا شريعة ربّهم بكلّ جراءة ووقاحة .. والنظرة الموضوعيّة البعيدة عن التحيّز والعصبيّة تثبت أنّ المرأة المسلمة تنعم في مجتمعها ، وفي ظلّ أحكام الإسلام وقيمه وآدابه ، مع ما تعاني مجتمعات المسلمين من تقصير وتخلّف عن الإسلام ، بما تتحسّر المرأة الغربيّة ، باعترافها وتصريحها ، على شبهه أو عشر معشاره .. فكيف لو كنّا أوفياء بحقّ ديننا ، ومنهج ربّنا .؟!

إنّ الحضارة الغربيّة لم تقضِ على الأسرة من الناحية النظريّة فقط ، بل إنّها فعلت ذلك في الواقع أيضاً : فقد كان الرجل أوّل من هجر الأسرة ، ثمّ تبعته المرأة ، وأخيراً تبعهم الأطفال .. وكانوا هم الضحيّة الكبرى لكلّ المآسي ، التي يتقلّب فيها الجميعُ ..

ونستطيع أن نتتبّع مظاهر القضاء على الأسرة وتدميرها في كثير من الجوانب .. فعدد حالات الزواج في تقهقرٍ متّصل ، مع تزايد في نسبة

حالات الطلاق ، وازدياد عدد النساء العاملات ، والزيادة المطّردة في عدد المواليد غير الشرعيّين ، والازدياد مستمرّ في عدد الأسر التي تقوم على أحد الوالدين فقط ، وهي الأمّ .. ويجب أن نضيف هنا أيضاً عدد ربّات البيوت الأرامل صغار السنّ ، بسبب شيوع الحوادث وارتفاع عدد ضحايا السكْتة القلبيّة وأمراض السرطان ، وهي جميعاً شديدةُ الصلة بأسلوب الحياة الحضاريّة .

وهذا نموذج من بعض الإحصاءات : ففي سنة ١٩٦٠ تساوى عدد الزواجات المنعقدة في (كاليفورنيا) مع عدد حالات الطلاق ، وسرعان ما انتقلت هذه النسبة إلى مراكز أخرى من أعلى مراكز الحضارة في العالم . وهكذا تصاعدت نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج تصاعداً مفاجئاً ثابتاً في كل مكان ، فقد كانت النسبة بأمريكا سنة ١٩٦٠ هي ٢٦ % ، وفي سنة ١٩٧٥ ارتفعت النسبة إلى ٤٨% وفي الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٦٠ كانت نسبة الطلاق إلى الزواج ١٠% ، وارتفعت سنة ١٩٧٣ إلى ٢٧ % وارتفع عدد حالات الطلاق في سويسرا خلال العشر سنوات الأخيرة إلى الضِّعْف [1] ، بينما في بولندا زاد أربع مرات خلال العشرين سنة الأخيرة ، وفي خلال العقود الثلاثة (١٩٤٥ - ١٩٧٥) زاد عدد حالات الطلاق في (تشيكوسلوفاكيا) ثلاث مرات وفي براغ بين كل ثلاث زيجات تنتهي واحدة منهن إلى الطلاق ..

---

(١) - وبنسبة ١٤،١% من الطلاق بين كلّ عشرة آلاف من السكّان ، وتقف سويسرا في أعلى القائمة بين دول أوربا (البيانات مستقاة من إحصائيّات الحكومة لعام ١٩٧٦م) فكيف الحال الآن ؟.

وفي استبيانٍ أجري في فرنسا بين طالبات المدارس ، كانت الرغبة في الاستقلال ، والحياة السائبة تأخذ المحل الأول بين الرغبات ، بينما جاءت الرغبة بالزواج في آخر القائمة [1] .

وقد نشر معهد (استكهولم للبحوث الاجتماعيّة) نتائج مَسْحٍ أجراه سنة ١٩٧٢ نعلم منه أنّ النساء اللاتي يذهبن إلى دور الدعارة ، في أكثر الحالات نساء ميسورات الحال ، وإنما أصبحن مدمنات للدعارة فقط ، لأنّهن يستعذبن هذا الأسلوب من أساليب الحياة الشقيّة السائبة .

وطبقاً لبيانات مستقاة من المجلس الاجتماعي للأمم المتّحدة أنّ مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية قد نمت خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة نمواً أكثر مما كان متوقعاً لها . ففي سنة ١٩٧٥ كانت نسبة النساء المشتغلات في وظائف بالعالم ٣٥% من المجموع الكلي للعاملين ، ويمكن القول بأن نسبة النساء العاملات في الاتحاد السوفيتي هي ٨٢ امرأة بين كل مائة امرأة قادرة على العمل ، وتبلغ النسبة في ألمانيا الشرقية ٨٠ % ثم تليها بلغاريا بنسبة ٧٤ % ثم المجر ٧٣ % ورومانيا ٧٣% ثم بولندا ٦٣ % ويتبع هذه الدول بولندا والسويد وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك واليابان ، أما في مجموعة الدول التي تشمل إنجلترا وسويسرا والنمسا وأمريكا وألمانيا الغربية ، فإن حوالي نصف تعداد النساء من العاملات (بين ٤٩ ـ ٥٢ %) ونلاحظ بأن نسبة تشغيل النساء أكبر في الدول الشيوعية من الدول الأخرى ، رغم أنها ليست أكثر تقدّماً من الدول التي

(١) - تقرير (ب جازو) في مؤتمر دولي عقد في (بون) سنة ١٩٦٠ .

ذكرناها ومن الواضح ، أن ذلك يرجع إلى تأثير الأيديولوجية الشيوعية وموقفها من الأسرة ومن توظيف النساء ، وهناك حقيقة أخرى مماثلة لا يمكن تفسيرها فقط بالتطور التكنولوجي ، وهي أنه في الاتحاد السوفيتي كما في أمريكا يوجد أكثر عدد من الأطفال غير الشرعيين ، ويحتل الاتحاد السوفيتي في هذه المشكلة المركز الأول بين دول العالم المتقدم ، والسبب هو أنّ الاتجاه الحضاريّ العام هناك قد تزاوج بموقف أيديولوجي سلبي تجاه الزواج والأسرة .

إنّ ظاهرة انفصام عرى الأسرة في الصين وكوريا قد نتجت عن الأسباب نفسها ، ففي الصين تعيش ملايين الأسر في حالة انفصال : يعمل الأب في جزء من الدولة ، وتعمل الأمّ ومعها الأطفال في جزء آخر ، ولا يلتئم شمل الأسرة إلاّ مرةً واحدةً كلّ عام ، والسبب المعلن هو حاجة الدول الاقتصاديّة أو المصلحة العامّة .

وطبقاً لبعض الدراسات المسْحِيّة في أمريكا ، وجد أن عدد الأطفال الهاربين من أسرهم قد تضاعف خلال السنوات الخمس الأخيرة ليصل إلى ٢ مليون سنة ١٩٧٦ .

في مثل هذه الأوضاع المتردية يجد المُسِنُّونَ أنفسَهم في أسوأ حال ، إنّ كبار السنّ لهم حقوق الشباب نفسُها في هذا العالم ، ولكن الحضارة ، وقد خلت من المعايير الأخلاقيّة ، فلا تعرف سوى الدوافع العقلانيّة ، تفصّل هذا العالم على مقاس الشباب ومزاجهم ، يقول طبيب نفسيّ يوغسلافي : (**على مسرح اللذة يوجد أكبر مجال لأكثر الناس حيويّة ، وأولئك هم الشباب والأصحّاء**) ، إنّ الأوضاع التي تضع الجنس على راس جميع القيم تدّخر بطبيعة الحال كلّ مجاملة للشباب ، وكلّ سخرية

للمسنّين ، لقد أعلن في هذا المناخ أنّ احترام كبار السن من أكبر تعصّباتنا ، فإذا لم تكن توجد أرواح إنسانيّة ، فإنّ المسنّين هم أقلّ شيء نحتاج إليه في هذا العالم ، إنّنا هنا بإزاء سلّم للقِيَم ، فلا الدين يغير موقفه من سلّم القيم ، ولا تتنازل الحضارة عن موقفِها .

لقد كرّست جميع الأديان الأسرة باعتبارها عُشّ الرجل ، واعتبرت الأم المعلّم الأول الذي لا يمكن استبدال غيره به ، أمّا الطوبيا [1] فإنها تتحدث دائماً بابتهاج عن التعليم الاجتماعيّ ومدارس الحضانة ، وبيوت الأطفال وأمثال ذلك . وبصرف النظر عن رأينا الخاص في هذه المؤسسات فإن هناك شيئاً واحداً مشتركاً فيما بينها جميعاً ، ألا وهو غياب الأم ووضع الأطفال تحت رعاية الموظفين ، وكان أفلاطون أول من اخترع طوبيا ، وهي " **الجمهورية** " وكان أول من وصف وصفاً منظّماً فكرة التعليم الاجتماعي ، وقد توجت هذه الفكرة في كتابات

(١) - الطوبيا حدث يقع في المجتمع الإنسانيّ ، والدراما هي أعلى شكل من أشكال الوجود الممكن في هذا الكون ، أما الطوبيا فهي حلم أو رؤيا للجنّة على الأرض فلا توجد دراما في الطوبيا ولا توجد طوبيا في الدراما ، إنّما هو صدام بين الإنسان والعالم ، وبين الفرد والمجتمع ، يقول مترجم كتاب : " الإسلام بين الشرق والغرب " معلّقاً : في تاريخ الفلسفة الإسلاميّة ترجم مصطلح طوبيا إلى " المدينة الفاضلة " ، كما نعرفها عند الفارابي مثلاً ، ولكن آثرت ترجمة المصطلح : " utopia " إلى طوبيا لسببين : أوّلهما : إقراره في مجمع اللغة العربيّة في " المعجم الفلسفيّ " المنشور بالقاهرة ١٩٨٣ ، وثانيهما : أنّ إضافة " الفاضلة " إلى المصطلح قد يكون مدعاة إلى تضليل الفكر ، كذلك نودّ أن نلفت النظر إلى أنّ " المثاليّة " منسوبة إلى المجتمع الطوباويّ ليست شيئاً عظيماً كما يتبادر إلى ذهن القارئ ، فالمثاليّة في ثقافتنا الشرقيّة شيء جميل محبوب ، ولكنّها في العقل الغربيّ مرتبطة بالخياليّ والمستحيل ، فبينما نحن نكبر المثاليّة في الأخلاق والسلوك ، يسخر منها الغربيّون ، فإذا وصفوا شيئاً بأنّه مثاليّ فإنّهم يقصدون أنّه خيال يستحيل تطبيقه في الواقع " .

الاشتراكيين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وهي ظاهرة مشروعة ، طالما أن الإنسان **حيوان اجتماعي** (وهو كذلك بالفعل بجزء من وجوده) فإن التدريب والتعليم الاجتماعي والحضانة ، وما يزعمون بأنه المجتمع المثالي ، هي الحلول المناسبة ، أما الحبّ الأبوي والأسرة ، والتعليم الديني والفني ، والفردية والحرية ، فليست أكثر من رومانسية فضولية في مجتمع مثالي يؤدي فيه كل واحد وظيفته كاملة بدون خطأ ، في هذا النظام الكامل أو هذه المثالية القائمة على التماثل التامّ وانسلاب الشخصيّة ، ليس من شأن الأم أو الأسرة إلاّ إثارة الاضطراب .

الأمّ تلد الإنسان وتربّيه ، أمّا الحضانة فإنها تهيّئ عضواً في مجتمع ، تصمّم مواطن يسكن الطوبيا ، الحضانة مصنع أو آلة تعليميّة .

ويكذب ألف مرّة من يقول : إنّ المرضع أو الحاضنة أو الخادمة يمكن أن تقوم مقام الأمّ الوالدة .. فما أشدّ احتقارَهم لمهمّتكِ العظيمة أيّتها الأمّ .!

واسمعي شاعرهم يعلن الحقيقة المرّة :

" الطفل يبكي عند مرضع أجيرة ..

دمها الغريب لا يمنحه سلاماً بل سقماً ..

وتنكر هذا أمّ العصر الكُنود ..

وهل يرتجى الحنان ممّن تهمل طفلها ..

لتحضن أطفال الآخرين .؟! " [١] .

---

(١) - من شعر سانت مارث من شعراء القرن السادس عشر ، وهو يتحدّث عن الوحشيّة واللامبالاة ، اللتين كانتا تعشّشان في مؤسّسة الإرضاع الغيريّ ، انظر كتاب : " إساءة معاملة الأطفال "ص/١٦/ تأليف مجموعة من الكتّاب ، تحرير إيلي هـــ . نيو برغر ، ترجمة أحمد رمو .

وفي الستينات كتب (ستانسلوجسترافوفيتش ستروميلين) يقول : " الآن وقد أعطينا الأولوية المطلقة للأشكال الاجتماعية من التعليم فوق جميع الأشكال الأخرى علينا أن ننشر هذه الأشكال في المستقبل بسرعة تمكننا في ١٥ ـ ٢٠ سنة من جعلها متاحة لجميع المواطنين من المهد إلى سنّ النضوج " ، ثم يمضي الأكاديمي رفيع المنزلة بفخر يطور رؤيته الرهيبة فيقول : " إنّ كل مواطن سوفيتي بعد مغادرته لمستشفى الولادة سيوضع في الحضانة ثم يرسل بعد ذلك إلى مدرسة ما دون الابتدائية أو إلى (دار كل الأطفال) أو إلى مدرسة داخلية وهنالك يعطى شهادة لكي يستقلّ بحياته ... فيرسل إلى مصنع أو إلى مدرسة التعليم العالي .. "

وهكذا لا نرى أمّاً ولا أسرة ، فنحن لن نرى ما لا وجود له ، فبدلاً من التربية وتنشئة الإنسان نواجه عملية تكنولوجية كأننا بإزاء إنتاج دواجن ، إن قمة هذا الموقف الحضاري تجاه الأسرة تطالعنا به العبارة الماركسية الشهيرة في كتاب رأس المال : (**إن الأطفال من كلا الجنسين يجب حمايتهما من أبويهما**) .

وهناك بعض الشواهد التي تدلّ على أنّ الاتحاد السوفيتي قد غيّر موقفه تجاه الأسرة إلاّ أنّ هذا يعتبر في إطار الإيديولوجيّة نوعاً من الانحراف ، أمّا إذا كان حديثنا عن المبادئ فإنّ جوهرة المسألة لا يكمُن فيما إذا كانت لعنة الأسرة عند إنجلز أو ستروميلين صحيحة أو خاطئة ، ولكن فيما إذا كان يستطيع إنجلز أن يكون له موقف مخالف للأسرة على الإطلاق ؟

ذلك لأنّ إنجلز إنما كان يستنبط فحسب النتائج من حضارة ذات طراز ثابت (أو طوبيا وهي الشيء نفسه) فالحضارة لن تتحقق تحققاً كاملاً إلاّ بالقضاء على الشخصيّة الإنسانيّة ... فالإنسان وشخصيّته لا يتلاءمان مع آلياتها وأبنياتها ومؤسساتها ، وتعاونياتها ومصالحها العامة ، وعدالة دولتها ونظامها ..

وهذا هو السبب في نشوب الحرب التي لا تتوقف بين الإنسان وبين هذا العدوان المبرمج ، على حدّ قول " اندريه فوزنسنسكي " .

إنّ موقفنا تجاه الزواج والأسرة والتعليم والأبوين والطاعنين في السن يتوقف على رؤيتنا للإنسان أي على فلسفتنا تجاه الإنسان ..

إنّنا لا نعرف القيمة الداخليّة لهؤلاء البشر الذين تنتجهم هذه الصناعة العجيبة ، ولكنّنا نعلم أنّ كمياتهم في تناقص هذه الأيام بنسب مزعجة ، فالمرأة لا ترغب أن تلد طفلاً ستفقده فور ولادته ، ولذلك نرى في جميع الدول المتحضّرة ركوداً أو انخفاضاً في نسبة المواليد ، راجعاً إلى وضع الأمّهات أو إلى الرغبة في الانطلاق في حياة سائبة دون التزامات ، وهي نتيجة مباشرة لغياب القيم الدينيّة والثقافيّة .

في كثير من الدول الأوربيّة نجد معدّل المواليد سلبيّاً ، ويرى " بيير سوني " الأستاذ بجامعة السربون ، أنّ الجنس الأبيض يواجه خطر الزوال ، فطبقاً لكلامه نرى انخفاض معدّل المواليد في ألمانيا من الخطورة بحيث أنّ الألمان قد يتلاشون في القرن القادم ، وتبيّن التقديرات السكانيّة أنّ سكان فرنسا الذين يبلغ تعدادهم الآن ٥٢ مليوناً سينخفض إلى ١٧ مليوناً في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين ، وقد تبدو هذه التقديرات

مبالغاً فيها ، ولكنّ البيانات الإحصائيّة تؤدي إلى استنتاج هذه النتيجة ، فقد انخفض عدد سكان ألمانيا سنة ١٩٧٦ مقارنة بتعداد سنة ١٩٧٥ بنسبة ٣٣, . % " أي أكثر من ٢٠٠ ألف فرد " ، وكانت نسبة الانخفاض سنة ١٩٧٥ مقارنة بتعداد سنة ١٩٧٤ هي ٥٦, . % وكان الانخفاض في برلين عالياً حيث بلغ ٧, ١% .

ولقد وجد البرلمان السويديّ أنّه من الضروريّ أن يتضمّن في قائمة أعماله مشكلة تزايد عدد المصابين بأمراض عقليّة ، يحدث هذا في دولة هي أقل نسبة لمعدّل وَفَيَات الأطفال ، وفيها متوسط أعمار الناس هو الأعلى في العالم ، والتعليم فيها مجانيّ على كلّ المستويات ، وساد السلام بها أكثر من ١٥٠ سنة ، وليست فيها أيّة مشاكل تتعلق بالاكتظاظ السكاني ، وإنتاجيّة العمال فيها هي الأعلى في العالم ، ومستوى دخل الفرد فيها أحد أعلى المستويات في العالم ... ومع ذلك يقلق البرلمان فيها من تفاقم الأمراض العقليّة ، ويسند إلى الدكتور " هانز لومان " وهو طبيب نفسيّ مشهور بحث أسباب هذه الظاهرة .

وكان كلّ ما قاله الطبيب ، أنّه في السويد حيث إنّ معظم النساء المتزوّجات يعملن في وظائف " خارج البيت " ، فإنّ الميدان الحيوي للأسرة قد تأثّر تأثراً خطيراً : أكثر من ٥٠ % من الأمّهات في السويد ممّن لهنّ أطفال حتّى سنّ الثالثة من الموظفات ، و ٧٠ % من الأمهات اللائي لديهن أطفال حتّى سنّ ١٧ سنة من الموظّفات ، **وقد صرّح " هانز لومان " في أحد تقاريره : " لقد تمكنّا من أن نخلق لأطفالنا مجتمعاً بلغ من البرودة والعداء للأطفال حدّاً غير عاديّ "** .

جاء في التقرير الإحصائيّ السنويّ للسويد أنّ كلّ واحد من اثنين من أطفال السويد هو الطفل الوحيد في الأسرة ، وهذا هو الوضع نفسه في تشيكوسلوفاكيا ؛ فالأزواج في تشيكوسلوفاكيا يرون أن الأسرة ذوات الأطفال الثلاثة أو الأكثر تمارس ترفاً غير معقول ، في مناخ كهذا ، تشير البيانات الإحصائية أن السويد في سنة ١٩٩٠ لن تكون قادرة على الاحتفاظ بمعدل المواليد المعتاد لسكناها .

لقد أحالت الحضارة النساء إلى موضوع إعجاب واستغلال ، ولكنّها حرمت المرأة من شخصيّتها ، وهو الشيء الوحيد الذي يستحقّ التقدير والاحترام . هذا الوضع مشهود بشكل مطّرد ، وقد أصبح أكثر وضوحاً في مواكب الجمال ، أو في بعض مهن نسائيّة معيّنة مثل (الموديلات) ، في هذه الحالات لم تعد المرأة **شخصيّة ، ولا حتى كائناً إنسانيّاً ، وإنما هي لا تكاد تكون أكثر من حيوان جميل .**

لقد ألحقت الحضارة الخزي بالأمّهات بصفة خاصّة فهي تفضّل على الأمومة أن تحترف الفتاة مهنة البيع ، أو أن تكون موديلاً ، أو معلّمة لأطفال الآخرين ، أو سكرتيرة أو عاملة نظافة ، إنّها الحضارة التي أعلنت أنّ الأمومة عبوديّة ، ووعدت بأن تحرّر المرأة منها ، وتفخر بعدد النساء اللاتي نزعتهن " تقول : حررتهن " من الأسرة والأطفال لتلحقهن بطابور الموظّفات .

على عكس هذا الاتجاه تمجّد الثقافة دائماً الأمّ ، فقد جعلتها رمزاً وسرّاً ، وكائناً مقدّساً ، وخصّصت لها أجمل الأشعار ، وأكثر الأعمال الموسيقيّة عذوبة ، وأكثر اللوحات الفنيّة والتماثيل جمالاً ، فبينما آلام

الأمّ مستمرّة في عالم الحضارة يرسم " بيكاسو " لوحته الرائعة : " الأمومة " ويترنّم بتمجيد الأمومة حين يقول : " بالنسبة للثقافة لا تزال الأمّ حيّةً " .

وتسير بيوت المسنّين جنباً إلى جنب مع **بيوت الأطفال المحرومين** ، فهما ينتميان معاً إلى النظام نفسه ، وهما في الحقيقة حالتان للنوع نفسه من الحلول ، فبيوت المسنين وبيوت الأطفال تذكرنا بالميلاد والموت الصناعيين ، كلاهما تتوفر فيهما الراحة ، وينعدم فيهما الحبّ والدفء ، وكلاهما مضادّ للأسرة ، وهما نتيجة للدور المتغيّر للمرأة في الحياة الإنسانيّة ، وبينهما ملمح مشترك : هو زوال العلاقة الأبوية : ففي الحضانة أطفال بلا آباء ، وفي دور المسنين آباء بلا أطفال ، وكلاهما المنتج الرائع للحضارة ! والمثل الأعلى في كل طوبيا .!

إنّ الأسرة والأمومة معها ينتميان إلى المفهوم الدينيّ ، أمّا الحضانة بموظفيها فتنتمي إلى مفهوم آخر .! "[1] .



(١) - الإسلام بين الشرق والغرب للرئيس علي عزّت بيجو فيتش ، رحمه الله تعالى .

الفصل الثالث

واقع الغرب في نظرته للمرأة وتعامله معها

إنّ الفرق بعيد كلّ البعد بـينَ الـدعوة إلى إنصـاف المـرأة وإعطائهـا حقوقها ، وبين " النزعة الأنثويّة المتطرّفة " ، الـتي تبلـورت في الغـرب في ستينات القرن العشرين ، وحمل لواءها بعض الشرقيّين ، تبعيّة عمياء ، أو عن مرض في القلب مع سابقة الإصرار والتصميم ..

لقد أعلنت " النزعة الأنثويّة المتطرّفة " الحرب على الرجال ، وعلى الدين ، وعلى التاريخ ، الذي وصفته بأنّه تاريخ ذكـوريّ ، يحكـي قصّـة الرجل .. حتّى الخالق جلّ وعـلا وصـفته تلـك الحركـات المتطرّفـة بأنّـه ذكوريّ ! ـ تعالى الله عمّا يقـول الظـالمون علـوّاً كـبيراً ـ ورفضـت تلـك الحركات أن تقـوم المـرأة بـدورها الفطـريّ في تربيـة الأطفـال ، ورعايـة الأسرة ، وعملت جاهـدة علـى إخـراج المـرأة إلى سـوق العمـل بهـدف الاستقلال الاقتصاديّ ، لتخرج عن رعاية الرجل ، وحقّـرت كـثيراً مـن قيمة الدور الكبير ، الذي تقوم به الأمّ في تنشئة الأجيال ، لأنّه عمل غـير مدفوع الأجر ، والحركة الأنثويّة عندما تتحدّث عن تمكين المرأة ، فإنّها لا تعني إصلاح وضع المرأة ، وإنّما تعني افتعال الصراع بين الرجل والمـرأة ، بإلغاء قوامة الرجـل في الأسـرة .. بـل رفـض نظـام الأسـرة والـزواج ، باعتباره سجناً للمرأة ، وهـي تطالـب بملكيّـة المـرأة لجسـدها ، وحرّيّتهـا التامّة في الممارسة الجنسيّة مع من تشـاء .. كمـا تطالـب بتوسـيع مفهـوم

الأسرة ، لتكون هنَاك أسرة تقليديّة ، وأسرة غير تقليديّة . أو لا نمطيّـة .. خاصّة بالشاذّين جنسيّاً ، أو بمجموعـات إباحيّـة ، تعـيش مـع بعـض .. وكلمة الأدوار النمطيّـة ، لوصـف الأدوار الأساسـيّة لكـلّ مـن الرجـل والمرأة في الأسرة .. إنّ تلك الحركة تريد أن تغيّر فكر الأمّـة ، وثقافتهـا ، وتتلاعب بقيمها ومبادئها .. وهيهات لها ذلك هيهات ..

وتتحمّس تلك الحركة لتعميم مفهوم الجندر ، وإشاعته ونشره ، في كلّ مناحي الحياة ومُؤسّسات المجتمع ، لتهدم بذلك نظام الأسرة ، وتخرج الجيل الجديد إلى عالم الفساد والضياع ..

وقد احتمت تلك الحركـة ومثيلاتهـا بـالأمم المتّحـدة ومنظّماتهـا ، وسيطرت على " لجنة المرأة " فيها ، ليتاح لهـا السـبيل إلى عولمـة أفكارهـا الشاذّة ، وفرضها على أمم الأرض ، رغباً أو رهبـاً .. وقـد تمكّنـت مـن ذلك إلى حدّ كبير ، بما عقدت من مؤتمرات عالميّة بهذا الخصـوص ، ومـا صدر عنها من قرارات وتوصيات ..

* خطّة الغرب ومنهجه في التعامل مع القضايا الإسلاميّةِ والهجوم على المجتمع المسلم ، وكيده بالمرأة المسلمة :

لاشكّ أنّ الغرب يعلم أنّنا نختلف معه في كـلّ شـيء : في التصـوّر عن الله ، والكون والحياة والإنسـان ، وفي أهـداف الحيـاة وغايتهـا ، وفي النظام الذي ينبغي أن يحكمها .. فكيف يؤمل بعد ذلك أن نلتقـي معهـم على برامج أو مواقف .؟ وكيف يسـتقيم في حياتنـا أن نخـرج عـن هـذه الأصول والمبادئ ، لنسـير فيمـا يرسمـون لنـا ممّـا يزعمـون مـن خطـط الإصلاح والنهضة والتقدّم .؟

وإنّ الحقيقة التي لا تقبل التمويه والمواربة مهما كانت الأمّة تعاني من الضعف والاستضعاف هي ما أعلنه القرآن بقول الله تعالى : ﴿ .. وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٢٤﴾ ﴾ سبأ ، وقوله تعالى : ﴿ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾ ﴾ الكافرون .

وإنّ الغرب ينظر إلى تمرّد المرأة على قيم الإسلام وأحكامه وآدابه أنّه الضمانة الكبرى ، والمدخل الأوّل لنجاح مخطّطاته في الغزو الفكريّ والأخلاقيّ لبلاد المسلمين .

ولاشكّ أنّ المرأة بطبيعتها هي العنصر الأضعف في كلّ مجتمع ، فالتسلّل إليها ، والتأثير فيها يتضمّن التأثير في المجتمع كلّه .. برجاله وأسره ، وأطفاله وشبابه .. وهذا ما لا يتأتّى من التوجّه إلى أيّ عنصر آخر من عناصر المجتمع .. والتوجّه إلى المرأة والاهتمام بها يتحقّق به الإفساد من الداخل ، بنشر ثقافة الغرب ، وتربيته وفكره ، في نواة المؤسّسة الاجتماعيّة ، ألا وهي الأسرة .. بمن فيها من أطفال تقوم عليهم في أهمّ مرحلة من حياتهم ..

وإنّ اختلال مواقف المسلمين من قضيّة هجوم الغرب على المرأة هو أحد أسباب نجاح الغرب في تنفيذ مخطّطاته ، ووصوله إلى أهدافه .

ونستطيع أن نصنّف تلك المواقف موضوعيّاً في ثلاثة اتّجاهات :

ـ **الاتّجاه الأوّل** : موقف الولاء للغرب ، والتبعيّة المطلقة ، بغير تفكير ، ولا تمحيص ، وفي المقابل رفض ما عليه المرأة المسلمة بغير تمييز

أيضاً بين المبادئ والأحكام الشرعيّة ، والواقع الاجتماعيّ ، الذي قد يخالف تلك المبادئ والأحكام كثيراً أو قليلاً ..

ـ **والاتّجاه الثاني** : موقف النقيض للطرف الأوّل ، ويتّسم بالخلط بين المبادئ والأحكام الشرعيّة ، والواقع الاجتماعيّ ، المخالف لها كثيراً أو قليلاً .. فيسبغ الوصف الشرعيّ على العادات والتقاليد الاجتماعيّة ، وهو يرفض ما جاء عن الغرب من مستجدّات ، ويقف منها موقفاً متشنّجاً .. باسم التمسّك بالدين ، والمحافظة على العادات والتقاليد ..

ـ **والاتّجاه الثالث** : موقف البصيرة الراشدة ، التي تأخذ من كلّ ما يستجدّ بوعي ، وتترك بوعي ، وتميّز بين الحكمة المرغوبة ، والضلالة المنبوذة . وهذا الموقف هو موقف العدل والرشد .

ولابدّ لنا في هذه القضيّة وفي كلّ قضيّة من الوعي والبصيرة بما عليه الواقع الغربيّ من فساد وانحطاط ، وأنواع الاختلالات ، التي تكذّب الشعارات التي يرفعها ، وتتعارض معها .. ثمّ يدّعي لنا أنّه يريد أن يصلح لنا ما نعاني من خلل في حياتنا الاجتماعيّة .!

هذا ويمكننا تلخيص خطّة الغرب ومنهجه في التعامل مع القضايا الإسلاميّةِ واستراتيجيّته في محاربة الإسلام في النقاط التالية :

١ ـ إثارة الشبُهات لتحطيم الثوابت والتشكيك بها .

٢ ـ إشغال المسلمين بالجزئيّات والفروع عن الكلّيّات والأصول ، واستدراج علمائهم ومفكّريهم إلى ذلك .

٣ ـ الاحتجاج بواَقع المسلمين على الإسلام ومبادئه وليس العكس ، والتقاط السلوكات المشوّهة للإسلام ، ومظاهر التخلّف وإلصاقها بالإسلام .

٤ ـ اصطناع التلامذة المخلصين الذين يحقّقون في بلادهم ما لا يستطيع الغرب تحقيقه .

٥ - التفنّن في استحداث المصطلحات البرّاقة ، وإشاعتها واستعمالها ، ثمّ تبديلها عندما يفتضح أمرها .

* الصليبيّة المعاصرة وموقفها من المرأة :

وإذا كانت الصليبيّةُ الأولى في عصرِ صلاحِ الدينِ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ قد اعتمدت في حربها ضدَّ الإسلامِ والمسلمينَ ، على الحديدِ والنارِ ؛ فإنَّ الحربَ الصليبيةَ الأخيرةَ ، ونعني بها الاستعمارَ الأجنبيَّ ، قدْ اعتمدتْ في جانبِ الحديدِ والنارِ على سلاحٍ ناعمٍ ، ليسَ فيهِ حديدٌ ولا نارٌ ، ولكنَّهُ أشدُّ فتكاً بالإسلامِ والمسلمينَ من الحديدِ والنارِ .

وهذا السلاحُ الناعمُ المدمِّرُ هو ثقافاتُهم الموبوءةِ ، ومدنيّاتُهم المسمومةِ ، ولقدْ كانَ أقوى سلاحٍ في هذهِ الحربِ الثقافيةِ ، هوَ اهتمامَ هؤلاءِ المستعمرينَ بالمرأةِ المسلمةِ ، ومحاولةَ حملِها على التمردِ على تعاليمِ دينِها القويمِ ، التي بها تبقى بعيدةً عن مظانِّ الريَبِ ، ومواضعِ الشكوكِ .

لقد أثارَ المستعمرونَ قضيةَ المرأةِ في كل بلدٍ خيَّمَ فيهِ استعمارُهم البغيضُ ، وظلُّوا زُهاءَ قرنٍ ، ينظّمونَ الدعاياتِ القويةِ لتحريرِ المرأةِ ، ويوهمونَ السذّجَ من الناسِ ، والذين في قلوبِهمْ مرضٌ ، أنَّ المرأةَ بخضوعِها لنظامِ الحجابِ ، ومجانبةِ الاختلاطِ ، الذي فرضَهُ الإسلامُ ، إنما تظلُّ طيلةَ حياتِها سجينةً ، مستعبدةً ذليلةً ، وهذا حيفٌ وظلمٌ ، يجبُ أنْ يزولَ عن عاتقِ المرأةِ المسلمةِ ، هكذا كانُوا يقولونَ ، وفروخُهُم اليومَ هكذا يزعمونَ .

وما كانَ قصدُهم تحريرَ المرأةِ المسلمةِ حقاً ، وإنما كانَ هدفُهم الأولُ هو استعبادَها لشهواتِها ، وكجزءٍ منْ مخطَّطِهم الثقافيِّ الاستعماريِّ ، عملُوا على إخراجِ المرأةِ المسلمةِ سافرةً إلى المجتمعِ ، لتتحللَ وتتهتكَ وبهذا تفسدُ الأخلاقُ وتنهارُ الرجولةُ ، وتتحطمُ المناعةُ الإسلاميةُ ضدَّ الكفرِ وأعوانِهِ ، وهذا هو هدفُهمْ الأولُ من الدعوةِ إلى ما يسمونَه : (تحريرَ المرأةِ ، وحفظَ كرامتِها) .

ولما حانَ قطفُ هذِهِ الثمارِ المرةِ ، رحل هؤلاءُ المستعمرون ، وطاروا إلى بلادهم على بساطِ نشوةِ النصرِ الحقيقيِ الذي أحرزوهُ ضدَّ الإسلامِ والمسلمين .

ولئن فقدَ هؤلاء الصليبيونَ المستعمرونَ مراكزهم العسكريّة في البرِ والبحرِ والجوِّ ، داخلَ بلادِنا الإسلاميّةِ فإنَّ احتلالَهمُ الثقافيَّ ، واستعمارَهم الفكريَّ ، للبلادِ الإسلاميّةِ قد ازدادَ تمكّناً ورسوخاً ، حيثُ أصبحتْ هذِهِ الثقافةُ وذلكَ الفكرُ لهُما السيطرةُ العامّةُ والمراكزُ القياديّةُ في حقلِ التعليمِ ، في كثيرٍ من الأقطارِ الإسلاميّةِ لقد رحلَ المستعمرونَ حقّاً ، ولكنّهمْ لمْ يرحلُوا إلاّ بأجسادِهمْ ، نعمْ رحلُوا بأجسادِهِم ، وتركُوا لنا ما هوَ أخطرُ علينا منْ هذهِ الأجسادِ ، وهو التركةُ الثقيلةُ ، منْ هذِهِ البذورِ الخبيثةِ التي تركوها لنا ، لقد أخرجُوا المرأةَ المسلمةَ من بيتِها ، بلْ لقد سحبُوها منْ بيتِها على وجهِها ، راضيةً مختارةً ، برَسَنٍ حريريٍ ناعمٍ برّاقٍ ، رسنِ الثقافةِ والعلمِ والتحرّرِ ، فتركتْ بيتَها خاوياً على عروشِهِ ، ثمَّ اقتحمتِ المجتمعَ الإسلاميَّ ، لتُغْرقَهُ بمباذلِها وتهتكِها واستهتارِها ، هذِهِ المباذلُ وذلكَ التهتكُ والمجونُ ، الذي جعل الشبابَ المسلم إلاّ من

عصم الله تعالى يعومُ في طوفانٍ من الشهواتِ العارمةِ ، يتلفَّتُ كالمسعورِ في كلِّ مكانٍ ، ويلتهم بعيونٍ جائعةٍ زائغةٍ ، تلكَ الأجسادَ العاريةَ المبتذلةَ ، أجسادَ النساءِ المتمدناتِ ، والفتياتِ المثقفاتِ اللاتي أصبحَ شغلهنَّ الشاغلُ تهيئةَ هذهِ الأجسادِ ، وتجميلَها ثم عرضَها في فخرٍ واعتزازٍ ، على الشيبِ والشبانِ ، في أسواقِ الشهواتِ البهيميّةِ العارمة .

والذي يريدُ التأكّدَ منْ هذهِ الحقيقةِ المفزعةِ ، ما عليهِ إلا أنْ يلقيَ نظرةً فاحصةً على وسائلِ النشرِ ، والدعايةِ والثقافةِ العامّةِ ؛ من صحفٍ وإذاعةٍ ، وتلفاز ، وأنديةٍ ومحافلَ وإعلانات .

فالإذاعةُ جلُّ برامجِها يدورُ حولَ المرأةِ ، والأغاني فيها دعوةٌ سافرةٌ إلى التحريضِ على البحثِ عن المرأةِ والتهامِها بأيِّ وسيلةٍ ، وذلك بما تثيرُه هذهِ الأغاني الداعرةِ ، من نداءاتِ الجنسِ ، وصيحاتِ الشهوةِ ، التي تثيرُ في نفوسِ الشبابِ من الجنسينِ ، أخطرَ النزواتِ البهيميةِ ، وتهدمُ السدودَ أمامَ العواطفِ الجنسيةِ ، التي إنْ تمردت أصبحتْ كالطوفانِ يكتسحِ كلَّ ما يعترضُ طريقَهُ .

والرواياتُ كذلكَ إنما تدورُ حولَ حبِّ المرأةِ ، وتهتكِها وتبذلِها ، واقتتالِ الرجالِ حولَها ، وحبِّ الزوجةِ لغيرِ زوجِها ، وهيامِ الزوجِ بغيرِ زوجتِهِ ، إلى ما هنالِكَ منْ أدوارٍ خسيسةٍ وأهدافٍ خبيثةٍ .

أما عرضُ المرأةِ في سوقِ الصحفِ والمجلاتِ ، فهو الدورُ الرئيسيُّ الذي يقومُ به سماسرةُ الاستعمارِ ، لتخريبِ المجتمعِ الإسلاميِّ ، فهناك صحفٌ ومجلاتٌ ، قد تخصصتْ لنشرِ كلِّ ما يتعلقُ بالمرأةِ من محاقرَ ومباذلَ ، منْ صورٍ عاريةٍ خليعةٍ فاضحةٍ ، وقصصٍ غراميةٍ داعرةٍ ، وأخبارِ الخياناتِ الزوجيةِ المخزيةِ .

إنَّ المخططَ الاستعماريَ ، والمذاهبَ المادية الإلحاديةَ والإباحية تهدفُ إلى إفسادِ المجتمعِ المسلمِ ، وتهديمِ كيانهِ ، وفصْمِ عُراهُ ، وذلكَ بتمزيقِ الدينِ والأخلاقِ ، وإشاعةِ الميوعةِ والانحلالِ ، وهذا أمرُ لم يبقَ في طيِّ الكِتْمانِ ، فقدْ أعلنَ أحدهمْ فقالَ : " **كأس خمرٍ ، وغانيةٌ ، أيْ : فتاةٌ جميلةٌ ، تفعلانِ في تحطيمِ المسلمينَ أكثرَ مما يفعلهُ ألفُ مِدفعٍ** " ، فأغرقوهمْ في حبِّ المادةِ والشهواتِ .. وأصبح أبناءُ المسلمين وبناتهمْ ينشأون اليومَ في اختلاطٍ وتكشفٍ ، تقليداً للأجنبيِّ ، ومماشاةً لمدنيةٍ داعرةٍ ، وتجديدٍ بهيميٍّ ، ويتلقَّونَ عن الأفلامِ الخبيثةِ في دورِ السينما الوضيعةِ ، ومن التلفزيونِ دروسَ الفسادِ والانطلاقِ ، والعهرِ والخلاعةِ ، فتتيقّظُ منهم الغرائزُ ، ولا زاجرَ ولا رادعَ ، ويختلطُ الرجالُ بالنساءِ في المحافلِ والبيوتِ ، وفي السمَرِ في مجامعِ الأُسَرِ ، ويخرجُ النساءُ في الشوارعِ سافراتٍ بارزاتٍ ، كاسياتٍ عارياتٍ ، مائلاتٍ مميلاتٍ ، فتطغى الغرائزُ ، وينتشرُ الفسادُ "[1] .

وإنّ ما آل إليه أمر المرأة الغربيّة ، وما تتعرّض له المرأة المسلمة من كيد ، بأيدي أعدائها ، وأيدي بعض أبنائها لم يكن كذلك عفواً أو اعتباطاً ، ولم يقتصر على كيد الصليبيّة الحاقدة ، وإنّما وراءه أيضاً مكر يهود وتخطيطهم ، وجاء في بروتوكولات أشقياء صهيون :

" فإذا أوحينا إلى عقل كلّ فرد فكرة أهمّيّته الذاتيّة ، فسوف ندمّر الحياة الأسريّة بين الأمميّين ، ونفسد أهمّيّتها التربويّة ، وسنعوّق الرجال ذوي العقول الحَصيفة عن الوصول إلى الصدارة ، وإنّ العامّة تحت

---

(١) - مقتطفات من خطب الشيخ أحمد عزّ الدين البيانوني باختصار وتصرّف يسير ، وانظر ما جاء في بروتوكولات أشقياء صهيون لاحقاً .

(١) - " بروتوكولات حكماء صهيون " ص/١٣٦ .

إرشادنا ستبقي على تأخّر أمثال هؤلاء الرجال ، ولن نسمح لهم أبداً أن يقرّروا لهم خُطَطاً .. " [١] .

" .. هناك ستمهّد السبيل لإفساد الحماسة والنخوة وللانحلال الخلقيّ ، وخاصّة بمساعدة النساء اليهوديّات المتنكّرات في صور الفرنسيّات والإيطاليّات ، ومن إليهنّ .. إنّ هؤلاء النساء أضمن ناشرات للخلاعة والتهتّك في حيوات المتزعّمين على رءوس الأمم " .

" والنساء في خدمة صهيون يعملن كأحابيل ومصايد لمن يكونون بفضلهنّ بحاجة إلى المال على الدوام ، فيكونون لذلك دائماً على استعداد لأن يبيعوا ضمائرهم بالمال ، وهذا المال ليس مقترضاً إلاّ من اليهود ، لأنّه سرعان ما يعود من طريق هؤلاء النسوة أنفسهم ! إلى أيدي اليهود الراشين ، ولكن بعد أن اشترى عبيداً لهدف صهيون من طريق هذه المعاملات الماليّة [٢] .

" وضروريّ لمثل هذا الإجراء أن لا يرتاب الموظّفون العموميّون ، ولا الأفراد الخصوصيّون في الدور الذي تلعبه النسوة اللاتي تسخّرهنّ يهود .. " [٣] .

---

(١) - " بروتوكولات حكماء صهيون " ص/١٣٦/ .

(٢) - كان اليهود يشترون الأراضي من عرب فلسطين بأثمان غالية ، ثمّ يسلّطون نساءهم وخمورهم على هؤلاء العرب ، حتّى يبتزّوا منهم الأموال التي دفعوها لهم ، ويفسدوا دينهم وأخلاقهم .. وكانت بنات يهود يعملن رقّاصات في حفلات أعراس بنات المسلمين ! ويجمعن الأموال الطائلة من الرجال والنساء ، ثمّ يرسلنها إلى إسرائيل .! وعلى هذا النحو وأمثاله يعمل اليهود في كلّ البلاد ، لنشر الفساد في الأرض .. والله لا يحبّ الفساد .

(٣) - " بروتوكولات حكماء صهيون " ص/١٩٣/ .

وتحطيم الأسرة وتفكيك روابطها كان من أهمّ أهداف النظام الشيوعيّ في تربية الشباب الثوريّ، وتحريضهم على التمرّد، ومن وراء ذلك المفسدون في الأرض، ومن دار في فَلَكِهم، جاء في كتاب: " أحجار على رقعة الشطرنج ": " تشمل الخطوات الأولى لبرنامج تربية الشباب الثوريّ تفكيك روابط الأسرة - التي هي في الحقيقة الدعامة الأساسيّة التي تقوم عليها حضارتنا - وإثارة الأبناء على سلطة آبائهم، حتّى قبل بلوغهم سنّ الرشد. ولقد أدخل هؤلاء المخرّبون في روع الأطفال أنّ آباءهم هم جيل رجعيّ متأخّر، وأنّهم يُربّون أولادهم على الكذب والأساطير، كما هي الحال في قصّة " بابا نويل " والمكان الذي يخرج منه المولود "[1].

وإنّ الجاهليّةَ هي الجاهليّة في كلّ زمانٍ ومكان .. سواء أكانت جاهليّة أبي جهل أو أبي لهب .. أم كانت جاهليّة أرسطو أو أفلاطون .. أم كانت جاهليّة الشرق أو الغرب .. فاسمعي ما يقول عنك أولئك الجاهليّون: نقرأ في " جمهوريّة أفلاطون " - التي يمتدحها بعض منّا دون أن يعرفوا حقيقتها والدوافع التي كتبت بها:

" يجب وضع النساء بين سنّ العشرين والأربعين في غرفٍ خاصّة مع رجال بين سنّ خمسٍ وعشرين وخمسٍ وخمسين، والأطفال الذين

---

(١) - ص/٢٦٣/ وليام غاي كار، وهذا الكتاب ينبغي أن يقرأه كلّ مسلم يريد أن يعي عصره، ويعرف عدوّه، وما يخطّط وينفّذ من مؤامرات تستهدف أيّ بصيص للخير والنور في الأرض.

يولدون نتيجة لذلك ينبغي تربيتهم وتعليمهم في معاهد الدولة ، ولا يسمح لهم بمعرفة آبائهم وأمّهَاتهم ، ويسمح بالعلاقات الجنسيّة للنساء اللاتي يقلّ عمرهنّ عن عشرين سنة ، والرجال الذين يزيد عمرهم عن خمسين سنة ، ولكنّ نتيجة هذا الحبّ يجب إزالتها ، وإذا ولد طفل من هذه العلاقة فيجب تركه حتّى يموت جوعاً ، فالحياة الأسريّة والحبّ الأسريّ لابدّ منْ إزالتهما " [١] .

ولقد كان إنجلز " أوضح من هذا إذ يقول : " العامل الحاسم في التاريخ ـ وفقاً للمذهب المادّيّ ـ هو الإنتاج ، وإعادة الإنتاج لمطالب الحياة المباشرة ، والإنتاج عمليّة ذات وجهين : وجهها الأوّل يشتمل على إنتاج وسائل الوجود من السلع الغذائيّة ، والملبس والمسكن ، وأدوات الإنتاج ، ووجهها الثاني يتلخّص في إنتاج الكائنات البشريّة نفسها أي تكاثر النوع " ثمّ يمضي فيقول : " سيصبح من الواضح أنّه لكي يتمّ تحرير النساء لابدّ من تحقيق الشرط الأوّل لذلك وهو إدخال جميع النساء في النشاط العامّ ، وهذا يعني إلغاء الأسرة المنعزلة كوحدة اقتصاديّة اجتماعيّة .. وبتحويل وسائل الإنتاج إلى الملكيّة العَامّة تتوقّف الأسرة عن أن تكون الوحدة الاقتصاديّة للمجتمع ، وتصبح إدارة البيوت صناعة اجتماعيّة ، فتعليم الأطفال والعناية بهم يصبح شأناً منَ الشؤون العامّة .. ويرعى المجتمع جميع الأطفال بالتساوي ، سواء أكانوا أبناءً شرعيّين أو غير شَرعيّين .

(١) ـ الإسلام بين الشرق والغرب للرئيس علي عزّت بيجو فيتش رحمه الله ص/٢٥٦/فما بعد .

أمّا " سيمونْ دي بوفوار " الكاتبة الفرنسيّة المعروفة بنشاطها في مجال تحرير المرأة بفرنسا وخارجها ، فهي صريحة قاطعة في رأيها إذ تقول :

" ستظلّ المرأة مستعبدة حتّى يتمّ القضاء على خرافة الأسرة ، وخرافة الأمومة والغريزة الأبويّة " [(١)] .

إنّ العالم الغربيّ المعاصر يصرّ على استمطار لعنة الله وغضبه : لقد انعقد في العاصمة السويديّة ستوكهولم أكبر مؤتمر للمثليّين والشوادّ جنسيّاً ، يوم الأربعاء ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٤/م ، واستمرّ عدّة أيّام ، ويعرف بمهرجان برايد ، نسبة إلى حديقة برايد الشهيرة فِي ستوكهولم ، حيث يطرح الشوادّ جنسيّاً ، والمثليّون مطالبهم السياسيّة وطموحاتهم ، التي يزمعون تحقيقها [(٢)] .

وعلى الرغم من التظاهرات التي سبقت هذا المهرجان المخلّ بالآداب والأخلاق ، واحتجاج كبار رجال الدين المسيحيّ عليه إلاّ أنّه انعقد وسط حراسة أمنيّة مشدّدة .. فماذا ينتظر الغرب بعدئذٍ .؟ وهو يتحدّى دين الله ، ويحادّ رسلَه ، ويشذّ عن سننِ الفطرة .! ماذا ينتظر الغرب .؟ وهو يصارع الحقّ والخير ، وينشر الفساد في الأرض .! ماذا ينتظر الغرب.؟ وهو يؤثر هذا العفَن الفكريّ والأخلاقيّ ، ويتمتّع بقاذوراته .!

---

(١) - المرجع السابق .

(٢) - مجلّة المجتمع العدد/١٦١٣/٢١/٦/١٤٢٥هـ .

إنّ يوم الحساب عاجل قريب ، وسنّة الله في المترفين المفسدين الغابرين لن يفلت منها الخَلْف الفاسقون ، المحادّون لفطرة الله ودينه ، وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون .!

وبعد ؛ فهل ترضى المرأة المسلمة لنفسها : أن تحادّ الله ورسوله ﷺ بهذه الصورة الوقحة .؟! أن تكون أداة طيّعة بيد يهود ، وأشباه يهود وأذنابهم ، لتنفيذ مخطّطات إفسادهم في الأرض ، وتحقيق شهواتهم ومآربهم .؟

لا أظنّ امرأة عندها مثقال حبّة من إيمان وعزّة وكرامة أن ترضى لنفسها ذلك ، نسأل الله تعالى أن ينير بصائرنا بما يرضيه عنّا بمنّه وكرمه .



الفصل الرابع

نشأةُ مفهوم تحرير المرأة والتمييز ضدّ المرأة

* نشأةُ مفهوم تحرير المرأة ، وخلفيّاته التاريخيّة :

جاء في الموسوعة العربيّة الميسّرة في مادّة : " تحرير المرأة " [1] ما يلي :

" تحرير المرأة : المطالبة بمساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسيّة والتعليميّة والاجتماعيّة ، نبعت في الغرب نتيجة الحركة النسائيّة في القرن /١٨/ ، مع الحركة الصناعيّة التي نقلت المجتمع من الآرستقراطيّة الإقطاعيّة إلى الديموقراطيّة الصناعيّة ، وكانت المرأة عندهم تعدّ أقلّ من الرجل جسماً وعقلاً ، حُرّم عليها العلم ، وفرض عليها الاستعباد ، ولم يكن لها حقّ الملكيّة ، ولا التعامل الماليّ ، ولا الولاية على أبنائها ، حتّى إذا مات الوالد .. أوّل مطالبة واضحة كانت في كتاب ماري ولستو كرافت : " **إثبات حقوق المرأة** " ، وفي فرنسا طالبت الثورة بالحقوق الإنسانيّة للرجل والمرأة على السواء ، ولكنّ قانون نابليون عرقل هذا عند التطبيق ، حتّى عدّل القانون /١٩٣٨/ م ، وفي أمريكا طالب بعض الزعماء بهذه الحقوق في أثناء وضع الدستور ، وبدأت المطالبة الجبريّة /١٨٤٨/ م ، عندما طالب الاتّحاد النسائيّ في مؤتمر سنكا بالمساواة في القانون والتعليم ، وفرص العمل ، والأجر المتساوي ، والملكيّة والحقوق السياسيّة ، وامتدّت الحركة إلى كلّ أوربة ، ثمّ نالت المرأة الحقّ في التعليم

---

(١) - ١/٤٩٤/ .

العاليّ ، وممارسة جميع المهن والوظائف ، ثمّ الملكيّة المستقلّة عن الزوج ، وبعد نيلها حقوقها السياسيّة بدأت حركة المطالبة بتعديل القوانين لحماية الأمّ العاملة ، وتنسّق منظّمة العمل الدوليّة بين القوانين المحلّيّة ، وتفرض تطبيق القوانين التي توافق عليها مؤتمراتها الدوليّة . وطالبت المرأة العربيّة بهذه الحقوق عندما اشتركت في الحياة العامّة ، وكوّنت بعض الاتّحادات / ١٩٢٣/ م (انظر : هدى شعراويّ) ، وإن كانت مطالبتها أقلّ عنفاً ، وأضيق دائرة ، لأنّ الشريعة الإسلاميّة منحت المرأة منذ / ٦٢٢/ م حقّ الملكيّة كاملاً ، والذمّة الماليّة المنفصلة منذ سنّ الرشد ، ولها عند الرجل أباً وزوجاً وقريباً ما يحمي لها أمومتها ، ولا يضطرّها إلى العمل (انظر : النفقة) ، كما نصّت على حقوقها في الزواج ، والحضانة ، والولاية ، والوصاية على أبنائها . أمّا الاشتراك في الحياة العامّة بالعمل في المهن ، والوظائف والسياسة والمجتمع فقدْ تمتّعت بحقوقها في ظلّ الشريعة والقوانين المدنيّة ، أمّا العاملة فرعايتها ، وهي أمّ مثار تعديل في قوانين العمل محلّيّاً ودوليّاً " .

وكان المجتمع الغربي قبل عدة عقود بما كان عليه من تقاليد ومبادئ يتخذ العائلة كوحدة اجتماعية رئيسية للبناء الاجتماعي ، فالرجل كان هو المسؤول عن العائلة ، بما فيها المرأة والولد ، وهو الذي عليه أن يوفّر ما يحتاجه البيت ، والأسرة ، والمرأة محلها داخل البيت كزوجة ، وأم للأولاد ، فاحتفظ المجتمع بتوازنه لاحتفاظ الخلية العائلية بتوازنها ، أما من بعد الثورة الصناعية ، والتطورات الأخيرة في العقلية الأوربية من

اختلال للمعايير والموازين ، وبزوغ فكـرة الحريـة الفرديـة وعلـو شـأنها حوالي منتصف القرن الماضي ـ بما تحمله تلك الكلمة من حـق وباطـل ـ فإن الوحدة الرئيسية للمجتمع لم تعـد العائلـة ، بـل صـارت «الفـرد» رجلاً كان أم امـرأة .. ومـن ثـم .. وبعـد أن تبـدلت القـيم والمفـاهيم ، وشاعت الحرية ـ صارت المرأة لا تعني الزوجة أو الأم للرجل ، بل زميلة العمل أو الصديقة والخليلة ، ولم يعد الرجل بحاجـة إلى الـزواج ، وإقامـة العائلة كوحدة اجتماعية في غالب الأحيان ، فحاجاته الطبيعيّة مُلبّاة دون مسؤوليات ، تلقى على عاتقه ، وهو حرّ في التنقّل بين امرأة وامرأة ، كما أن المرأة حرّة في التنقّل بـين رجـل ورجـل ، كمـا تقتضـيه دفعـة الجسـد العمياء ..

ولقد كان من المنطقيّ ، وليتناسق النظام ، ولا يتناقض مع نفسه أن تتساوى الأجور ، إلاّ أنّ ذلـك لم يحـدث ، وظـلّ القـانون يحـتفظ بتلـك الصورة القديمة الكامنة في الفطـرة الإنسـانية ، والـتي تجعـل مـن الرجـل المسؤول عن تأمين احتياجات العائلة ، ومن المرأة زوجة وأماً ..

* نشأةُ مفهوم التمييز ضدّ المرأة والجذور الدينيّة والتاريخيّة :

لقد استجدّت منذ القـرن الماضـي أمـور اجتماعيّـة كـثيرة ، نتيجـة التقدّم العلميّ الهائل ، وقيام الثورة الاقتصاديّة والصناعيّة ، وما تبع ذلك من المتغيّرات الفكريّة القائمة على فلسفات مختلفة ، وكلّها ممّا يخـرج عـن المنطق الذي كان سائداً من قبل ، بل ويتناقض معـه .. وكانـت الكنيسـة تحكمه وتسيطر عليه ، وكان أهمّ هذه المستجدّات ما يتعلّق بالمرأة ، فكثـر

الحديث عن : عمل المرأة ، وحقوق المرأة الشخصيّة ، وحقوق المرأة السياسيّة ، وحقوق المرأة الاجتماعيّة ، وحقوق المرأة الماليّة ، وغير ذلك .. وسنّت تشريعات وقوانين ، وكلّها في الظاهر ينتصر للمرأة ، وفي الحقيقة كانت تخفِي أهدافاً أخرى ، ووراءها قوى اليهود التي تغذّي مخطّطاتها ، وتسعى إلى تحقيق مآربها ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .. وقد تطوّر الحديث عن ذلك من تحرير المرأة إلى مفهوم محاربة التمييز ضدّ المرأة ..

* محطّات الغرب للقضاء على التمييز ضدّ المرأة :

يعود تاريخ العمل على وضع اتّفاقيّة تحدّد حقوق المرأة في الأمم المتّحدة إلى بدايات النصف الثاني من القرن العشرين ، وقد مرّ ذلك عبر عدّة مراحل :

- ففي عام / ١٩٥٢/ م أعدّت مفوّضيّة مركز المرأة بالأمم المتّحدة معاهدة حقوق المرأة السياسيّة ، التي تبنّتها الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة .

- وفي عام / ١٩٦٧/ م أجازت الأمم المتّحدة إعلاناً خاصّاً بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة ، ودعا إلى تغيير المفاهيم ، وإلغاء العادات السائدة ، التي تفرّق بين الرجل والمرأة ، مع الاعتراف بأنّ المنظّمات النسائيّة غير الحكوميّة هي القادرة على إحداث هذا التغيير .

- وفي عام / ١٩٧٣/ م بدأت مفوّضيّة حركة المرأة بالأمم المتّحدة في إعداد معاهدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة ، وأكملت إعدادها عام / ١٩٧٩/ م .

- وفي عام / ١٩٧٤/ م صدر الإعلان العالميّ بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلّحة .

ـ وفي يوم/ ١٨/ ديسمبر / ١٩٧٩/ م اعتمدت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة الاتّفاقيّة باعتبارها إحدى الاتّفاقيّات الدوليّة لحقوق الإنسان .

ـ وفي يوم / ٣/ ديسمبر / ١٩٨١/ م أصبحت الاتّفاقيّة سارية المفعول بعد توقيع خمسين دولة عليها ، بناء على أحكام المادّة / ٢٧/ التي تنصّ على مبدأ نفاذ الاتّفاقيّة بعد شهر من تصديق أو انضمام الدولة رقم عشرين عليها ، وكانت تونس هي الدولة العربيّة الوحيدة ، التي وقّعت على الاتّفاقيّة قبل نفاذها .

وفي هذا الإطار تعدّ اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة بياناً عالميّاً بحقوق المرأة الإنسانيّة ، إذ تؤكّد ديباجتها أنّ حقوق المرأة حقوق إنسانيّة ، كما تدعو الاتّفاقيّة إلى المساواة المطلقة بين المرأة والرجل ، في جميع الميادين : السياسيّة ، والاقتصاديّة والثقافيّة ، والمدنيّة ، وتعدّ الاتّفاقيّة بعد المصادقة عليها ملزمة قانونيّاً للدول بتنفيذ بنودها ، وقد انضمّت إلى عضويّتها / ١١/ دولة عربيّة ، وإن تحفّظت على بعض بنودها .

ـ وقد أقيم المؤتمر الدولي الأول للمرأة في المكسيك عام ١٩٧٥م

ـ ثم كان المؤتمر الثاني للمرأة في كوبنهاجن عام ١٩٨٠م .

ـ والمؤتمر الثالث للمرأة في نيروبي عام ١٩٨٥م .

ـ والمؤتمر الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥م .

ـ إضافة إلى مجموعة مؤتمرات أخرى لها صلة بقضايا المرأة ، مثل مؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة ١٩٩٤م ، ومؤتمر منظمة العفو الدولية حول الحقوق (الإنسانية) للمرأة في الشرق الأوسط ، وقد انعقد في معهد الدراسات الشرقية والإفريقية في العاصمة البريطانية لندن .

* نبذة تاريخيّة قصيرة عن الاتّفاقيّة :

في شهر تشرين الثاني /١٩٦٧/ اعتمدت الجمعيّة العامّة **إعلان القضاء على التمييز ضدّ المرأة** [١] ، وفي /١٩٧٢/ رجا الأمين العامّ للأمم المتّحدة اللجنة المعنيّة بمركز المرأة [٢] أن تستطلع آراء الدول الأعضاء فيما يتعلّق بشكل ومضمون صكّ دوليّ يحتمل وضعه بشأن حقوق الإنسان للمرأة ، وفي العام التالي عيّن المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ فريقاً عاملاً للنظر في إعداد مثل هذه الاتّفاقيّة ، وفي /١٩٧٤/ بدأت اللجنة المعنيّة بمركز المرأة صياغة اتّفاقيّة بشأن القضاء على التمييز ضدّ المرأة ، ولقي عمل اللجنة تشجيعاً بفضل نتائج المؤتمر العالميّ للسنة الدوليّة للمرأة ، الذي عقد في /١٩٧٥/ ، وطالبت خطّة

---

(١) - والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن أيّ مطّلع على هذا النشاط الدائب لهذه المؤتمرات ، وما صدر عنها من وثائق ومقرّرات : أين كنّا - نحن المسلمين ، علماء ودعاة وغيورين - من ذلك كلّه .؟! أينفعنا أن نعترف أنّنا قصّرنا تجاه تعليم المرأة وتحصينها من هذه الأوبئة والسموم .؟ وقصّرنا تجاه ما خطّط لها من مكر الليل والنهار .. وقصّرنا خلال هذه المدّة الطويلة ، التي تقارب قرناً ونصف القرن ، من العمل الدائب ، لبثّ جرثومة التمرّد في تربة مجتمعاتنا عن طريق إثارة المرأة ، وتشويش فكرها ، وزعزعة بناء الأسرة ، وخلخلة كيان المجتمع .؟

(٢) - أنشأ المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ اللجنة المعنيّة بمركز المرأة في /١٩٤٦/ ، ووظيفة اللجنة هي إعداد تقارير وتوصيات لتقديمها إلى المجلس عن تعزيز حقوق المرأة في الميادين السياسيّ والاقتصاديّ والمدنيّ والاجتماعيّ والتعليميّ ، وتقديم توصيات ومقترحات لاتّخاذ إجراءات بشأن المشاكل العاجلة في مجال حقوق المرأة ، بهدف إعمال المبدأ القائل : إنّه يجب أن يتساوى الرجل والمرأة في الحقوق . وكلّفت اللجنة بمهمّة رصد واستعراض وتقييم تنفيذ استراتيجيّات نيروبي التطلّعيّة للنهوض بالمرأة ، التي اعتمدها المؤتمر العالميّ بشأن المرأة ، لعام /١٩٨٥/ ، ويجوز للجنة أن تتلقّى بلاغات من أفراد وجماعات فيما يتعلّق بالتمييز ضدّ المرأة : (انظر فيما يلي " إجراء يتعلّق بالشكاوى الفرديّة) المرجع السابق ص/٧/ .

عمل اعتمدها هذا المؤتمر بوضع اتّفاقيّة بشأن القضاء على التمييز ضدّ المرأة ، مع إجراءات فعّالة لتنفيذها " .

وطوال السنوات القليلة التالية استمرّت داخل اللجنة عمليّة إعداد اتّفاقيّة ، وفي عام /١٩٧٧/ عيّنت الجمعيّة العامّة فريقاً عاملاً خاصّاً ، لإتمام مشروع صكّ بعدَ أن يعرض عليها .

جاء في المادّة الأولى من النصوص الأساسيّة لاتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة : تعريف التمييز بالنصّ التالي : ﴿ **لأغراض هذه الاتفاقيّة يعني مصطلح : " التمييز ضدّ المرأة " أيّ تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتمّ على أساس الجنس ، ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة في الميادين السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والمدنيّة ، أو في أيّ ميدان آخر . أو توهين أو إحباط تمتّعها بهذه الحقوق ، أو ممارستها لها ،** بصرف النظر عن حالتها الزوجيّة ، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل " [1] .

وعلى ذلك فإنّني أعرّف ما يقصدون بمفهوم التمييز ضدّ المرأة بأنّه " **الاعترافُ بأيّ شكلٍ مِنْ أشكال الاختلاف بين الرجل والمرأة** " .

وهو ما يعني الدعوة إلى المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في كلّ شيء ، وبلا استثناء .

* أنواع التمييز : ولكنّ التمييز ليس شرّاً كلّه ، بل منه ما يكون إيجابيّاً ضروريّاً ، لأنّه تمييز بين المختلفَين ، ومنه ما يكون سلبيّاً ، لا مبرّر

---

(١) - المرجع السابق ص/٩/ .

له ، عندما يكون بين المتشابهين المتماثلين ، ومن هنا فإنّنا يمكننا أن نصنّف التمييز إلى نوعين :

ـ **النوع الأوّل** : التمييز الإيجابيّ بين المختلفَين .

ـ **النوع الثاني** : التمييز السلبيّ بينَ المتشابهين .

وإذ كان الرجل كما تبيّن لنا يختلف عن المرأة ، والمرأة تختلف عن الرجل ، فإنّنا نخلص إلى القول : إنّ التمييز في المسؤوليّات والتكاليف بين الرجل والمرأة أمر لا غبار عليه بضوابطه الشرعيّة والعلميّة ، مهما هوّش المهوّشون ، ونادوا بالويل والثبور ، وعظائم الأمور ، وأجلبوا بأصواتهم ، وضجّوا بأبواقهم ، واجتمعوا بخيلهم ورَجِلِهم ، فلن تتغيّر حقائق الأمور ، ولن يلتبسَ الحقّ بالزور ..

* وقفة مع موقف الشريعة من المساواة المطلقة :

إنّنا قبل أن نعالج المشكلات ، وما يدّعى من الشبهات علينا أن نذكّر بالبدهيّات والثوابت القطعيّات ، فإنّنا بذلك نقطع الطريق على أعدائنا ، ونختصر الدرب الطويل الذي يريد لنا أعداء الإسلام أن نتيه في منعرجاته ، ونضيّع الوقت والجهد في تذليل عقباته ..

فمن القواعد المقرّرة لدى عُلماء الشريعة :

" أنّ الخطاب التكليفيّ في نصوص الوحيين يشمل المرأة ، ولو جاء بصيغة خطاب المذكّر إلاّ مَا استثني من ذلك ، بتخصيص الخطاب فيه للرجال ، أو النساء ، صراحة أو بقرينة من القرائن " .

وبناء على ذلك نقول : إنّ حقيقة العدل في الإسلام هو المساواة بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين : فليس هناك مساواة مطلقة بين

الرجل والمرأة ، وذلك للاختلاف الفطريّ بين طبيعة الرجل وطبيعة المرأة ، وهذا الاختلاف البيولوجيّ جعل لكل منهما تركيبته الجسمانيّة والنفسيّة والاجتماعيّة ، التي تؤهّله للقيام بأعمال ليس بمقدور الآخر القيام بها ، نظراً لطبيعة الفطرة التي خلقه الله عليها .

وإن الله تعالى فرق بين الذكر والأنثى في أمور ، وساوى بينهما في أمور ، ولم نرَ آية في كتاب الله تأمر بالمساواة المطلقة ، أو تدلّ عليها ، بل قد كلّف الله الرجل بالجهاد باليد دون المرأة ، وألزم الرجل بالإنفاق على زوجه وأولاده دون المرأة ، وألزمه بحضور الجُمَع والجماعات دون المرأة ، وجعل نصيب الرجل في الميراث أعلى من نصيب المرأة عند الإرث بالتعصيب ، وأمر المرأة بالحجاب وعدم إبداء الزينة للرجال الأجانب عنها دون الرجل ، وغير ذلك كثير مما تختص به المرأة دون الرجل ، أو الرجل دون المرأة ، وساوى بينهما في أمور كثيرة أيضاً ، فكيف يسوغ القول بأن الله يقرر مبدأ المساواة المطلقة ؟!

نعم ، إنّ مبدأ المساواة المطلقة حقّ لا غبار عليه في أصل التكريم الإنسانيّ ، والتكليف والتشريف ، وربط التكريم الإنسانيّ ، والتكليف والتشريف بالمساواة المطلقة في جميع الأحكام والمسؤوليّات نوع من الخلط المتعمّد ، الذي يمارسه أعداء الإسلام للكيد والتضليل ، والتشكيك بأحكام الشريعة ومبادئها وآدابها ..

ثمّ إنّ الحديث عن المساواة بين الرجل والمرأة يكتنفه الغموض في كثير من الأحيان ، أو يتعمّد له الغموض ، والضبابيّة والتمويه .. ولو

دقّقنا النظر في ذلك ، وأردنا أن نضع النقاط على الحروف لرأينا أنّ المساواة لا تعدو : إمّا أن تكون حقيقيّة مطلقة في كلّ شيء ، أو أن تكون حقيقيّة في أشياء دون أخرى .

فأمّا المساواة الحقيقيّة المطلقة بين الرجل والمرأة فحديث خرافة ، لا يقول به من له أدنى مسكةٍ من عقل يحترمه ويعتزّ به ؛ إذ كيف يمكن التسوية بينهما ، وهما مختلفان فطرة وتكويناً ، ووظيفة ومهمّة .؟! فلا بدّ أن تكون المساواة في أشياء دون أخرى .. ويعود السؤال إلى نقطة البدء : ما المرجع والمصدر في تحديد الأشياء التي يتساويان فيها ، والأشياء التي يختلفان فيها .؟!

ويختلط على بعض الناس ، أو كثير منهم مفهوم المساواة بالعدل ، ويظنّ أنّ إثباتها إثبات له ، ونفيها يعني الجور والظلم ..

ثمّ إنّ اختلاف المرأة عن الرجل في التكوين الفطريّ والوظيفة ألا يعني الاختلاف في المسؤوليّة والتكليف .؟! وإلاّ فكيف يعقل أن يختلف الكائنان في التكوين الفطريّ والوظيفة ثمّ يتحمّلان المسؤوليّة والتكليف نفسه .؟!

* ماذا وراء الدعوة إلى تحرير المرأة ومفهوم محاربة التمييز ضدّ المرأة ؟ :

لقد غزت تلك المتغيّرات التي أشرت إليها الشرقَ المسلمَ من أدناه إلى أقصاه ، مع الهجمة الاستعماريّة الصليبيّة التي واجهها ، مشحونة بشهوة التسلّط ، وهوس القوّة التي هيمنت على عقليّة الرجل الغربيّ ، المفتون بما حقّق من ثورة العلم ، وقوّة الصناعة والمال .. ومن منظور آخر يجعل الحديث عن ظلم المرأة ، والدعوة إلى تحريرها مدخلاً مبرَّراً بأهداف

روحيّة وأخلاقيّة وإنسانيّة ، إلى اجتياح الشرق المسلم بثقافته المتخلّفة ! ، ونظمه المريضة المهترئة ، وموارده العذبة الغنيّة ! وكيانه الهشّ المستباح ..

وكانت حقيقة الأهداف الخفِيّة ، والآثار التي نجمت عن الدعوة إلى تحرير المرأة ، ومحاربة مفهوم التمييز ضدّ المرأة ، وأصبحت مع الأيّام مكشوفة جليّة ، تتمثّل فيما يلي :

١ ـ الإفساد في الأرض ، بإفساد المرأة ، وإفساد الأسرة من ورائها ، وإفساد المجتمعات الشرقيّة وتفكيكها على وجه الخصوص ، والسيطرة عليها ، وإفساد البشريّة من وراء ذلك كلّه .

٢ ـ الاستغلال المادّيّ للمرأة ، إذ بقيت المرأة أقلّ أجْراً من الرجل ، بنسْبة تصل إلى النصف في كَثير من الأحيان .

٣ ـ تحقيق المآرب الجنسيّة الخسيسة لمرضى النفوس من الرجال ، إذ إنّ إفساد المرأة يحقّق كثيراً من المآرب الشهوانيّة ، فلا يرون من القِيَم في المرأة ما يصدّهم عن تحقيق مآربهم .

٤ ـ إضعاف روح المقاومة في الشعوب ، وبخاصّة الشعوب المسلمة ، إذ تصبح تلهث وراء الشهَوات ، ولا همّ لها إلاّ العَبّ من كؤوس اللذّات ، ممّا يجعلها تبعاً لأعدائها في كلّ شأن ، أسيرةً لأهدافهم ومخطّطاتهم ، يتبعونهم إلى جحور الأفاعي والضِّباب .

٥ ـ محاربة الإسلام في أخصّ ما يتميّز به من القيم والمبادئ ، ولا يخفى أنّ الإسلام يمثّل أقوى حاجز يصون الشعوبَ المسلمة ، ويحفظ شخصيّتها عن التبعيّة والاستلاب الحضاريّ .

٦ ـ إنّ الغاية الكبرى التي يريد الغرب الوصول إليها : هي الإباحيّة الحيوانيّة دون قيد أو شرط ، ولم يعد ذلك خافياً على أحد ، ولم

يعد القوم يستحيون من ذلك ، أو يتوارون ، ومقرّرات مؤتمرات المرأة والسكّان صريحة في ذلك إلى درجة الوقاحة ..

٧ ـ ومن الخطط التي تتّبع في ذلك : الدفاع عن المرأة المظلومة ! باسم الإسلام ، بدعوى مهاجمة العادات والتقاليد البالية ، ثمّ الانتقال إلى الدفاع عنها باسم الفكر الغَربيّ ، وكيف نالت المرأة هناك حقوقها ، وكيف تنعم بالمساواة التامّة ! مع الرجل .!

وقد نهج هذا المنهج المتغرّبون والمنافقون ، ولا يزالون على هذه الخطى سائرين : ﴿ .. وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾ الأنفال .

* وقفات مع أوجه التمييز التي يزعمها الغرب ، ويسعى إلى إلغائها :

١ ـ حقّ الرجل في تعدّد الزوجات .

٢ ـ حقّ الرجل في الطلاق .

٣ ـ حقّ الرجل في زيادة الإرث المقرّرة شرعاً .

٤ ـ قوامة الرجل على المرأة والأسرة .

٥ ـ الولاية على المرأة في الزواج .

٧ ـ اختلاط المرأة بالرجال الأجانب بغير قيد ولا شرط .

٦ ـ حجاب المرأة في الخروج ، وفي السفر بغير محرم .

٨ ـ حقّ المرأة في الانتخاب وترشيح نفسها ، وتبوّء الولايات العامّة .

وليست القضيّة في حقيقتها ودوافعها قضيّة تحرير للمرأة ، وإنّما هي قضيّة تغريب وتضليل .. والدليل على ذلك ـ عدا عمّا قدّمتُ من

الخلفيّة التاريخيّة لهذا الأمر ، وما جاء في مخطّطات أشقياء صهيون ـ أنّ إحدى داعيات السوء إلى تحرير المرأة ﴾ صفيّة هانم زغلول ﴿ التي قامت في مصر على رأس المظاهرة التي خلعت الحجاب الإسلاميّ وأحرقته .! هذه المرأة اسمها الحقيقيّ : صفيّة مصطفى فهمي ، ولكنّها سمّيت : " صفيّة زغلول " باسم زوجها سعد زغلول ، على طريقة الغربيّين الذين يلحقون الزوجات بأسماء أزواجهنّ .! [1] .

وكذلك هدى شعراوي هي بنت محمّد سلطان " باشا " ، رئيس أوّل مجلس نيابيّ بمصر ، نسبت إلى زوجها علي " باشا " الشعراويّ أحد أعضاء الجمعيّة التشريعيّة [2] .

فهل هذا هو التحرير الذي يريدونه للمرأة المسلمة .؟ وهل المساواة بالرجل أن تترك اسمها ونسبها إلى أبيها ، وتلحق باسم زوجها.؟! أفيكون هذا تحريراً من الرجل أم استعباداً ظاهراً له .؟! ألا إنّها لا تعمى الأبصار ، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ..

ولنسمع إلى وجهة نظر أحد خبراء الحياة الغربيّة ، عن تحرير المرأة ، وهو الدكتور مراد هوفمان ، إذ يقول في كتابه : " الطريق إلى مكّة " :

" يثور السؤال حول تحرّر المرأة ، والإجابة عن هذا السؤال ليست بالأمر اليسير ، وخاصّة أنّ الظروف تختلف من بلد إلى آخر ، لكن لا ينبغي أن ينخدع المرء بنماذج تقدّم نفسها للعالم الغربيّ على أنّها ممثّلة

---

(١) - انظر كتاب : " واقعنا المعاصر " للأستاذ محمّد قطب ص/٢٥٨/ " .

(٢) - انظر : " الأعلام للزركليّ ٨/٧٩/ ، وكانت في المظاهرة مع صفيّة زغلول /١٩٢٣/ م ، ونزعت حجابها ، أسّست الاتّحاد النسائيّ العربيّ /١٩٤٤/ م ، وطالبت بمساواة الجنسين في التعليم ، وفي الحقوق السياسيّة كما طالبت بتعديل قوانين الطلاق ، وتعدّد الزوجات ، وحضانة الأولاد ، انظر : " الموسوعة العربيّة الميسّرة ٢/١٨٩٣/ .

للاتّجاه النسائيّ في بلادها ، من أمثال فاطمة مرنيس ، التي تحظى في الغرب بالترحيب ، وبمكانة وقيمة كبيرتين ، في حين أنّها لا تعني في بلدها المغرب شيئاً ، فالمرأة المسلمة ليست في حاجة إلى حركة تحرّر ، فهي بالنظر إلى موقفها من الله متساوية مع الرجل ، عليها ما عليه من واجبات وفروض .. ولها ما له من وعدٍ ، في حياة ما بعد الموت ، وإلى جانب ذلك تتساوى المرأة المسلمة في حقيقة الأمر مع الرجل المسلم في الحقوق المدنيّة والإنسانيّة ، وليس لزوجها على وجه الخصوص الحقّ في التصرّف في أملاكها الخاصّة ، ولا تفقد المرأة المسلمة بعد زواجها اسم أسرتها لصالح اسم أسرة الزوج ، وإنّما تحتفظ به حتّى نهاية عمرها .. " .

" إلى جانب ذلك ، فهناك بعض الاختلافات بين المرأة المسلمة والرجل المسلم ، **لا تشعر حيالها بالتمييز ضدّها ، أو بظلم يقع عليها ، لأنّها اختلافات ترجع إلى معطيات معيّنة ، فهي** حين ترث أقلّ من أخيها ، لا يكون واقعاً عليها ظلم ، ولا يكون ذلك خَرْقاً لمبدأ المساواة بينهما ، لأنّ هذا الأخ هو وحدَه المسؤول عن رعاية أسرته ، في حين لا تتكفّل هي بشيء من الإنفاق على أسرتها ، بل ولا بنفقتها الشخصيّة عندما تتزوّج ، وترضى المسلمة بأن تكون لها الكلمة العُليا فيما يتعلّق بشؤون الأطفال صغار السنّ في حين يكون لزوجها الكلمة العليا فيما يختصّ بشؤون أطفالهما الأكبر سنّاً .. " .

" .. إنّ غالبيّة المسلمات لا يبحثن عن سعادتهنّ في محاكاة الرجال ، فهنّ مثلهنّ في ذلك مثل كثيرات من الأوربيّات ، لا يرغبن في العمل سائقات شاحنات ، أو سيّارات أجرة ، أو قائدات طائرات أو شرطيّات .. وإنّما يتمسّكن بدورهنّ المحدّد في الأسرة ، ولا يرجع ذلك إلى **" غياب الوعي السليم "** ، وإنّما إلى اقتناعهنّ بأنّ النساء اللاتي يقدّمن أمثلة

ونماذج للمرأة المتحرّرة في الغرب ، يشعرن بالندم ، لأنّهنّ تجاهلن الأسرة والأمومة ، وما يعنيه ذلك من أنّه قد فاتهنّ أن يحقّقن بالكامل حقيقة المرأة وجوهرها " .

" .. إنّ المرأة المسلمة ترى أنّ مستقبلها يكمن في كونها امرأة ، توظّف كلّ مقوّماتها وخصائصها (ولا أقول أسلحتها) في تحقيق أهدافها ، في ظلّ الاعتراف بوجود علاقةٍ قُطباها : المرأة والرجل " .

" ويبقى أنّني عندما أحدّث زوجتي عن نشاطات وإنجازات إحدى بطلات الاتّجاه النسائيّ (المغالي في دعوتها إلى المساواة بين الرجل والمرأة) البارزات ، فإنّ ردّ فعلها يجيء عبر سؤال ساخر مستفزّ :

" هل هي جميلة .؟ " [١] .

ولكنّ هذا الكلام وأمثاله ، وهو من خبراء خفايا الحياة الغربيّة ودخائلها ، لا يعجب دعاة تحرير المرأة ، ولا يروقهم ، كما لم يعجبهم كلّ ما وقع للمرأة من تدهور وانحراف حتّى اليوم ، ولم يكتفوا به .. فلا يزالون يرفعون عقيرتهم صباح مساء ، ويعلنون في كلّ ناد : أنّ ما تحقّق دون ما يطلبون بكثير .! وأنّهم لا يزالون أوّل مراحل الطريق .!

---

(١) – ص/١٥١/ ولله درّها على هذا السؤال ، الذي يكشف عن تحليل نفسي عميق لطبيعة المرأة ، وأسباب ما تتبنّاه من اتّجاهات ، أو تقف من مواقف ، وأكاد أجزم أنّه ما من امرأة تقف موقفاً ، أو تتبنّى اتّجاهاً يشذّ عن فطرها ودينها إلاّ وهي تعاني نوعاً من النقص في شخصيّتها ، أو الحرمان في حياتها العاطفيّة السويّة ، في طفولتها الماضية ، أو حياتها الحاضرة ، وخير لهؤلاء المسكينات أن يراجعن معالجاً نفسيّاً موثوقاً ، من أن ينكبن الأمّة بفكرهنّ الملوّث ، وتنظيرهنّ الموبوء ، وليكنّ مطمئنّات أنّهن لن يستطعن أن يغيّرن الواقع كما يشتهين ، لأنّ نور الشمس لا تطفئه أفواه المجانين : ﴿ والله غالب على أمره ، **ولكنّ أكثر الناس لا يعلمون** ﴾ يوسف .

* رصيد الدعوة إلى تحرير المرأة ومحاربة التمييز في الواقع :

يشعر كثير من العلمانيّين ، ودعاة تحرير المرأة بالمرارة والأسى ، عندما يفكّرون بما حقّقوا من نجاح ، بعد هذه المسيرة الطويلة المتعثّرة .. أفلا يدعوهم ذلك إلى مراجعة أنفسهم ، لِمَ لم يقطفوا ثمار عملهم الدائب ، وجهودهم الحثيثة .؟! بل إنّ بعضهم ليعترف أنّهم كلّما رأوا أنفسهم قد خطوا خطوة نحو أهدافهم ، لم يشعروا إلاّ وقد عادوا القهقرى إلى ما كان الأمر عليه من قبل .. ذلك أنّهم يعاندون فطرة الله .. وفطرة الله لا تبديل لها .. إنّها نور لا يخبو ، وتيّار لا تقف أمامه قوّة .. وتعبّر بعض الكاتبات عن ذلك بقولها : " منذ الستينات علّقت المرأة أهمّيّة على تعاطف أوربة مع قضيّتها ، وكان أن ترجمت عشرات الروايات الاحتجاجيّة ، واحتلّت غادة السمّان ، ونوال السعداويّ ، وليلى بعلبكيّ ، وحنان الشيخ وغيرهنّ جانباً لا يستهان به من العمل الاستشراقيّ ، لكن **بعد خمسين سنة ، والأمور لا تزال تراوح مكانها** ..

تقول المستشرقة الألمانيّة " أنجليكا نويفرت " ، وهي التي خصّصت عمرها لخدمة بنات العرب وأبنائهم : " **سئمنا من الكتب التي تشكو فيها المرأة من وضعها التعس** " .

وهل لنا أن نتخيّل : ماذا سيكون عليه حال الأمّة ، لو سارت الأمور كما يريد لها دعاة تحرير المرأة .؟! إنّنا سنحمل من كلّ واقع أسوأ ما فيه ، فلن نجني إلاّ أسوأ الآثار والثمرات .. فالذين يعانون في الغرب من مشكلات تخصّ المرأة ، قد وضعوا من الحلول والأنظمة ما يعالج تلك المشكلات ، أو يخفّف وطأتها على الأقلّ ، ولن نستطيع الأخذ

بتلك الحلول ، لأنّها تناسب مجتمعاتهم وقدراتهم ، وهي جزء من منظومة فكريّة وثقافيّة وقانونيّة ، لها خلفيّتها التاريخيّة والمجتمعيّة الخاصّة .. ومجتمعاتنا فيها سلبيّاتها ، التي هي من آثار تخلّفنا ، ولها إيجابيّاتها فيما يخصّ المرأة ، النابعة من معين ديننا وشريعتنا ، وعندما نتخلّى عن إيجابيّاتها ، ونستقدم سلبيّات قوم آخرين فلن تكون محصّلة عملنا إلاّ " استنبات الشوك في رياض الرياحين "..

تقول القاضية السويديّة " بريجيدات أولف هامر " في دراسة لها عن مشكلات المرأة الشرقيّة أعدّتها بتكليف من الأمم المتّحدة ، وقد أكّدت فيها أنّ المرأة الشرقيّة في قطاعات كثيرة ، وبارزة مِن البلاد العربيّة التي زارتها أكثر حرّيّةً من المرأة السويديّة ، فالمرأة العربيّة تمارس وضعاً ينتمي إلى القداسة ، لا إلى العبوديّة ، وتتسلّط على الرجل في جميع أوقات اليوم .. أمّا المرأة السويديّة فقد ذاقت الأمرّين لكي تنال حرّيّتها ومساواتها بالرجل ، ولم يتحقّق لها ما تريد إلاّ بعد أن جرّدتها قوانين بلادها من صفاتها الأنثويّة ، وحرّيّتها الأنثويّة ، لتجعل منها كائناً أقرب إلى الرجل [1] .

۞ ۞ ۞

(١) - انظر كتاب الدكتور شوقي أبو خليل : " تحرير المرأة ممّن .؟ " .

الفصل الخامس

حقوق المرأة أم مسؤوليّاتها ؟ أو المرأة المسلمة بين المسؤوليّة والحقوق

تمهيد :

إذا كان الرجل نصف المجتمع فإن المرأة هي نصفه وحاضنة نصفِه الآخر ، والرجل نفسه للمرأة وهي أمّ أثر في تربيته ، ولها أثر فيه ، وهي أخت وابنة وزوجة ، وإذا كان في وسع الرجل أن يتنصّل قليلاً أو كثيراً من مهامّه داخل بيته ، فإن المرأة لا يسعها ذلك ، فهي المربية المدبّرة ، والراعية المسؤولة ، فإذا صلحت صلح الأمر كلّه ، وإن غاب الرجل عن البيت وابتعد ، وإذا تخلّت عن مسؤوليّتها إلى الخادمة أو الحاضنة ، لم يُجْدِ علاج ، ولم ينفع دواء .

إنّ المرأة المسلمة حقّاً هي التي عرفت طريقها في الحياة ، فأخلصت دينها لله تعالى ، وبايعت الله ورسوله ﷺ على السمع والطاعة : فصانت نفسها ، وحصّنت بيتها ، وجعلت همّها الأول الغَيرة على حرمات هذا الدين ، وحمل الأمانة التي استُحفظت عليها : لتربية الجيل الربانيّ المؤمن ، وإعداده وبنائه ، وعرفت حق الأمّة عليها ، فتفقّهت في دينِها ، وحملت رسالةَ ربّها ، ودعت قريناتها إلى الخير ، ونصحت أخواتها في الله .

وإن صلاح الرجل والمرأة ، يرتبط عضويّاً بعودة المجتمع إلى الإسلام في جميع أحواله وشؤونه ، إنه يتمثّل في بلوغنا القِيَم الإيمانية السامية ، التي تجعلنا نحيا حياة ربانية خالصة ، في أقوالنا وأفعالنا ، ومشاعرنا وأذواقنا ،

وتصوراتنا وآمالنا ، منطلقين من أهداف التربية الإسلامية ومبادئها ، ومناهجها وأساليبها ، وهي تقوم على بناء الفرد الصالح في نفسه ، المصلح لما استُرعِي عليه وما حوله .. وقد استُرعيت المرأة المسلمة واستؤمنت على البيت والأسرة ، بمن فيها وما فيها ، وهي نواة المجتمع المسلم ، وقاعدة تكوينه وبنائه .

وإنّ الخطّ العريض الذي يحكم وجود الإنسان في هذه الحياة في التصوّر الإسلاميّ هو المسؤوليّة ، فالحياة الدنيا ما هي إلاّ دار ابتلاء ، وقاعة امتحان واختبار ، فإذا انتهت مدّة الاختبار ، طويت أرض الاختبار ، وحلّت محلّها الدار الآخرة ، حيث يسأل الإنسان عمّا قدّم من عملٍ ، ويجزى الجزاء الأوفى ، ويكون فيها المستقرّ النهائيّ الأبديّ ..

ومن المعلوم أنّ مناط تكليف الإنسان في هذه الحياة هو العقل ، وثمرة التكليف هي المسؤوليّة التي تترتّب عليه ، وإلاّ فلا معنى للتكليف بدونها ، فصحّ بذلك أنّ المسؤوليّة عميقة الجذور في نفس الإنسان ، وهو ما يتجلّى لنا من خلال القراءة الواعية للنصوص الشرعيّة ، التي جاءت في مختلف أبوابِ الدين والحياة .

وعندما يربّي الإسلام في الإنسان رجلاً كان أو امرأة حسّ الشعور بالمسؤوليّة فإنّه يربّيه على العطاء بغير حدود ، وعلى العطاء المحتسب المتميّز ، الذي يتطلّع إلى رضوان الله ومثوبته في الآخرة ، ولا يربط عمله بأعراض الدنيا ، ولا يقصره على منافعها العاجلة ..

وقد توصّل عالم النفس الشهير إيرك فروم إلى أنّ المسؤوليّة راسخة الأصول في نفس الإنسان ، وأنّها تتجلّى بظاهرة الحبّ الذي هو عطاء ،

وليس أخذاً .. [1] ، وأنّ أهمّ مظاهر العطاء ليست في الأشياء المادّيّة ، وإنّما في الجوانب المعنويّة .. وأنّ هذا العطاء يتكوّن من أربعة عناصر : الرعاية ، والمسؤوليّة ، والاحترام ، والمعرفة .. وأكثر ما يتجلّى عنصر الرعاية في حبّ الأمّ لطفلها ، والرعاية تنبع من المسؤوليّة ، التي هي حاجة نفسيّة ، واستعداد نفسيّ لتلبية حاجات الآخرين .. والمسؤوليّة تنبع من العنصر الثالث ، وهو الاحترام ، والاحترام هو القدرة على رؤية الإنسان على حقيقته ، والتعرّف على وجوده المتميّز ، وهو أيضاً الاهتمام بتوفير الفرص للغير ، لينمو ويترعرع ، وينضج لصالح نفسه ، دون انتظار استغلاله ، أو توقّع خدمة منه .. أمّا العنصر الرابع لحصيلة الحبّ ، فهو المعرفة ، وهي الدافع للرعاية والمسؤوليّة والاحترام .

ويضيف " فروم " : إنّ معاني هذه العناصر الأربعة التي تكوّن الحبّ قد تعرّضت للتشويه في وقتنا الحاضر ، بسبب الأفهام الخاطئة ، التي صوّرت المسؤوليّة واجباً مفروضاً على الإنسان من خارج نفسه (فحسب ، وليست شعوراً ذاتيّاً بالدرجة الأولى) ، وصوّرت الاحترام على أنّه المهابة والخوف ، وانتهت بالمسؤوليّة لتصبح تسلّطاً وهيمنة ..

لقد جعل الله تعالى مسؤوليّة الرجل والمرأة سواء في الإيمان والتكاليف الشرعيّة ، والحساب والجزاء ، فكلّ منهما يحمل أمانة الدين ، بما يناسب قدرته واستطاعته ، وكلّ منهما مسؤول مسؤوليّة خاصّة عن نفسه ، ومسؤوليّة عامّة عمّن حوله ..

---

(١) - ولا ينبغي أن يفهم من كلامه أنّها تنحصر في الحبّ ، ولو أراد ذلك فقد حجّر واسعاً ، وإنّما يريد أنّ أهمّ مظاهرها .

ومن هنا كان على المرأة المسلمة ، وبالأخصّ الأمّ أن تعي مسؤوليّتها وواجبها نحو نفسها ، وأسرتها ، ومجتمعها ، بل والإنسانيّة ، من خلال قاعدة العطاء والبذل ، ليثمر المودّة والرحمة ، التي تؤتي أكلها الأمن والاستقرار لكلّ من يحيط بها .

يقول الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله : " **إنّ التاريخ لا يبدأ من مرحلة الحقوق ، بل من مرحلة الواجبات المتواضعة ، في أبسط معنى الكلمة ، والواجبات الخاصّة بكلّ يوم ، بكلّ ساعة ، بكلّ دقيقة ، وليس في معناها المعقّد ، كما يعقّده عن قصد أولئك الذين يعطّلون بها التاريخ ، بدعوى أنّهم ينتظرون الساعات الخطيرة ، والمعجزات الكبيرة** " [(١)] .

ومن هذا القبيل فقد جعل الإسلام حقّ الحضانة إلى الأمّ ، يقول الإمام ابن القيّم رحمه الله : " الولاية على الطفل نوعان : نوع يقدّم فيه الأب على الأمّ ، ومن في جهتها ، وهي ولاية المال والنكاح ، ونوع تقدّم فيه الأمّ على الأب ، وهي ولاية الحضانة والرضاع ، وقدّم كلّ من الأبوين فيما جعل له من ذلك لتمام مصلحة الولد ، وتوقّف مصلحته على من يلي ذلك من أبويه ، وتحصل به كفايته .

ولمّا كان النساء أعرف بالتربية ، وأقدر عليها ، وأصبر وأرأف ، وأفرغ لها ، لذلك قدّمت الأمّ فيها على الأب ، ولما كان الرجال أقوم بتحصيل مصلحة الولد ، والاحتياط له في البُضع قدّم الأب فيها على الأمّ ، فتقدّم الأمّ في الحضانة من محاسن الشريعة للاحتياط للأطفال ، والنظر لهم " [(٢)] .

---

(١) - " في مهبّ المعركة " مالك بن نبي ص/١٠١/ .

(٢) - انظر : " زاد المعاد في هدي خير العباد " ٥/٤٣٧/ .

وحين فُقدت الأمّ أعطى النبيّ ﷺ الطفل لخالته ، لأنّها بمنزلة الأمّ بحنانها ورحمتها ، كما في حكمه ﷺ في أمامة بنت حمزة ﷺ ، فقد اختصم فيها عليّ وزيد وجعفر ﷺ ، فقال عليّ : أنا أخذتها ، وهي بنت عمّي ، وقال جعفر : هي ابنة عمّي ، وخالتها تحتي ، وقال زيد : ابنة أخي ، فقضى بها النبيّ ﷺ لخالتها ، وقال : (الخالة بمنزلة الأمّ) [١] .

فالإسلام يعظّم شأن العلاقة بين الأمّ وطفلها ، فلا يرضى لأيّ سلطانٍ أو مؤثّرٍ أن يحول بين الأمّ وطفلها حتّى في الصلاة ، فقد كان النبيّ ﷺ يخفّف الصلاة ، ويتجوّز فيها عندما يسمع بكاء الطفل رحمةً منه ﷺ بأمّه .

فانظر كيف قدّرَ النبيّ ﷺ حقّ الأمّ ، ورعى مشاعرها ، ولم يأمرها بتجاهلها ، وهي تقف بين يدي ربّها .! وقدّرْ كم تكون جناية الأمّ على نفسها وطفلها عندما تتخلّى باختيارها عن حقّ الأمومة ، ومسؤوليّتها فيها ، وعندما تحرم طفلها من حقّه الفطريّ بأمّه .!

ألا إنّ هذه الأحاديث ، والمواقف النبويّة الكريمة ، صفعة قويّة في وجوه دعاة تحرير المرأة ، الذين يريدون لها أن تتجاهل الفطرة ، وتدوس المشاعر الإنسانيّة النبيلة ، وتمسخ مخلوقاً آخر ، يبحث عن المادّة ، واللذّة ، والشهوة ..

إنّها في الحقّ ترتكب جريمة بحقّ نفسها ، وبحقّ طفلها ، أو طفلتها ، وبحقّ الإنسانيّة ، التي تقطف الثمرات المرّة ، لتخلّي الأمّ عن واجبها ومسؤوليّتها .. وهي تستحقّ بذلك أن تحاسب وتحاكم ، وتلزم بأداء الحقّ ، إن لم ينفعها نداء الفطرة ، وتأنيب الضمير ..

---

(١) - انظر : " صحيح البخاريّ " كتاب المغازي رقم الحديث /٤٢٥١/ .

* وظيفة المرأة الكبرى ومسؤوليّتها العظمى :

يقول الكسيس كاريل : " الأمومة رسالة المرأة الطبيعيّة ، وهي رسالة لا تستطيع التخلّي عنها دون الوقوع في خطر ، إذ إنّ الخلل العصبيّ والعقليّ هو الثمن الذي يتحتّم عليها دفعه إذا حالت ظروف الحياة ، أو إرادتها الخاصّة بينها وبين أدائها لوظيفة الأمومة "[1] .

إنّ الأمومة تأبى إلاّ أن تظهر في وقت ما ، وما يسمع اليوم من صيحات اللاتي أضنين أعمارهنّ بعيداً عن البيت ، في سقطات الفنّ ، وحمأة الاستغراق في الحياة المادّيّة ، واللهاث وراء الشهرة وحبّ الظهور ، فأصبحن يطالبن النساء بأن يقصرن اهتمامهنّ على أولادهنّ ، ولا يشغلهنّ عن ذلِك شاغل .. لدليل حيّ ناطق بهذه الحقيقة .. وكلام أمثال هؤلاء ، ومواقفهنّ أكثر من أن تحصى .. إنّ الأمومة تفرض نفسها رغم أنفِ العابثين بالفطرة المتنكّرين لها ..

وتوضيحاً لوظيفة الأمومة وأهمّيّتها فإنّ الفطرة تعدّ المرأة لهذه الوظيفة بتقدير الله وحكمته منذ اللحظات الأولى لتكوينها ، وهي جنين في بطن أمّها ، كما يقرّر ذلك علم الأجنّة ، فبعد التحام الحيوان المنويّ بالبويضة في الرحم ، واتّحادهما في كتلة واحدة ، يبدأ الاختلاف في تكوين الذكر عن تكوين الأنثى ، يقول الدكتور الكسيس كاريل : ﴿ من المحقّق أنّ جنس الفرد يتحدّد بصفة قاطعة منذ اللحظة الأولى التي يتمّ فيها تلقيح حيوان الأب المنويّ لبويضة الأمّ ، وتشتمل بويضة الذكر المستقبل على كروموسوم واحد أقلّ من بويضة الأنثى ، أو على كروموسوم

---

(١) - تأمّلات في سلوك الإنسان ص/٥٩/ .

ضامر ، وبهذه الطريقة تختلف خلايا جسم الرجل عن مثيلاتها في جسم المرأة "[1] .

وتبعاً لذلك فإنّ الطفل يكون بأمسّ الحاجة إلى أمّه ، ولا سيّما في الأشهر الأولى من ولادته .. وهو شديد الإحساس بما يحدث حوله ، ويتأثّر بما يحيط به من الحنوّ أو القسوة ، تأثراً عميقاً ، يصاحبه بقيّة حياته ، وقد يؤدّي به ذلك إلى النقمة على مجتمعه ، وسلوك سبيل الإجرام والانحراف ..

ويقول أيضاً : " والحقيقة أنّ المرأة تختلف اختلافاً كبيراً عن الرجل ، فكلّ خليّة من خلايا جسمها تحمل طابع جنسها ، والأمر نفسه صحيح بالنسبة لأعضائها ، وفوق كلّ شيء بالنسبة لجهازها العصبيّ فالقوانين الفسيولوجيّة غير قابلة للين ، مثل قوانين العالم الكوكبيّ ، فليس في الإمكان إحلال الرغبات الإنسانيّة محلّها ، ومن ثمّ فنحن مضطرّون إلى قبولها كما هي .. فعلى النساء أن ينمّين أهليّتهنّ تبعاً لطبيعتهنّ ، من غير أن يحاولن تقليد الذكور ، فإنّ دورهنّ في تقدّم الحضارة أسمى من دور الرجال ، فيجب عليهنّ ألاّ يتخلّين عن وظائفهنّ المحدودة "[2] .

إنّ نزول المرأة إلى ميدان الرجال ، جعلها تتنكر لأمومتها ، فمسخت فطرتها ، فلا هي أمّ ولا أب ، بل أصبحت مزيجاً من العواطف القلقة المضطربة ، التي قتلت فيها مع مرور الوقت أجمل وأسمى وأعظم ما تملكه المرأة : " أمومتها " .

---

(١) - الأمومة ومكانتها في الإسلام في ضوء الكتاب والسنّة للكاتبة مها عبد الله عمر الأبرش.

(٢) - المرجع السابق ص/٧٨/ .

يقول الأستاذ المودودي رحمه الله : " وقد مسخت هذا العقلية الغربية عاطفة الأمومة في المرأة مسخاً ، جعل الأم التي مازالت الدنيا تعتبر حنانها أسمى مدارج الحب الإنساني ج ، بل تكرههم ، بل تعاديهم ، فالذين يسلمون من غوائل تدابير المنع والإسقاط ، ويخرجون إلى حيز الوجود ، يعاملون بأشد ما يكون من الغلظة والقسوة "[1] .

ولقد بلغ الأمر بعلماء النفس في الغرب أن ينظروا للأمومة نظرة اجتماعية بحتة فقد اعتبر أحدهم (Newson) أنّ **السلوك الطبيعيّ للأمّ البيولوجيّة ، لا يكمن في دافع غريزيّ خاصّ بالأمومة ، وإنما يكمن في المسؤوليّة الثقافيّة والاجتماعيّة للكائن تجاه أطفاله ، هذه المسؤوليّة تحتّمها وتفرضها القيم الأخلاقيّة والثقافة السائدة ، والتي تتعلق بطريقة التعامل مع الصغير بلطف ومحبّة وحنان** " .

إنّ التربية بكل أنواعها وعواملها في الحياة المعاصرة ، تغذّي في المرأة حبّ الذات وتحقيقها ، لا بالأمومة ومسؤولية البيت ، بل بالشهادة والوظيفة ، والمرتب والنجاح ، والإنجاز في العمل ، واستجابت المرأة لهذا ، فانطلقت تحقّق رغبات النفس ، نافرة من الحياة الزوجيّة وتبعاتها ، متبرّمة بحياة المنزل ، لتخرج منه ، وتشتت هناك عواطفها وأفكارها ، وجهدها وأعصابها ، فإذا عادت إلى البيت (الفندق) كانت مرهقة متعبة ، لا قدرة لها ولا طاقة على مواجهة أعباء الأمومة والزوجيّة .

وقد كان للمجتمع العام دوره الكبير في إخراج المرأة من بيتها ، حيث حدّد قيمتها الاجتماعيّة حسب ما تجلبه من أجر ـ دخل ماديّ ـ هذا ما أثبتته الدراسة التي أجريت في شهر كانون الأول من عام ١٩٧١ م ،

---

(١) ـ الإسلام والمرأة المعاصرة ص/١٤٩ .

فقد كونت دائرة الصحة والتربية والرعاية في الولايات المتّحدة الأمريكيّة لجنة من الخبراء والمختصّين برئاسة البروفسور " جيمس أتولي " ومكونة من عشرة أعضاء .. وقد قامت اللجنة بدراسة شؤون العاملين في ميدان العمل المختلفة ، ومنها ـ عمل المرأة الأمريكية ـ وانعكاسات ذلك على بيتها وأطفالها ، وبعد أن قضت اللجنة مدّة سنتين في البحث والدراسة نشرت تقريرها بعنوان ـ العمل في أمريكا ـ ولأهميّة ما ورد فيه مازالت تتوالى طباعة هذا التقرير وتدريسه ، في دوائر التربية والخدمة الاجتماعية وشؤون العمل في الجامعات المختلفة ، فقد ورد في هذا التقرير ما يلي :

" إنّ التقليل من قيمة الأمومة ورعاية البيت ـ عند الرأي العام ـ هو حالة من مشكلة كبيرة في المجتمع الأمريكي ، وهو من مصادر التعاسة التي تعاني منها المرأة في هذا المجتمع ، في جميع طبقاته ، إنّ فشل المجتمع في إدراك قيمة الأمومة وإدارة الأسرة كعمل مفيد للمجتمع ، وأنه أكثر أهمية من العمل الذي يجلب أجراً ماديّاً ، يزيد في صعوبات المرأة المتزوّجة ومشكلاتها .

ومما يضاعف من مشكلات المرأة المتزوّجة أن ترى أعضاء أسرتها وجوارها والمجتمع الكبير من حولها يحدّد قيمتها الاجتماعيّة طبقاً لما تجلبه من أجور ودخول مادية ، إنّ الضغط الاجتماعيّ المتولّد عن مثل هذه القيم يدفع المرأة للخروج إلى ميدان العمل ، بحثاً عن التقدير والاحترام في المجتمع ، وكثير من النساء يخرجن للعمل بسبب هذا الضغط الاجتماعي وهذه القيم رغم عدم الرغبة في الخروج والعمل في الخارج " .

وقد شعر الغرب بالأزمة الاجتماعية ، والكارثة التي حلت على الأسرة والأمومة من جراء التقدم التكنولوجيّ ، إذ يتحدث مارفن هاريس عن مسيرة عمل المرأة المتزوجة في أمريكا ، وأثره في الأمومة ،

وانعكاسه على الأطفال والطفولة ، يذكر مارفن أنه في عام ١٨٩٠ م لم يكن في ميادين العمل خارج البيت من النساء إلاّ ٥% من القوى العاملة ، معظمهن من النساء الزنوج والمهاجرين ، وكانت المرأة تكرّس وقتها لبيتها وذويها ، ثمّ جاءت الظروف التي أدّت بوضوح إلى توقف نسبة ميلاد الأطفال وزيادة السكان إلى نقطة الصفر تقريباً في عام ١٩٧٢م .

لقد بدأت المرأة الأمريكيّة المتزوّجة في الخروج إلى العمل في المصانع والإدارات بأعداد كبيرة بتأثير عاملين :

ـ **الأوّل** : الركود الاقتصاديّ في الستينات ، حين لم يعد بإمكان الأسرة الاعتماد على دخل الزوج وحده للنفقة ، وشراء منتجات الصناعة ، كالثلاجة والغسالة ، وآلة غسل الصحون ، وآلة التنشيف ، وأجهزة التلفزيون . وكان خروج المرأة المتزوّجة للعمل في البداية محدوداً بفترة مؤقتة ـ أي ينتهي عند سدّ حاجات الأسرة ، بالأثاث الجديد ـ ولكنّ زيادة متطلّبات الحياة ، واستمرار تكاليف الحياة ، والحاجة إلى دفع قوائم الضرائب ، ونفقات الطب والدراسة ، وغير ذلك جعل عمل المرأة مستمرّاً .

ـ **والعامل الثاني** : أنّ نشوء وظائف جديدة ، وأعمال جديدة مثل : السكرتيرة ، والطابعة ، ومربية الحضانة ، والممرضة ، وموظفة الاستقبال ، وموظفة التلفون ، هذه الأعمال كلها لا تحتاج ـ من وجهة نظر الحكومة والشركات ورجال الأعمال ـ إلى رجال يعملون فيها ، إنما يمكن أن تعطى مثل هذه الوظائف إلى النساء ، وبراتب أقل من راتب الرجال بنسبة ٤٠% .. [1] .

---

(١) ـ نقلاً عن كتاب الأمومة ومكانتها في ضوء الكتاب والسنّة ٢/٧٦٨ ، مها عبد الله عمر الأبرش .

وقد تحدث الكسيس كاريل عن ضرورة النسل ، وقوته في الأمم ذاكراً الأسباب التي جعلته اليوم على العكس من ذلك ، فيقول : « إنّ تحسين النسل أمر لا مناص منه للإكثار من الأقوياء ، ولا بدّ لكلّ جنس عظيم من أن ينمّي أفضل عناصره ، مع ذلك فإنّ التناسل في أكثر الشعوب تحضّراً آخذ في التناقص ، كما أنّه لا ينجب إلاّ نسلاً وضيعاً ، فقد أتلفت النساء أنفسهن اختياراً بشرب الخمر والتدخين ، كما أنّهن يعرّضن أنفسهنّ لخطر (الرجيم) رغبة منهنّ في نحافة أجسامهنّ ، وعلاوة على ذلك فإنهن يرفضن الحمل ، ويعزى هذا النقص إلى تعليمهنّ وأنانيتهن ، كما يرجع أيضاً إلى الأحوال الاقتصادية ، وانعدام التوازن العصبيّ ، وعدم استقرار الحياة الزوجيّة ، والخوف من العبء الذي يلقيه الأطفال الضعفاء أو الفاسدون على عاتق الآباء والأمهات .. وليس ثمّ أمل في زيادة نسبة الولادة دون أن تحدث ثورة في عادات التفكير والحياة ، أو يظهر مثل أعلى في الأفق "[١] .

* محاور التصوّر الصحيح لمسؤوليّات المرأة وحقوقها :

إنّ منطق البداهة يقضي أنّه عند تعارض الحقوق والمسؤوليّات تقدّم المسؤوليّات على الحقوق ، ولها الأولويّة .. وعندما تهمل مسؤوليّات المرأة ونشاطاتها تترك للثرثرة الفارغة ، والاشتغال بتوافه الأمور وسفسافها عن معاليها ، والتباهي بالزينة وجمع الحطام .. وتكون الجناية على الطفل والرجل ، والأسرة والمجتمع لا توصف ..

---

(١) - الإنسان ذلك المجهول ص/٣٣٧/ .

والتصوّر الصحيح لمسؤوليّات المرأة وحقوقها بدءاً من الوظيفة الكبرى التي هَيّأها الله لها يقودنا إلى أن نلاحظ عدّة محاور رئيسة ، لابدّ من أخذها بعين الاعتبار عندما ننظر إلى أيّ موضوع من الموضوعات أو نناقشه .. وهذه المحاور :

* ـ محور الكرامة الإنسانيّة .

* ـ محور الفطرة والخصوصيّة .

* ـ محور التكليف والمسؤوليّة .

ومع ما قلت من أهمّيّة اعتبار النظر بالدرجة الأولى إلى المسؤوليّات والتكليف ، لا الانطلاق من تقرير حقوق المرأة والدفاع عنها ، فإنّنا مضطّرون إلى مجاراة الواقع بالحديث عن الحقوق ، كيلا يذهب الظنّ الواهم ببعض الناس إلى أنّ تقرير هذه الحقيقة مخرج منْطِقيّ لبق ، للتهرّب من الحديث عن حقوق المرأة .. التي هي " سلعة الغُمر ، وهيصة العصر " .

حقوق المرأة في الإسلام

* المرأة والقوامة وحقّ الطاعة :

والأصل في القوامة أنّها تنبع من سنّة الله في الحياة ، وهي حاجة أيّ مؤسّسة يعمل فيها مجموعة من الناس إلى رئيس يرجع إليه في تسيير أمورها .. ومؤسّسة الأسرة لا تخرج عن هذه السنّة ، ولا تستثنى منها ، فمن المؤهّل بحكم الفطرة لهذه الرئاسة .؟ ومن يتحمّل مسؤوليّة الرعاية والقوامة .؟

إنّ الأصل الفطريّ أنّ الرجل أقوى من المرأة عقليّاً ونفسيّاً ، وأقدر على مواجهة أعباء الحياة ؛ فالمشاريع الكبيرة يقودها الرجال ، والمعارك الحربيّة يقودها الرجال ، ورئاسة الدوائر العليا يضطلع بها الرجال ، ويندر أن تقدر على مثل ذلك المرأة ، ممّا لا يهدم القاعدة ولا ينتقصها ..

ثمّ إنّ الرجل مكلّف بالإنفاق على الأسرة ، ولا يعقل أن يكلّف بالكسب والإنفاق ، ولا يكون له القرار فيما ينفق : كيف يكون إنفاقه وبذله .؟!

على أنّ قوامة الرجل في الإسلام ليست تسلّطاً ولا استبداداً ، وإنّما هي شورى ، ونظر في المصلحة واسع ، وموازنة بين المصالح ، واختيار للأنفع الأصلح ، ودفع للمفاسد التي لا تدركها بصيرة المرأة ، ولا تحيط بها ، وذلك بحكم وظيفتها واهتماماتها ..

والقرآن الكريم يقرّر هذه الحقيقة ، إذ يقول الله تعالى :

﴿ .. وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾ ﴾ البقرة .

ويقول تعالى : ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْۚ ... ﴿٣٤﴾ ﴾ النساء .

وقوامة الرجل في الأسرة نوع من الحماية التي تحتاجها المرأة ، لتشعر بالسعادة الزوجيّة ، والاستقرار الأسريّ يقول الدكتور " أوجست فوريل " : " يؤثّر شعور المرأة بأنّها في حاجة إلى حماية زوجها على العواطف المشعّة من الحبّ فيها تأثيراً كبيراً ، ولا يمكن للمرأة أن تعرف

السعادة إلاّ إذا شعرت باحترام زوجها ، وإلاّ إذا عاملته بشيء التمجيد والإكرام .

ويجب أيضاً أن ترى فيه مثلها الأعلى في ناحية من النواحي ، إمّا في القوّة البدنيّة ، أو في الشجاعة ، أو في التضحية وإنكار الذات ، أو في التفوّق الذهنيّ ، أو في أيّ صفة طيّبة أخرى .. وإلاّ فإنّه سرعان ما يسقط تحت حكمها وسيطرتها ، أو يفصل بينهما شعور من النفور والبرود وعدم الاكتراث ، ما لم يصب الزوج بسوء ، أو مرض يثير عطفها ، ويجعل منها ممرّضة تقوم على تمريضه والعناية به .

" ولا يمكن أن تؤدّي سيادة المرأة إلى السعادة المنزليّة ، لأنّ في ذلك مخالفة للحالة الطبيعيّة ، التي تقضي أن يسود الرجل المرأة بعقله وذكائه وإرادته ، لتسود هي بقلبها وعاطفتها ﴾ [1] .

ويفهم الدكتور مراد هوفمان في كتابه : " الطريق إلى مكّة " من خلال تتبّع دقيق لترجمات معاني القرآن الكريم معنى آية القوامة : أنّ الرجال مسؤولون عن رعاية النساء ، والقيام بشؤونهنّ " [2] .

وننقل إلى أولئك الذين لا يعجبهم إلاّ أن يعرفوا موقف الغرب من كلّ قضيّة مطروحة ، نصّ مادّتين من القانون الفرنسيّ :

" إنّ الزوج يجب عليه صيانة زوجته ، وأن يقدّم لها كلّ ما هو ضروريّ لحاجات الحياة ، في حدود مقدرته وحالته ، وإنّ المرأة في مقابل ذلك ملزمة بطاعة زوجها ، وأن تسكن معه حيث يسكن ، وتنتقل معه إلى أيّ مكان يرى صلاحيّته لإقامتها " .

---

(١) - نقلاً عن كتاب : " ماذا عن المرأة " للدكتور نور الدين العتر ص/١١٥/ .

(٢) - ص/١٣٨/ .

وعلّق على ذلك الدكتور علي عبد الواحد وافي بقوله : " تكاد هاتان المادّتان تكونان ترجمة لقوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ... ﴿٦﴾ ﴾ الطلاق .

وقوله سبحانه : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ... ﴿٧﴾ ﴾ الطلاق[1] .

والنصّ القرآنيّ يحتاط للمرأة ويحميها ، ويحاسب على المقاصد والنيّات ، إذ ينهى الرجل عن التضييق على المرأة بقصد مضارّتها ..

وكلّ هذا يتناقض مع المنظّمات الدوليّة ، التي نقلت طرفاً من توجّهاتها وخطوط عملها ، وهي تسعى بكلّ ما أوتيت من أساليب ووسائل إلى إفساد المرأة ، وترسيخ تمرّدها ، وخروجها عن مبادئ الفطرة ، وأحكام الأديان ..

ومع هذا الكلام للعقلاء ، الذين يرون عواقب الأمور كيف تتبدّى ، وتنذر الإنسانيّة بالشرّ المستطير ، فقد نصّت **بنود الإعلان عن العامِ الدوليّ للمرأة على تركيز العمل في ثلاثة مناحٍ** ، تتجاهل منطق الفطرة ، وضرورة الحياة ، وحاجة المجتمعات :

ـ **أوّلاً** : تطوير المساواة بين الرجل والمرأة .

ـ **ثانياً** : المشاركة التامّة في الجهود المبذولة في إطار التنمية بكاملها .

ـ **ثالثاً** : الاهتمام بمشاركة المرأة في تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الدول[1] .

---

(١) ـ انظر كتاب الدكتور علي عبد الواحد وافي : " بيت الطاعة وتعدّد الزوجات والطلاق في الإسلام " ص/٦/ .

واسمع بعد ذلك أيضاً إلى امرأة هي من أبناء جلدتنا ، وممّن يتكلّمون بألسنتنا ، تقول أمينة السعيد : (القوامة لا مبرر لها ، لأنها مبنية على المزايا التي كان الرجل يتمتع بها في الماضي ، في مجال الثقافة والمال ، وما دامت المرأة استطاعت اليوم أن تتساوى مع الرجل في كل المجالات فلا مبرر للقوامة)[٢] .

* المرأة والحجاب :

الحجاب من دين الله تعالى على مدار التاريخ البشريّ ، ولقد عهد آباؤنا نساء النصارى في بلاد الشام يحتجبن إلى عهد قريب .. ومع ذلك فإنّ الحرب على حجاب المرأة المسلمة لم تهدأ نارها منذ أن عمد ذلك اليهوديّ من بني قينقاع إلى العدوان على حجاب امرأة مسلمة ، أرادها على كشف وجهها فأبت .. فكانت غزوة بني قينقاع وإجلاء اليهود عن المدينة .. وإنَّ مما يروجهُ دعاةُ السفورِ ، واختلاطِ النساءِ بالرجالِ ، أنّ هذا مظهرُ تقدميةٍ ، وتقليد أممٍ أجنبيةٍ راقيةٍ ، وأنَّ المسلمينَ ما داموا يحجِّبونَ نساءهم ، ويحولونَ بينهنَّ وبينَ الاختلاطِ بالرجالِ ، فلنْ يزالوا متخلفينَ عنْ ركبِ التقدميةِ ، ولنْ يزالوا يعيشونَ في أوهامٍ قديمةٍ ، وتقاليدَ باليةٍ .. وأنَّ اختلاطَ الجنسينِ يجعلُ نظرَ بعضهم لبعضٍ عادياً مألوفاً ، لا يحركُ فيهم شهوةً ولا غريزةً ، ودعواهم هذهِ باطلةٌ ، يوجّهها إليهمُ الشيطانُ ، ويمليها عليهمْ أعداءُ الإسلامِ في الداخلِ والخارجِ ، وتردّها النصوصُ الشرعيةُ ، وتكذبُها الفطرةُ ، وتفضحها التجربةُ الكاشفةُ ، والواقعُ المريرُ .

---

(١) - نقلاً عن كتاب : " ماذا عن المرأة " للدكتور نور الدين العتر ص/٨/ .

(٢) - من كتاب : " عودة الحجاب " ، ص /١٤٢/ .

أما النصوصُ الشرعيةُ ، فيقرؤها كلُّ مسلمٍ في كتابِ اللهِ تعالى ، وفي سنةِ رسولهِ ﷺ وفي أقوالِ الأئمةِ المجتهدينَ ﷺ ، ونلفتُ أنظارَكم بعدَ هذا إلى أنَّ اختلاطَ النساءِ بالرجالِ في صلاةِ الجماعةِ يفسدُ صلاة النساءِ ، ومن حاذاهنَّ من الرجالِ ، أو صلّى خلفهنَّ منهمْ .

وقد حذر النبيُّ ﷺ من اختلاطِ الرجالِ بالنساءِ ومن دخولِ الرجالِ عليهنَّ فقالَ ﷺ : (**إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ : يَا رَسُولَ اللهِ ، أَفَرَأَيْتَ الحَمْوَ ؟ قَالَ : الحَمْوُ المَوْتُ !**)[1] . والحمو : قريب الزوج ، من أخ وعم وخال .

وأما تكذيبُ الفطرةِ لهذه الدعوى الخبيثةِ الباطلةِ فذلكَ أنَّ اللهَ تعالى بحكمتهِ ، خلق الرجالَ والنساءَ وأودعَ في كلٍّ من الجنسينِ ميلاً إلى الجنسِ الآخرِ لبقاءِ النسلِ البشريِّ على وجهِ الأرضِ إلى أجلها المحدودِ .

ولهذا جاءَ في الحديثِ الشريفِ : (**أَلا لا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ**)[2] .

ولو كانَ الاختلاطُ الدائم كما زعموا يجعلُ نظرَ كلّ من الجنسينِ إلى الآخرِ ، أمراً مألوفاً عادياً ، لا يحركُ فيهما غريزةً ولا شهوةً لانقلبتْ المودةُ الزوجيةُ في البيوتِ إلى جفافٍ وجفاءٍ ، ولآل الاتصالُ الجنسيُّ بين الزوجينِ إلى برودٍ ، وهذا خلافُ الواقعِ المشاهدِ .

---

(١) - رواه البخاري كتاب النكاح ٤٨٣١ ، ومسلم كتاب ٤٠٣٧ ، والترمذي كتاب الرضاع ١٠٩١ ، وأحمد في مسند الشاميين ١٦٧٠٨ ، والدارمي كتاب الاستئذان ٢٥٢٨ .

(٢) - هو جزء من حديث رواه الترمذي كتاب الفتن ٢٠٩١ ، وأحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة ١٧٢ .

فدعوى الاختلاطِ ، دعوى باطلةٌ ، خطيرةُ العواقبِ سيئةُ الآثارِ ، لما تهيّجُ في الجنسينِ من ميولٍ وشهواتٍ وما ينتجُ عن ذلكَ من عواقبَ وخيمةٍ ، في الأفرادِ والأسرِ والمجتمعاتِ .

وأمّا تكذيبُ الواقعِ والتجربةِ لدعوى الاختلاطِ الخبيثةِ فتؤكّدهُ مجتمعاتُ الأممِ الكافرةِ في الشرقِ والغربِ ، فاسألوا عن تجارِبهم الفاضحةِ في ذلكَ ، في مدارسهم وجامعاتهم وشوارعهم ومنتزهاتهم .

جاءَ في كتابِ : (الإسلامُ والسلامُ العالميُ) أن نسبةَ الحُبالى من تلميذاتِ المدارسِ الثانويةِ في أمريكا بلغتْ في إحدى المدنِ ٤٨% .

ونقلتْ جريدةُ الأحدِ اللبنانيةُ في عددِها ذي الرقمِ ٦٥٠ ، عن الفضائحِ الجنسيةِ ، في الجامعةِ الأمريكيةِ وكلياتِها ، فقالت : إن هذهِ الفضائحَ بينَ الطلابِ والطالباتِ تتجدّدُ وتزدادُ في كلِّ عامٍ .

وعقَّبَ عميدُ الجامعةِ على هذا الحديثِ فقالَ : إنَّ معظمَ الطلابِ والطالباتِ ، يعانونَ جوعاً جنسياً رهيباً ، وإنَّ الحياةَ الراهنةَ لها أكبرُ الأثرِ في تصرفاتِ الطلابِ الشاذّةِ .. إلى غيرِ ذلكَ من الإحصاءاتِ والتصريحاتِ التي يَنْدَى لها الجبينُ ، وتقشعرُّ منها جلود المؤمنين .

فهل يصدقُ عاقلٌ ذو بصيرةٍ بعد هذا أنَّ الاختلاطَ بينَ الجنسين يَحُدُّ منْ ثورةِ الغريزةِ ، ويخفّفُ منْ هياجِ الشهوةِ ، ويجعل اللقاءَ بينهما أمراً عادياً مألوفاً ؟!

ويرى الرافعيّ في الحجاب في مقالة (س.أ.ع) [1] رمزاً لعاطفة الأمومة ؛ لأنّه رمز الأمانة لمستقبل المرأة ، ورمز الفصل بين ما يحسن ،

(١) - وحي القلم ١/٢٠٤ـ٢٠٥/ نقلاً عن مجلّة الأدب الإسلاميّ ص/٩١/ عدد/٤٣و٤٤/ الخاصّ بمصطفى صادق الرافعيّ - رحمه الله .

وما لا يحسن ، ولأنّه وراء صفاء روحها ، الذي يخشى أن يكدّر ، وثبات كيانها ، الذي يخشى أن يزعزع ، ثمّ يسوق قصّة كاتبة إنكليزيّة ، جاءت إلى مصر ، وأقامت أشهراً تخالط النساء المتحجّبات ، وتدرس معاني الحجاب ، ولمّا رجعت إلى بلادها كتبت مقالاً عنوانه : " سؤال أحمله من الشرق إلى المرأة الغربيّة " ، قالت في آخره : " إذا كانت هذه الحريّة التي كسبناها أخيراً ، وهذا التنافس الجنسيّ ، وتجريد الجنسين من الحجب المشوّقة الباعثة ، التي أقامتها الطبيعة بينهما ، إذا كان هذا سيصبح أثره أن يتولّى الرجال عن النساء ، وأن يزول عن القلوب كلّ ما يحرّك فيها أوتار الحبّ الزوجيّ ، فما الذي نكون قد ربحناه .؟ لقد والله تضطرّنا هذه الحال إلى تغيير خططنا ، بل قد نستقرّ طوعاً وراء الحجاب الشرقيّ ، لنتعلّم من جديد فنّ الحبّ الحقيقيّ " .

ويقول الدكتور مراد هوفمان في كتابه : " الطريق إلى مكّة " : " من الخطأ أن يتصوّر بعضهم أنّ ارتداء الملابس الإسلاميّة المحتشمة بما في ذلك ارتداء غطاءٍ للرأس ، أمر يفرضه على النساء رجال غيورون .. فمن ترتدي الحجاب ، إنّما ترتديه ابتغاء مرضاة الله وفي طاعته ، ولكي يعرف عنها الاحتشام والوقار ، والمسلمات الألمانيّات خير دليل على ذلك ، فالعديد منهنّ اهتدين إلى الإسلام وحدهنّ ، ودون أن يكون في أسرهنّ رجل واحد مسلم .. ولكنّهنّ يتعرّضن لمضايقاتٍ في الحياة العامّة ، إذ يتندّر عليهنّ بعضهم بسبب ما يرتدين من ثياب ، أو ينظر إليهنّ بعينٍ ملؤها الشكّ ..

وعلى الرغم ممّا تجلبه الملابس الإسلاميّة من مضايقات للمسلمات الألمانيّات ، فإنّ لها مزايا أو إيجابيّات ، إذ إنّها ترشد إلى دينهنّ ، فيتعرّف عليهنّ من يريد أن يحاورهنّ حول الإسلام ، وهو ما يرحّبن به لتأكيد

إيمانهنّ . ناهيك عن أن الكثيرات منهنّ يرتمين إلى حماية ملابسهنّ لهنّ من الظهور كسلعة في سوق الشهوات " [١] .

وقد نشرت جريدة الشرق الأوسط قبل بضعة أشهر إحصائية عن كثرة إيذاء المدراء لسكرتيراتهم بالتحرش والمضايقة الجنسية ، وسوء استغلال هؤلاء لحاجة المرأة للعمل ، وضعفها وعدم قدرتها على دفعهم ، ونشرت أيضاً قبل ذلك إحصائية تبين أن المدارس التي مُنِعَ فيها الاختلاط كان التحصيل العلمي فيها أكثر من المدارس التي فيها اختلاط ، ونشرت أيضاً أن وزارة الدفاع الأمريكية أصدرت عدداً من القرارات تتضمن منع خلوة الرجل بالمرأة ، وما ذاك إلا لشدة ما عانوا من سوء الاختلاط والتبرّج .

وأبدت منظّمات نسائيّة أفغانيّة تخوّفها بعد استيلاء تحالف الشمال على كابول على ما يتهدّد المرأة الأفغانيّة من انتهاكات حقوقية ، وصورت أن فترة حكم حركة طالبان رغم حرمانها المرأة من بعض الحقوق أرحم من فترة حكم تحالف الشمال . وأوضحت أن تحالف الشمال الذي تربع على عرش السلطة في أفغانستان له سوابق غير مشرفة في مجال قطع الطرق ، واختطاف النساء ، وممارسة الرذيلة ، وعمليات الاغتصاب ، والدعارة المنظمة ؛ بما يعكس الأوضاع السيئة التي ربما تواجه بها النساء في المجتمع الأفغاني في ظل الوجود المبالغ فيه لأعضاء التحالف الشمالي في الحكومة الأفغانية المؤقتة .

---

(١) - ص/١٤٤/ .

وانطلاقاً من سجل تحالف الشمال غير المشرف والملطخ بانتهاكات حقوق المرأة والممارسات المشينة التي نالت من كرامتها ، تكهن مراقبون أن يكون المسؤول الذي قام بعملية التنسيق مع رئيسة شبكة الدعارة من أعضاء تحالف الشمال البارزين [1] .

المرأة والتعليم

* حاجة المرأة المسلمة إلى التعليم الملائم للفطرة :

هل تعليم المرأة في بلاد المسلمين يسير في الاتّجاه الصحيح .؟ من حيث المنهج الملائم لوظيفة المرأة الأولى ، ومن حيث الضوابط الشرعيّة ، ومن حيث النتائج والمُخرجات .؟

إنّنا نقول بكلّ أسف : إنّ مناهج التعليم في أكثر بلاد المسلمين لم تنطلق من أهداف إسلاميّة خالصة ، تنبع من هويّة الأمّة ، وشخصيّتها الحضاريّة المتميّزة ، وإنّما وضعت بأيدي أناس متغرّبين ، مكّن لهم الاستعمار من زمام أمور المسلمين قبل رحيله .. فشكّلت مناهج التعليم شرخاً ثقافيّاً هائلاً في كيان الأمّة ، وكانت منطلق العلمنة والتغريب ، الذي اجتاح الحياة الاجتماعيّة من أركانها .. وكان من أخطر آثاره ما تعانيه الأمّة من صراع فكريّ على مختلف الأصعدة .. ويحمل تعليم البنات من الاهتمام الغربيّ خصوصيّةً وعناية لا تخفى ..

يقول المستشرق " جب " : " **إنّ مدارس البنات هي بؤبؤ عيني ، لقد شعرت دائماً أنّ مستقبل سورية إنّما هو بتعليم بناتها ونسائها ، لقد بدأت مدرستنا للبنات في بيروت ، ولكن ليس لها بعْد بناء خاصّ بها ،**

---

(١) - انظر صحيفة السبيل ، العدد : /٤٢٣/ .

وها هي اليوم قد أثارت اهتمَاماً شديداً في أوساط الجمعيّات التبشيريّة " [1] .

فلماذا قال هذا الكلام هذا المستشرق العتيد .؟! ألأن تعليم البنات يخدم مصالح الأمّة العليا ، ويسير بها في طريق النهضة الحقيقيّة .؟! أم لأنّه يسير بها في طريق التغريب والتبعيّة العمياء وفقد الهويّة .؟! أظنّ أنّ الأمر لا يخفى على ذي بصيرة ولبّ ..

وتحسّباً لهذه المخاطر ، وتحذيراً منها ، وإشفاقاً على الأمّة أن تدخل جحر الضبّ الذي دخله أولئك ، يَقول السيّد أبو الحسَن الندوي رحمه الله تعالى : " إنّ تعليم الفتاة المسلمة قضيّة تحتاج إلى دقّة واستقلال فكريّ ، وتحرّر مِنْ تقليد مفهوم التعليم النسويّ الذي أخذت به الأقطار الشرقيّة والغربيّة في ظروف تختَلِف عن ظروفنا كلّ الاختلاف ، إنّها قضيّة تحتاج إلى تخطيط فيه الإبداع والأصالة ، وفيه الذكاء والخِبرة .

إنّ تاريخ البلاد والأمم يشهد بأنّ أعظم أسباب الانحطاط والفوضى التي أدّت إلى زوال الأمم وانقراضها ، وانحطاط المَدنيّات وانهيارها ، هو تفكّك نظام الأسرة ، واختلال الميزان في الحياة المنزليّة ، وزهد النساء فِيها ، والتهرّب مِنْ مسؤوليّاتها ، وانتشار السفور والتبرّج .. وإنّ انصراف النساء عن الحياة المنزليّة ، وزهدهنّ فِي الأمومة وحضانة الأولاد ، والاعتناء بتكوين البيت الصالح الذي يَجد فيه الرجل جميع أسباب الراحة والهدوء ، يؤدّي إلى فساد الحضارة وانحطاطها .. إنّ تقليد نظام التعليم الغربيّ في مجال تعليم الفتاة بقدّه وَقديده يُعدّ مخَاطرة تُهدّد

---

(١) - التبشير والاستعمار لمصطفى الخالدي وعمر فرّوخ ص/٣٩/ .

شخصيّة البلاد الإسلاميّة ورسالتها ، لذا ينبغي أن نكون على حذر من استعارتها ، والعاقل من اتّعظ بغيره [1] .

ولكنّ عقلاء القوم هناك لهم موقف آخر : يقول الدكتور ألكسيس كاريل في كتابه : " **الإنسان ذلك المجهول** " : " **يجب أن تحسب قوانين التعليم ، وبخاصّة تلك التي تتعلّق بالبنات حساب مصلحة الأطفال قبل كلّ شيء** " .

وينبغي أن تتلقّى النساء تعليماً أعلى ، لا لكي يصبحن طبيبات أو محاميات أو أستاذات ، ولكن لكي يربّين أولادهنّ حتّى يكونوا قوماً نافعين " [2] .

ويقول أيضاً : " أليس من العجيب أنّ برامج تعليم البنات لا تشمل بصفة عامّة على أيّة دراسة مستفيضة للصغار والأطفال ، وصفاتهم الفسيولوجيّة والعقليّة .؟! يجب أن تعاد للمرأة وظيفتها الطبيعيّة ، التي لا تشتمل على الحمل فقط ، بل على رعاية صغارها " .

لقد سار تعليم البنات في أكثر بلاد المسلمين وفق ما خطّط له هناك ، وظهرت المشكلات الاجتماعيّة من وراء ذلك ، وتفاقمت الأزمات ، وانبرى العلمانيّون والمتغرّبون يدافعون عن مواقعهم ، وينحون باللائمة على جهل المرأة وأمّيّتها ، وتخلّف المجتمع وعلله ، وأنّ المرأة بحاجة إلى مزيد من التعليم لحلّ هاتيك المشكلات .. على مبدأ : " وداوِني بالتي كانت هي الداءُ " ، ولن يستقيم الحال إلاّ بتصحيح المسار ..

---

(١) - من كتاب : " نحو التربية الإسلاميّة الحرّة " ص/١٦٨/ .

(٢) - ص/٢٣٠/ .

وتصوّر الأستاذة نورة السعد هذا الواقع فتقول[1] : " لم تعِ المرأة المسلمة بعد أنها الخاسرة في هذه الصفقة العصرية المسماة » تعليم البنات « في كثير من البلدان ، وهي خسارة لم تطَلْها وحدَها بل انسحبت بآثارها المدمرة على المجتمع بأكمله .. ماذا جنت المرأة عندما دفعوها دفعاً إلى صعود مراقي التعليم العلماني ؟! غير أنها جنت على نفسها وعلى من سواها ؟ لقد أخرجوا المرأة من بيت وليّها : أباً أو زوجاً ، بشتى الحيل وأهونها فكان ذلك بداية المحذورات جميعاً ، وتركت المرأة جهادها الكريم في بيتها وانصرفت إلى نضال مدنّس أو على الأقل ثانوي في الخارج ؛ سعياً وراء تحصيل العلم بزعمهم !! وتحقيق الكيان الاجتماعي !! والوظيفة المرموقة ، وباسم العلم والنور والتقدم !! أخرجوا لنا نماذج نسويّة تمرست وتقلبت في معتركات التعليم ومجالات العمل ومسارح الاختلاط المختلفة ، نماذج (رائدة) خلّفَت وراءَها رسالتها وبخاصة هموم البيت ، ومشاكل الزوج والأولاد !! فضلاً عن تخلّى الرجل عن ولايته وقوامته على المرأة ، فلم يعد يأمر في أهل بيته ولا ينهى وانسحبت المرأة من البيت ، وتفككت الأسرة وضاعت المسؤوليات .

لماذا تتعلم المرأة ، وماذا تتعلم ؟ تتعلم المرأة لتنير عقلها وقلبها ، وبماذا تنيره يا ترى ؟ بالمناهج الدراسية الرجالية التي لا تنفع المرأة ، ولا تستقيم مع فطرتها ، ولا مع دورها الحقيقي في المجتمع ! أم بالمناهج التعليمية إياها في شتى المراحل المملوءة بالأفكار اللادينية بل المناوئة

---

(١) - من مقالة لها في مجلّة البيان بعنوان : " المرأة بين تفكيرين " .

للدين أحياناً .. تلك المناهج التي تكرس الازدواجية في الأذهان (تعليم ديني ومدني ، قديم وحديث) وتعرض المفاهيم الدخيلة وتزكيها وتطمس على المفاهيم الإسلامية وتشوهها (لاسيما مناهج التاريخ والتربية والاجتماع ، وخصوصاً مناهج الدين !!) .

وما ضرورة الدراسات العليا للمرأة المسلمة في كثير من الأحيان ؟ هل حقاً هو التحصيل العلمي ! أم صرعة المساواة مع الرجل ؟ إذن فما الآثار المترتبة على تخريج تلك الأفواج من حاملي الإجازات (العلمية) ؟! أين فاعليتهم الاجتماعية ؟ وماذا قدموا للمجتمع ؟! ماذا قدمت تلك الرسائل الجامعية في معظمها غير انتحال أفكار الآخرين واقتباس كلامهم ، وتبني مناهجهم الضالّة دون فهم أو تمحيص ؟ حتى أصيب كثير من الرجال والنساء بالخَلَل العَقَدِي !! فأجيبوني ما ضرورة الدراسات العليا للمرأة ؟ لاسيما إذا جرّها ذلك إلى التغرّب وحدَها ؟! فإن سفر المرأة يعني : سفراً دون محرم ، وإقامة دون ولي واختلاطاً ومنكرات لا تعد ولا تحصى ، خصوصاً في هذا العصر ، وعند فتيات اليوم ، اللاتي لا يبالين بركوب الصعاب ، وخوض غمار التجارب ، برغم قلة الزاد .

وحتّى عندما ترافق المرأة زوجها المبتعث إلى الخارج ، يتفتق الذهن التجاري للزوجين في كثير من الأحيان عن فكرة إكمال المرأة للدراسة أيضاً ، لا من أجل سواد عيون العلم ، ولكن تجميعاً للمرتبات (مرتب دراسي هنا ومرتب وظيفي هناك) أما الأولاد فيحصلون على الحشف وسوء الكيلة ، ففوق التغريب يلاقون الإهمال ، فيرمى بهم إلى جليسات السوء (setters baby) والمدارس الأجنبية ، وإلى خضم الحياة الغربية الموبوءة ذاتها .

ويدّعي **الجهلة والمضللون** : بأن الاختلاط أقل كلفة من إنشاء كليات للبنين وأخرى للبنات ، ولكن ما الداعي أصلاً إلى تعلم المرأة لعلوم الذرة والهندسة والزراعة !! والإعلام والصحافة !! والآداب والفنون !! وغير ذلك ؟ هل ليستوي الرجل والمرأة ، في الخضوع للغزو الثقافي وغسيل الأمخاخ والتناقضات العَقَدية .. " .

* المرأة وحقّ العمل :

حقّ المرأة في العمل ، أو تسخير المرأة للعمل أمران يلتبسان على كثير من الناس ، ويحاول بعض المتغرّبين أن يلبّس الثاني بالأوّل ، تضليلاً للرأي ، وتمويهاً للحقّ ، ينادون بحقّ المرأة في العمل ، ويريدون تسخير المرأة للعمل ، وإخراج المرأة عن قِيَم الإسلام باسم حقّها في العمل ، لإرواء نزَوَاتهم ، وتلبية جوامح شهَواتهم وأهوائهم ..

﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ البقرة .

ويشجب كثير من الباحثين عمل المرأة ، ويقرّه كثير من الباحثين ، ويقدّم هؤلاء أدلّتهم ، ويقدّم الآخرون أدلّتهم ، ويستشهد كلّ فريق بما يعلم من وقائع وتجارب .. ولا تهدأ نار المناظرة إلاّ لتثور ، وتمضي الحياة على سنّتها في التطوّر والتغيّر ، فلا المرأة العاملة يكفّها عن عملها إنكار المنكرين ، ولا سيّدة البيت تخرج عن حصنِها لتنزل إلى سوق العمل مع العاملين .. وكأنّ الحوار بين الطرفين أشبه بحديث الطرشان ، لأنّه لم يتحرّر فيه موطن النزاع كما يقول علماء المناظرة والحوار ..

لقد أصبح عمل المرأة حقيقة واقعة ، لا تنفع معها الإسقاطات التاريخيّة ، ولا المواقف السلبيّة ، التي تعدّد السلبيّات ، وتشهّر بها ، ولا تفكّر في معالجتها ، وتتناسى ما وراءها من إيجابيّات ، لا يختلف اثنان في أهمّيّتها [1] .

وإنّ السؤال المهمّ الذي ينبغي أن يطرح ، وننطلق منه في بحثنا : **هل في عمل المرأة في عصرنا مصلحة شرعيّة معتبرة .؟ وما ضوابط ذلك .؟**

وتجليةً لما وراء هذا السؤال نقول : قليلة هي الأمور التي يتمحّض فيها الخير أو الشرّ ، وإنّما أكثر الأمور تختلط فيها المنافع والمضارّ ، والمصالح والمفاسد ، ويكون الحكم الشرعيّ فيها إذناً أو منعاً على حسب غلبة طرف على الطرف الآخر ورجحانه ، وتكاد تكون هذه القاعدة بمجملها محلّ اتّفاقٍ بين العلماء .

وبناء على ذلك فإنّ من يُرد إصدار الحكم الصحيح في مسألة فلا يسَعُه أن ينظر من زاوية واحدة فحسب ، فيعدّد الإيجابيّات أو السلبيّات ، ثمّ يبني حكمه عليها ، بل لابدّ له من عمليّة بحثٍ وتقَصٍّ للإيجابيّات والسلبيّات ، ثمّ مقارنة بينها وترجيح ، ليصل من ثمّ إلى الحكم الشرعيّ المنشود .. وهنا تدقّ الأفهام أو تطيش ، وترسخ الأقدام أو تزلّ ، وتتفاوت العقولُ سَعةً وضيقاً ، وإحاطةً أو قصوراً ، وتثبت الأيّام رسوخ بعض الاجتهادات والاتّجاهات ووجاهتها ، ويكون لها مدٌّ نامٍ ، فلا تزال تعطي خيرها ، وتمنح ثمارها ، ويكتب على أخرى الموت والزوال ، فتكون جزءاً من أمسِ الدّابر ، والتاريخِ الغابر .!

---

(١) - انظر على سبيل المثال مجلة البيان ـــ العدد / ٣٦/ ص ٧٤ رجب ١٤١١ هـ . شباط ١٩٩١ م ، وقفة مع عمل المرأة المسلمة مقال للسيّدة أم عبد الرحمن .

وإذا أردنا أن نطبّق هذا المنهج على ما نحن بصدده لنصل إلى ما نتوقّع من مصلحةٍ حقيقيّة أو موهومة ، معتبرة أو ملغاة ، فلا ينبغي أن تحجبنا ظواهر الأمور عن حقائقها ، وفروعها عن أصولها ، وتلك مقدّمة لابدّ منها قبل الدخول في صلب هذه المشكلة ومناقشتها ، ومن الله تعالى نستمدّ العون وحسن الفهم ، والتوفيق والسداد .

* تمثيل وبيان يضع النقاط على الحروف :

عندما يَقْدر أحد القادة على القيام بعدّة أعمال كلّها يدخل تحت قدرته ومواهبه ، ويشاركه غيره من القادة في القدرة على القيام بها ، ولكنّه ينفرد بأمر على درجة كبرى من الأهمّيّة والحيويّة ، لا يستطيعه غيره ، ولا يقدر عليه سواه ، وفي تعطيل هذا الأمر تعريض للأمّة كلّها للخطر الماحق ، والشرّ المحقّق .. فهل من العقل والحكمة أن نشغل هذا القائد العظيم بتلك الأعمال التي يستطيع غيره أن يقوم بها ، ونعطّل اشتغاله بما يحفظ على الأمّة كيانها ووجودها .؟!

وكذلك المرأة إنّ وظيفتها الأولى هي الأمومة ، وهي الوظيفة التي لا يستطيع أحد أن يقوم مقامها فيها ، فإذا أشغلناها بوظيفة أخرى فإنّها مهما تكن أهمّيّتها ، ومهما تكن قد سدّت مسدّها ، وأبدعت فيها ، فإنّ غيرها من الرجال يستطيع القيام بها ، أفليس من العقل والحكمة ألاّ نشغلها بتلك الأعمال الثانويّة عن وظيفتها الأولى .؟!

يقول الدكتور محمّد علي البارّ في كتابه : " عمل المرأة في الميزان " :

" وفي مقال نشرته مجلّة الريدرز دايجست الواسعة الانتشار في عدد ديسمبر ١٩٧٩م تحت عنوان : " لماذا يفكّر الأولاد تفكيراً مختلفاً عن

البنات " ، وهو ملخّص لكتاب : " الدماغ : آخر الحدود " للدكتور ريتشارد ديستاك ، جاء ما يلي : " إنّ الصبيان يفكّرون بطريقة مغايرة لتفكير البنات ، رغم أنّ هذه الحقيقة الناصعة ستصدم أنصار المرأة ، والداعين إلى المساواة التامّة بين الجنسين .. ولكنّ المساواة الاجتماعيّة في رأينا تعتمد على معرفة الفروق في كيفيّة السلوك ، ومعرفة الفروق بين مخّ الفتى ، ومخّ الفتاة .. " .

" .. ولكنّ الأبحاث تبيّن أنّ الاختلاف بين الجنسين ليس عائداً فحسب إلى النشأة والتربية ، وإنّما يعود أيضاً إلى اختلاف التركيب البيولوجي ، وإلى اختلاف تكوين المخّ لدى الفتى عن الفتاة " .

" وحتّى لو حاول الداعون إلى المساواة المطلقة بين الفتى والفتاة أن ينشّئوهما على نفس المنهج ، حتّى لعب المسدّسات وآلات الحرب للفتيات ، وتعطى العرائس للأولاد ، فإنّ الفروق البيولوجيّة العميقة الجذور ستفرض نفسها ، وتؤدّي إلى السلوك المغاير بين الفتى والفتاة " [(١)] .

لقد كانَ أنصارُ المرأةِ فيما يزعمون يعدّونَ عملَ المرأة خارجَ بيتِها من التجديداتِ التي يجبُ أنْ تشجع ، بفسحِ المكانِ لها في كلِّ مجالٍ حتى الجنديّةِ وإطلاقِ النارِ !! فلما جرى العملُ على هذا الأصلِ ، رأى مصلحوهُم أنَّ البيوتَ قدْ أقفرَتْ ، والأسرَ قد آذنتْ بالانحلالِ ، والأعمالَ قد ضاقتْ في وجوهِ الرجالِ ، فعادوا يعالجونَ هذهِ الحالةِ ، بردِّ المرأةِ إلى البيتِ ، والعملِ على ترويجِ الزواجِ ، الذي مُنِيَ بأزمةٍ قاضيةٍ من جراءِ الاختلاطِ والفسادِ [(٢)] .

---

(١) - ص/٨٠/ ويراجع المقال بطوله فهو مهمّ جدّاً .

(٢) - من خطب الشيخ أحمد عزّ الدين البيانوني باختصار يسير .

وبنظرة تحليليّة لما يمكن أن تقوم به المرأة من أعمال ، ومحاور الأعمال التي تقوم بها ، يمكننا أن نحدّد ذلك في المجالات التالية :

١ ـ حقّ المرأة في العمل .

٢ ـ حاجة المرأة إلى العمل .

٣ ـ حاجة الأمّة إلى عمل المرأة ، وحقّ المجتمع في عمل المرأة .

٤ ـ تسخير المرأة للعمل .

٥ ـ الابتزاز الأخلاقيّ للمرأة بالعمل .

وكلّ محور من هذه المحاور ينبغي أن ينال حظّه من الدراسة الموضوعيّة في ضوء الوظيفة الأولى للمرأة ، التي لا يجوز بحال من الأحوال أن يتجاهلها أحد أو يتناساها ، أو يقلّل من أهمّيّتها أو يتجاوزها .. كما أنّ كلّ محور من هذه المحاور يحتاج إلى بيان خاصّ ، لتتّضح حدوده وشروطه ، وما يكتنفه من ظروف وملابسات ومشكلات .. ولا يمنعنا ما ذكرنا ، وما سنذكر أن نسجّل نظرة موجزة سريعة حول كلّ محور من هذه المحاور :

١ ـ فحقّ المرأة في العمل بضوابطه الشرعيّة وحدوده وشروطه ، وفي ضوء وظيفتها الفطريّة والشرعيّة الأولى ، لا ينكر ، ولا خلاف عليه .

٢ ـ وحاجة المرأة إلى العمل تعدّ ظرفاً استثائيّاً ، خلاف القاعدة والأصل ، فهو أشبه بأحكام الضرورات ، والضرورة تقدّر بقدرها ، فلا يُشنّع على مخالفها .

٣ ـ وحاجة الأمّة إلى عمل المرأة لا يمكن أن تنكر ، ولكن ما الذي يفرض أن تخرج كاسية عارية ، وتخالط الرجال ، وتزاحمهم بالمناكب والأجساد .؟!

٤ ـ وتسخير المرأة للعمل هو الهدف الكبير من وراء تلك الدعوات الملحّة إلى إعطاء المرأة الحرّيّة في العمل ، والدعوة إلى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل .

٥ ـ والابتزاز الأخلاقيّ للمرأة بالعمل ، وتفكيك الأسرة وإفساد المجتمعات هو الهدف الأكبر من وراء تلك الدعوات .. وكلا هذين الهدفين ، وما ينطويان عليه من إفساد في الأرض لم يعودا سرّاً ، يتكتّم عليه المفسدون ، أو يستنبط من لحنِ قولهم ، وإنّما يصرّحون بذلك ، ويتحَدَّون .! ولا يُدارون أحداً ، ولا يستحيون من الله ، ولا من الناس .!

يقول الشيخ الدكتور محمّد أمين المصري : " في جامعة " كمبردج " في بريطانيا فرع يسمّى : " المجتمع الإنكليزيّ " وقد استمع إلى بعض الأبحاث التي يتداولها أساتذة القسم ، وهم كبار علماء النفس والمجتمع والتربية في بريطانيا ، فأثار انتباهه أن كانت المشكلة التي تشغل بال هؤلاء ، وتوجّه أبحاثهم هي ظاهرة خروج المرأة الإنجليزيّة إلى العمل [(١)] .

إنّ خروج المرأة إلى العمل يعني إهمال النشء ، وتهديد الجيل الجديد بفساد التربية ، وحرمان الأمّة من المواطن الصالح ، الذي يحسن التفكير والاختراع ، ويتقن عمله ، ويرتقي بمستوى أمّته ، وهذا ما يقلق المختصّين المخلصين لأمّتهم في كلّ مكان من العالم ، تقول الخبيرة الاجتماعيّة الأمريكيّة الدكتورة " إيدا إلين " : " إنّ التجارب أثبتت ضرورة لزوم المرأة لبيتها ، وإشرافها على تربية أولادها ، فإنّ الفارق الكبير بين المستوى الخلقيّ لهذا الجيل والمستوى الخلقيّ للجيل الماضي إنّما مرجعه إلى أنّ الأمّ هجرت بيتها ، وأهملت طفلها ، وتركته إلى من لا يحسن تربيته .. " [(٢)] .

---

(١) ـ نقلاً عن كتاب : " ماذا عن المرأة " للدكتور نور الدين العتر ص/١٢٥/ .

(٢) ـ المرجع السابق ص/١٢٦/ ، وانظر ما كتبه المؤلّف عن أخطار خروج المرأة للعمل ، وما قدّم من دراسات وإحصاءات .

وممّا يثيره المتحمّسون لعمل المرأة أنّ عمل المرأة في البيت وتفرّغها له يجعلها عالةً على الزوج والمجتمع ، مستهلكة لا منتجة .. وبذلك تكون المجتمع مشلولاً بنصف قواه .. فهل ربّة البيت عاطلة عن العمل .؟

وممّا يعين هؤلاء على ذلك أنّ أكثر الناس يقلّل من قيمة عمل المرأة في البيت ، وتفرّغها له ، ويعدّها بذلك عالة على الزوج والمجتمع ، والحقّ أنّ ربّة البيت المتفرّغة لخدمة أسرتها وأطفالها ليست عاطلة عن العمل بالمعنى الاقتصاديّ ، ومن وجهةٍ اقتصاديّة بحتة ، ويمكن قياس إسهامها من خلال ما يسمّى : " **تكلفةَ الفرصةِ البديلة** " ، **أي ما يتوجّب إنفاقه للحصول على الخدمة نفسها بسعر السوق** ، ولكن لكي يتحقّق ذلك من الناحية العمليّة لا الشكليّة ، لابدّ أن تمارس المرأة مسؤوليّتها الحقيقيّة بصورة مباشرة ، لا أن تكل أهمّ مهامّها في التربية والرعاية إلى الخادمة ، التي قد تكون على غير دينها ، ولا تعرف لغتها ، وتحمل من القِيَم الثقافيّة والتربويّة ما يتناقض مع قِيَمها .. ويكون تفرّغها المزعوم باعثاً لها إلى مزيد من التفكير في الاستهلاك .. فأيّ قيمة اقتصاديّة يمكن أن تضيفها مثل هذه المرأة .؟! إنّها في الحقيقة تشكّل عبئاً اقتصاديّاً ، ونوعاً من الهدر يضاف إلى أعباء الأمّة ومشكلاتها ..

والسبيل إلى معالجة هذه المشكلة أن تُعَدّ للسيّدات ربّات البيوت برامج تربويّة تطويريّة متنوّعة ، تسهم في رفع مستواهنّ التربويّ من مختلف الجوانب ، ليكنّ أداة فاعلة مكمّلة ، بل ممهّدة لمسؤوليّة المدرسة ، وسائر الجهات الاجتماعيّة المعنيّة بالتربية ..

وإنّ المعلّمين الذين يتعاملون مع الأطفال الذين يلقون الرعاية التربويّة المناسبة من أمّهاتهم المتفرّغات لتربيتهم خير من يقدّر قيمة ما يقدّمن لأسرتهنّ ومجتمعهنّ .

ومن هذا المنطلق فإنّ تعليم المرأة عندما يلاحظ في مناهجه ومتطلّباته حاجة الأسرة والطفولة ، فإنّ تفرّغها لبيتها يعدّ خير استثمار لعلمها ، واستفادة للمجتمع من تعليمها ، مهما علا مستواه وارتقى .

الضوابط الشرعيّة لخروج المرأة إلى العمل :

١ ـ أن تعمل بإذن وليّها ، وهو ما يأباه دعاة التحرّر ، ويرفضونه أشدّ الرفض .!

٢ ـ أن تخرج بهيئة شرعيّة ، وهو الحجاب الشرعيّ السابغ ، لتكون بعيدة عن الفتنة والإثارة ..

٣ ـ ألاّ يكون في عملها اختلاط بالرجال .

٤ ـ ألاّ تنافس الرجال في مجالات عملهم ، وأسباب رزقهم .

٥ ـ ألاّ يتنافى عملها مع فطرة المرأة ووظيفتها الأولى وطبيعتها ، وألاّ يكون من اختصاص الرجال بحكم الفطرة وواقع الحياة .

وأمّا الأثر السلبيّ لعمل المرأة ، واستقلالها الاقتصاديّ عن الرجل فيصوّره أدقّ تصوير الأستاذ أبو الأعلى المودوديّ رحمه الله تعالى إذ يقول :

" إنّ استقلال النساء بمعايشهنّ ، واضطلاعهنّ بشؤونهنّ الاقتصاديّة ، قد جعلهنّ في غنى عن الرجال ، **وتبدّل المبْدأ القديم** : أن يكسب الرجل القوت ، وتدبّر المرأة البيتَ ، **وحلّ محلّه رأي جديد** : أن يكسب الرجل والمرأة كلاهما ، والبيت تفوّض شؤونه إلى الفنادق والشركات ، فزال

بذلك ما كان يرغّبها في : " العشْرة " البيتيّة ، ويحملها على الارتباط الزوجيّ ، ولم يبق بعد هذا الانقلاب بينهما غير الصلة الجنسيّة ، وهي ليست بالأمر الذي يَضطرّ الرجلَ والمرأةَ أن يتعاشرا في بيت واحد ، في نير الرابطة الزوجيّة الأبديّة .. فالمرأة التي تكسب عيشها بيمينْها ، ولا تحتاج في حياتها اليوميّة إلى راعٍ يرعاها ، مالها تلازم رجلاً بعينه ، لقضاء وطر الجنس .؟! ومالها ترهن نفسها بأعباء خلقيّة ، وأثقال قانونيّة في غير طائل .؟! لقد مهّدت لها المساواة الخلقيّة بينها وبين الرجل الطريق إلى ما تشتهي ، فلماذا لا تقتحمه .؟! وقد غدا المجتمع الذي كان يؤنّبها على غوايتها يتلقّاها بالبشر والترحاب .. وآخر ما كانت تخشاه هي وأخواتها هو المولود النغل [1] ، فأذهب هذا الخوف من نفسها ما ابتكر من أساليب رعايته ، أو التخلّص منه .. ولا لوم على الفتاة مع ذلك في كونها أمّاً لابن زانية ، لأنّهم قد خلعوا عليها ألقاب التكريم حتّى سمّوْها : " **الأمّ العذراء** " ، وقد بلَغ من تأثير هذا في النفوس أنّ من يتجرّأ على ازدراء هذا الوضع يبوء بتهمة الرجعيّة ، ويحكم عليه بالتخلّف والجمود ، حتّى لقد أتى بنيان المجتمع الغربيّ من القواعد ، وزلزل كيانه زلزالاً " [2] .

ومشى على تلك الخطا الأثيمة كثير من المجتمعات الشرقيّة ، تبعاً للغرب حذوَ القُذّة بالقُذّة ..! وعمّت نماذج ذلك الخروج عن الثوابت في كلّ جانب من جوانب الحياة ..

ومع شيوع عمل المرأة في هذا العصر ، فقد استجدّت مشكلة لم تكن معروفةً من قبل بهذه الصورة ، وهي : **هل على المرأة أن تسهم من**

---

(١) - نغل المولود نغولاً أي فسد نسبه ، والولد النغل هو الذي يولد لغير رشدة .

(٢) - انظر : " الحجاب " للعلاّمة أبي الأعلى المودوديّ رحمه الله ص/٣٢/ .

راتبها في تحمّل نفقات البيت مع الزوج .؟ وهل يسقط حقّها على زوجها في النفقة ، لأنّها تعمل وتكسب .؟

لقد أثيرت هذه المشكلة في مناسبات عديدة ، وعلى منابر مختلفة ، وأدلى عدد من الباحثين المختصّين وغير المختصّين بدلوهم ، وتتلخّص الآراء في ثلاثة اتّجاهات :

ـ **الاتّجاه الأوّل** : أنّه ليس على المرأة شيء من الالتزام الماليّ ، مهما عملت ، وكسبت ، ما دام ذلك باشتراطها ، أو بإذن زوجها ، استناداً إلى الأصل في استقلالها بأموالها ، وأنّها لا تكلّف بالنفقة ، ولو كانت غنيّةً موسِرة .

ـ **الاتّجاه الثاني** : أنّها تسقط نفقتها عن زوجها ، ولا بدّ لها أن تسهم معه بشيءٍ من مالها بالمعروف ، وليكن ذلك بالتراضي والاتّفاق بينهما ، فالإسلام دين العدل ، وليس من العدل أن يؤذن لها بالخروج من البيت ، وترك الزوج والأطفال ، وكسب المال ، ثمّ لا تتحمّل شيئاً من المسؤوليّة الماليّة مع الزوج ، بل تطالب بحقّها عليه في النفقة .

ـ **الاتّجاه الثالث** : أنّ الأمر يعود أوّلاً وآخراً إلى الاتّفاق بين الزوجين ، وليس للزوجة أن تصرّ على التمسّك بالأصل ، وتطالب بحقّها عليه في النفقة ، وما على الزوج من جناحٍ أو حرجٍ أن يطالب الزوجة بتحمّل شيء من المسؤوليّة الماليّة معه .

وأحبّ أن أنبّه بهذه المناسبة أنّ للأصل حكمه ، وللاستثناء حكمه ، ولا يعقل أن يسحب حكم الأصل على الاستثناء ، ونتجاهل حالة الاستثناء ، وما تحمله من طبيعتها الخاصّة وأحكامها ، وآثارها المختلفة ،

فإذا ما سلّمنا بهذه النقطة الجوهريّة ، فإنّنا نقول : لقد أصبح الاستثناء بالنسبة للمرأة العاملة هو الأصل ، وعليها أن تتقبّل المطالبة بتحمّل المسؤوليّة الماليّة مع الزوج ، ولا تعدّ ذلك عدواناً على أموالها ، ما دامت قد اختارت الخروج عن الأصل ، فإذا اختارت العودة إلى الأصل فمن حقّها ذلك ، ومن حقّها المطالبة عندئذ بأحكامه [1] .

المرأة وتعدّد الزوجات

لقد أقرَّ الإسلامُ تعددَ الزوجاتِ ، لا ليسايرَ الشهواتِ الخسيسةَ في الإنسانِ ، ولكنْ ليحصرَ ميولَهُ الجنسيةِ في دائرةٍ لا تتعداها .. ولا يرتاب مسلم في أنّ تعدّد الزوجات إلى أربع ، بشرط القدرة والعدل حقّ مشروع للرجل ، بنصّ كتاب الله تعالى ، وهدي نبيّه ﷺ وسنّته .. ولكنّ الغزو الفكريّ والثقافيّ الذي تعاني منه الأمّة على كلّ صعيد زلزل نظر كثير من أبناء الأمّة إلى ثوابت بدهيّة مقرّرة في هذا الدين ، ما كان لها أنْ تقبل الريبة والجدل ممّن يؤمن بالله تعالى ربّاً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمّد ﷺ نبيّاً ورسولاً .! فلا يسعُنا ، ونحن نعيش هذا الواقع الشاذّ إلاّ أن نبرهن البدهيّات ، وكأنّها نظريّات ، تقبل القيلَ والقال ، والشكّ والجدال ..

* من حكمة تعدّد الزوجات :

إنّ كلّ ما شرع الله تعالى له حكم جليلة ، ويحقّق مصالح راجحة ، قد تظهر لبعض الناس ، وقد تخفى على آخرين ، فمن الحكم التشريعيّة الظاهرة لتعدّد الزوجات أن بعض الرجالِ قد يكونُ فيه ميلٌ شديدٌ إلى

---

(١) - انظر في ملاحق هذا البحث فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - عن عمل المرأة التي نشرتها مجلّة المجتمع الكويتيّة ١٣٩٩/٥/٢٧هـ الموافق ١٩٧٩/٤/٢٤م .

النساءِ ، فلا تفي حاجته زوجةٌ واحدةٌ ، أو تكونُ زوجتُه مريضةً ، أو في حيضها أو نفاسِها ، أو قدْ يغيبُ الرجلُ في سفرٍ طويلٍ ، لا يطيقُ معهُ الصبرَ عن النساءِ ، على أنَّ من أغراضِ النكاحِ أيضاً كثرةَ النسلِ ، الذي فيهِ قوةٌ للأمةِ لا تنكرُ . هذا كلُّهُ طرفٌ من حكمةِ تعددِ الزوجاتِ في الإسلامِ .

والقوانينُ الوضعيةُ ، التي عابت تعدد الزوجاتِ غضّت النظر عمّا هوَ شرٌّ منهُ ، إذْ فتحتْ بابَ التدهورِ الأدبيِّ والأخلاقيّ في وجوه الناس على مصراعيهِ ، فاضطرتْ أولاً إلى إباحةِ العلاقاتِ الآثمةِ بين الجنسينِ ، بلْ بينَ أفرادِ الجنسِ الواحدِ ، إنْ كانتْ عن تراضٍ ، وإلى جواز الوساطةِ في هذهِ العلاقاتِ السافلةِ الحيوانيّةِ ، فانحطَّ الذوقُ الأدبيُّ في هذهِ المجتمعاتِ ، حتى قبلتْ تحتَ ستارِ " **الفنون الجميلةِ** " على ما يقولونَ ، والقبيحةِ الشنيعةِ في الواقعِ ، ضروباً من التبرجِ والعري في الشوارعِ والأنديةِ والمراقصِ .. كلُّها ذاتُ آثارٍ خطيرةٍ على المقوّماتِ الاجتماعيةِ ، والآدابِ النفسيةِ ، ثم انتهى أمرُ هذهِ القوانين ، بقبولِ تعدّدِ الزوجاتِ نفسِهِ ، تحتَ ستارِ المخادنةِ [1] . لأنّ دينهم لا يسمح لهم بتعدّد الزوجات ، والزواج لا يتمّ إلاّ في ظلّ طقوس كنسيّة ، فلا يمكن تسجيل الزواج الثاني والاعتراف به .

فالمخادنةُ علاقةٌ غيرُ شرعيةٍ ، يقصدُ منها أن يوفيَ الإنسانُ حاجاتِهِ البهيميةِ ، دونَ أن يتقيدَ حيالَ المرأةِ بأيِّ حقٍ ، ولكنَّ الإسلامَ بإقرارهِ تعددَ الزوجاتِ ، سمحَ لهذهِ الميولِ الجنسيةِ البشريةِ أن تجدَ حاجتَها ، وفي مقابلِ ذلكَ حصرَ هذهِ الميول في دائرتِهِ ، فحرَّمَ الزنى ومقدّماته ، وجميعَ ما يتصلُ بهِ ، ويشتقُ منهُ ، وفي الوقتِ نفسِهِ ، حمى الإسلامُ المرأةَ من عدوانِ الرجلِ وبغيه ، فلمْ يقبلْ أن تكونَ في علاقاتِها الجنسيةِ معهُ إلاّ

---

(١) - مقتطفات من خطب الشيخ أحمد عزّ الدين البيانوني باختصار يسير .

على حالةِ زوجةٍ : لها ولأولادها حقوقٌ مقررةٌ ، لا يستطيعُ الرجلُ التعفّي منها ، فإنْ كنّا لا نعملُ بالإسلامِ ، ونستهتر بأحكامه ، فالتبعةُ تقعُ علينا لا عليهِ ، وكانتْ المدنيةُ الراهنةُ بالأمسِ ، تستنكرُ الطلاقَ ، وتعدُّهُ هادماً للأسرةِ ، ومدنّساً لرابطةِ الزواجِ المقدسةِ ، ثم عادتْ فأباحتْهُ منذُ نصفِ قرنٍ ، واستهترَ الناسُ فيهِ ، حتى صارَ يطلبُ لأتفهِ الأمورِ ، فالإسلام بريء من سلوكاتِ الناس الخاطئة .

الحملة على تَعدّد الزوجات ، وما جرّت على الأمّة من ويلات

جرّد أعداء الإسلام حملة ظالمة على تَعدّد الزوجات ، وكأنّه جريمة بحقّ المرأة والإنسانيّة ، تجب محاربته بكلّ قوّة ، واتّخاذ كافّة السبل لمنعه ، ومن الوسائل التي اتبعوها في ذلك : محاولة تقييد التعدّد أو منعه ، وتجريد حملة إعلاميّة ضاريَة لتشويه صورته ، والتنفير منه ، ومن الأساليب التشريعيّة لهذه المحاربة :

- " يقيّد الزواج بأنواع القيود ، ويرسل الزنى مباحاً لا شية فيه .. فالشابّ إذا أراد الزواج المبكّر اشتدّت عليه لائمة الناس وتثبيطهم ، وإذا أراد الزواج قبل خدمة التجنيد توضع أمامه العقبات والعراقيل ، ويطالب بالكفالات والتعهّدات ، فإذا فجر وزنى ، وانحرف وسقط ، فلا لوم عليه ، ولا تثريب ، ويجد الأبواب أمامه مفتوحة ، والأسباب له مهيّأة ..

- وإذا تزوّج الرجل بفتاة تصْغره كثيراً بموافقتها وإذن أهلها ، طالَتْه يد القانون بالعقاب كما يعاقب المجرمون .. وإذا فجر بها برضاها ، وانتهك عرض أهلها ، ربَتَ القانون على كتفيه ، وقال له : الرضا سيّد الأحكام ..

- وإذا أراد الرجل أن يتزوّج زوجة أخرى قامت قيامة القانون ولم تقعد ، وثار عليه الناس ، ولم يهدءوا ، وسَلَقوه بألسنة حِدادٍ .. وإن خان

دينَه وزوجتَه ، غضّ الناس الطرف ، وقالوا : رجل مغامر .! وكأنّهم يستحسنون ما فعل ..

هكذا تلوّثت أفكار الأمّة ، واضطربت مفاهيمها ومواقفها ، وانتهكت حرمات دينها ، وتنكّبت شريعة ربّها .. وعقلاء الغرب يقفون موقفاً موضوعيّاً منصفاً ، ويرون في التعدّد مزيّة من مزايا الإسلام ومحاسنه :

ـ ففي انكلترا كتبت كثيرات من النساء الإنجليزيّات في الصحف وغيرها مقالات طويلة ، يدْعِينَ فيها للأخذ بنظام التعدّد ..

ـ وذكر الأستاذ الخطيب المكّيّ في تفسيره : " أنّ وكالة رويتر نقلت منذ سنوات قليلة خبراً من لندن يقول : " إنّ أربعة من كبار القسس ، بزعامة أسقف كانتربري ـ وهو من أكبر رجال الكنيسة البروتستانتيّة ـ قد اجتمعوا مع بعض الباحثين الاجتماعيّين في لندن ، وأصدروا قراراً دافع عن نظام تعدّد الزوجات ، وطالبوا بإباحته للمسيحيّين ، من أجل المصلحة العامّة ، ومصلحة النساء أنفسهنّ " .

ـ وفي ألمانيا صرّح الأستاذ فون اهرمسلس " بأنّ قاعدة تعدُّد الزوجات لازمة أو ضروريّة للسلائل الآريّة " .

ـ ويقول غوستاف لوبون في كتابه : " حضارة العرب " [1] : " .. ولا أرى سبباً لجعل مبدأ تعدّد الزوجات الشرعيّ عند الشرقيّين أدنى مرتبة من مبدأ تعدّد الزوجات السرّيّ عند الأوربّيّين ، مع أنّني أبصر بالعكس ما يجعله أسنى منه ، وبهذا ندرك مغزى تعجّب الشرقيّين الذين

---

(١) - ص/٤٨٢/ .

يزورون مدننا الكبيرة من احتجاجنا عليهم ، ونظرهم إلى هذا الاحتجاج شزراً .. " .

ويقول في موضع آخر : " إنّ تعدّد الزوجات على مثال ما شرعه الإسلام من أفضل الأنظمة وأوفاها بأدب الأمّة ، التي تذهب إليه ، وتعتصم به ، وأوثقها للأسرة ، وأشدّها لآصرته أزراً ، وسبيله أن تكون المرأة المسلمة أسعد حالاً ، وأوجه شأناً ، وأحقّ باحترام الرجل من أختها الغربيّة "[١] .

يقول الدكتور مراد هوفمان في كتابه : " الطريق إلى مكّة " تحت عنوان : " فتّش عن المرأة " : وعلى الرغم من أنّني تجوّلت كثيراً مدّة طويلة في العالم الإسلاميّ ـ العربيّ ، فإنّني لا أستطيع أن أتذكّر سوى حالاتٍ قليلة جدّاً لتعدّد الزوجات ، ولعلّ ممّا يثير الدهشة أنّ رجل أعمال مصريّاً ، يعيش في حيّ سُويسي بالرباط متزوّج من أربع زوجات ، جميعهنّ ألمانيّات ، ويبدو عليهنّ جميعاً أنّهنّ أسعد كثيراً من النساء في الغرب .

ويمكن للمرء أيضاً أن يرى في إستانبول في فصل الصيف عربيّاً أو آخر ، يصطحب زوجتين أو ثلاث زوجاتٍ ، جاء معهنّ هرباً من حرّ شبه الجزيرة العربيّة ، ليقيموا في فندق طرابيه ـ البوسفور ، ويستفيد من ذلك في المقام الأوّل تجّار الساعات والحلي والجوهرات ، المنتشرون في السوق ، إذ إنّه ينبغي على مثل هذا الرجل متعدّد الزوجات أن يهدي

(١) ـ المرجع السابق ص/١٥٥ .

إليهنّ جميعاً الهدايا نفسها ، أو ألاّ يهدي لأيّ منهنّ شيئاً إذا أراد أن يحقّق شرط العدل بينهنّ .

ولقد شاهدت في ديسمبر عام / ١٩٩٣/ في أبو ظبي واقعة مرتبطة بتعدّد الزوجات ، تشير إلى مدى مراعاة الإنصاف والعدل الوارد في القرآن بخصوصه ، وكان ذلك عندما رأيت في مطعم الأسماك على بحيرة فندق إنتركونتيننتال رجلاً إماراتيّاً شابّاً ، بصحبة زوجاته الأربع ، الأصغر منه سنّاً ، وهنّ جميعاً في العمر نفسه تقريباً ، ومتشابهات كثيراً ، ومعهنّ أربعة أطفال في العمر نفسه تقريباً .

ولا يفوتني أن أذكر أنّ " ماريام جميلة " ، وهي يهوديّة أمريكيّة مثقّفة ، اعتنقت الإسلام ، فلقد اختارت بعد بحث أن تكون واحدة من زوجات متعدّدات في باكستان ، حيث تعيش الآن بوعي تامّ مثلما عاشت " أمّهات المؤمنين " زوجات النبيّ ﷺ .

يتبيّن من خبراتي التي قدّمتها في قائمة صغيرة مفصّلة أنّ تعدّد الزوجات بما يتّفق وهدف القرآن ، لا يمثّل مشكلة للإسلام بصفة عامّة ، وإذا جاز لي بوصفي مسلماً أن أراهن على شيءٍ فإنّني أراهن على أنّ تعدّد الخليلات في العالم الغربيّ أكثر من تعدّد الزوجات في العالم الإسلاميّ " [١] .

وقد ألفت الكاتبة الألمانيّة " إستر فيلار " كتاباً سمّته : " حقّ الرجل في التزوّج بأكثر من واحدة " ، وهي ليست مسلمة متخلّفة أو رجلاً يريد التسلّط على المرأة ، وقد ساقت فيه الحجج الدامغة على أنّ هذا الحقّ تفرضه الفطرة ، وطبيعة حياة الذكر والأنثى على حدّ سواء .

---

(١) - ص/١٣٥/ .

وبعد ؛ فإنّ تعدّد الزوجات تشريع إلهيّ حكيم ، لو لم يجد الحاجةَ العمليّة إليه لكان سبيلُه التهميش عن الواقع والتجميد ، ولو لم يجد استجابةَ المرأة للرجل لكان سبيلُه التعطيل أيضاً ، إذ إنّ الرجل لا يرغم المرأة لتكون زوجةً ثانية ، فإلغاء التعدّد بيد المرأة إذن ..

أمّا إذا كانت المرأة ترضى لنفسها أن تكون زوجةً ثانيةً خشية العنوسة ، أو لأسباب أخرى ، ولا تحبّ في الوقت نفسه لأختها ما تحبّ لنفْسها فتلَك هي الأَثرة البغيضة ، التي يبرأ دين الله تعالى أن يجاري فيها أهواءَ البشر ونزواتهم ..

المرأة وحقّ الطلاق

لماذا يملك الرجل حقّ الطلاق .؟ ولا تملك مثله المرأة .؟

أحبّ أن أقرّر أوّلاً أنّه لا علاقة منطقيّة ولا موضوعيّة بين تشريع الطلاق ، وجعله بيد الزوج ، وبين كثرة حالاته ، وإنّما ينبغي أن تبحث كثرة حالاته بصورة موضوعيّة ، ينظر فيها إلى الأسباب بطريقة إحصائيّة علميّة ، ثمّ تحدّد أهمّيّة الأسباب تبعاً لكثرتها وتكرارها .

إنّ الخروج بالطلاق عن نطاق الزوجين يعني أن تفضح أسرار البيوت ، وتهتك الحرمات ، وتكثر الأقاويل والإشاعات ، وتؤول الأمور إلى قطيعة الأرحام ، وفساد ذات البين ، وربّما أدّى ذلك إلى القتل وسفك الدماء ..

إنّ الطلاق لا يعدو أن يكون بيد الزوج ، أو بيد الزوجة ، أو بيد طرف خارج عنهما ، وهذا الطرف إمّا أن يكون من إحدى الأسرتين ، أو بيد القاضي .

فقد اعتمد شرع الله تعالى العليم الحكيم أن يكون الطلاق بيد الزوج ، على أنّ الزوجة ـ في بعض الاجتهادات الفقهيّة ـ تستطيع أن تشترط في العقد أن يكون أمرها بيدها ، وهو خلاف الأصل أمّا أن يكون الطلاق بيدها ، فلا يخفى ما فيه من المفاسد الظاهرة ، والخروج عن مبدأ العدل الذي قامت عليه شريعة الله ؛ فالمرأة تغلب عليها العاطفة الجامحة ، التي تجعلها لا تتصرّف برويّة واتّزان ، فلو كان أمر الطلاق إليها لما استقرّ أمر أسرة على حال .. وإذا كان كثير من الرجال عندما يستفزّهم الغضب يتلفّظون بالطلاق ، ثمّ يندمون ، وهم يفترض فيهم العقل والرويّة ، فكيف لو كان الأمر إلى النساء .؟

ويروى أنّ أعرابيّاً اختلف مع زوجته ، فقال لها : أمرك بيدك .! فقالت له : " **يا هذا ملكتَ الأمرَ عشرين سنةً فأحسنتَ فيه ، فأحسِن فيما بقي ، كما أحسنتَ فيما مضى** " .

وأكثر الذين يجدون في الطلاق مشكلة تحتاج إلى حلّ ، يجنحون إلى أن يكون بيد القاضي ، ليضع للناس حدوداً ، تمنعهم من تجاوزها وتردعهم .. والحقّ أنّ المشكلة لا تحلّ بهذه الطريقة ، وإنّما تُعقّد وتُصعّد ، وتشغل القضاء بما لا يعنيه .. وتحوّل من خلاف يمكن أن يعالج بأضيق حدوده ، إلى باب للتنازع الاجتماعيّ ، يُدخل الناس في دوّامة من العناد والمكابرة ، والكيد والمكر ، فتضيع الحقوق ، وتنتهك الحدود ، لأنّ من لم تعصمه تقوى الله الرادعة يجد أبواباً كثيرة للتهرّب من أحكام الشرع وسلطة القضاء .!

ومن هُنا فقد كان من أدب القضاء في الإسلام أن يردّ القاضي المتنازعين إلى الصلح ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وبخاصّة إذا كان الخلاف في شؤون الأسرة ، أو بين ذوي القرابة ..

وإنّ واقع الدول التي أخذت بمبدأ جعل الطلاق بيد القاضي يغنينا عن إطالة النفَس في إبطال هذا القول وتفنيده ، إذ لم يجد نفعاً في تقليل حالات الطلاق أو منعها ..

ثمّ لو جعل الطلاق بيد القاضي كما يصرّ المصرّون ، لوجدنا أنفسنا أمام حالات معقّدة من التفكّك الأسريّ ، الذي يسمّيه بحقّ بعض علماء النفس المعاصرين : " **الطلاق العاطفيّ** " ، وكان أوّل المتضرّرين المرأة ولن ينفع مثل هذا الحال المعلّق الزوجةَ بالدرجة الأولى ، وكذلك الزوج ، وناهيك بالأطفال الذين سيكونون ضحيّة ، لا تستطيع الدفاع عن نفسها بشيء ..

وقد يثير بعض الناس شبهة أو تساؤلاً أنّ من حقّ وَليّ الأمر أن يقيّدَ الإنسان في استعمال حقّه أو يمنعَه منه ، والطلاق من هذا القبيل ، والجواب عن ذلك : أنّ الطلاق ليس مجرّدَ تصرّف مباح للرجل ، بل هو حقّ من حقوقه المجمع عليها ، ومنعه من حقّه بغير مبرّر شرعيّ معتبر ظلم وَعُدوان ، " وقاعدة استعمال السيَاسة الشرعيّة لتقييد المُباح خاصّة بالمباحات العامّة ، لا الثابتة بنصّ خاصّ ، كما لا تتناول أيضاً حقوق الأفراد .. ومن المقرّر شرعاً بالإجماع أنّه لا عبرة بمصلحة مرسلة ، ولا سياسة شرعيّة إن وجدت للتعدّي على الحقّ ، أو مصادمة نصّ ، أو إجماع .. " [1] .

ولو فرضنا جدلاً أنّ من حقّ وليّ الأمر أن يقيّد حقّ الزوج في تطليق زوجته بإذن القاضي ، فلا يغيّر هذا من الواقع إلاّ أن تكون دعوى الطلاق لا تسمَعُ أمام القضاء ، وفي هذا من المفسدة ما لا يتصوّر أو يحدّ ..

---

(١) - انظر كتاب : " أبغض الحلال " للدكتور نور الدين عتر ص/١٥٦ .

وهل لأحد يفهمُ شرع الله ودينه أنْ يقول : إنّ طلاق الرجل لو طلّق زوجته بينه وبينها لا يقع .؟ فإذا كان الطلاق يَقعُ فكفى بالأمر مفسدةً أن لا تثبت حقوق المرأة إلاّ بالمرافعة أمام القضاء .! وبناء على ذلك فإنّ الطلاق يصبح ممّا تختلف فيه أحكام القضاء عن أحكام الديانة ، وهذا ما لم يقل به أحَد من أهل العلم والفقه ..

المرأة وحقّ الميراث

وتلك قضيّة أثار الناس الحديث عنها كثيراً ، وطلب بعضهم تعديل قانون الأحوال الشخصيّة في بعض البلاد العربيّة ، ليسوّي في الميراث بين الرجل والمرأة ..

ويظنّ هؤلاء المعترضون على دين الله تعالى أنّ أيّ امرأة وارثة في شرع الله فلها نصف ميراث الرجل أيّ رجل .. وهذا ظنّ واهم ولاشكّ ، ناشئ عن الجهل بدين الله ، أو الافتراء عليه ، وكلا الأمرين لا يستغرب من بعض الناس .. فالقاعدة القرآنيّة الشرعيّة : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴿١١﴾ ﴾ النساء ، خاصّة بالبَنات مع البنين ، وبنات الابن مع أبناء الابن ، والأخوات الشقيقات مع الإخوة الأشقّاء ، والأخوات لأب مع الإخوة لأب ، وفيما سوى ذلك قد يكون حظّ المرأة من الميراث مساوياً لحظّ الرجل ، كما في نصيب الأخوات لأمّ مع الإخوة لأمّ ، وقد يكون حظّ المرأة مقارباً لحظّ الرجل ، وقدْ يزيد على حظّ الرجل ، كما في بعض الحالات المعروفةِ في علم المواريث .. فهل أحد من المؤمنين العقلاء يقول : إنّ هذا الأمر فيه تناقض ، أو هو نوع من العبث والمحاباة .؟! أو

يتطاول على الله تعالى ، ويطلب تغيير شرعه .؟! إلاّ إذا لم يكن له حاجة في إيمانه .؟! أمّا غير المؤمن بالله ، فلنَدْعُه إلى الإيمان أوّلاً .. وليس من العقل والحكمة أن نخوض معه في جزئيّات دين الله قبل الإيمان بالله تعالى ، ومعرفة كماله وأسمائه وصفاته ..

إنّ الله تعالى لا يحابي أحداً من عباده على حساب أحد ، وعدل الله سبحانه ، وحكمته فيما شرع لعباده من بدهيّات الإيمان به جلّ جلاله ، وحكمة الله تعالى في هذا الأمر تتلخّص : أنّ الزيادة في الإرث على حسب درجة القرب من المتوفَّى ، أو شدّة الحاجة إلى الرعاية ، ويطلب التفصيل فيها إلى ما قرّره علماء الفرائض بدقّة موضوعيّة ، وإسهاب علميّ في كتبهم ، ممّا يكشف عن عظمة التشريع الإلهيّ ، وإعجازه للبشر في كلّ زمان ومكان .

وبعد ؛ فهل نحن بحاجة إلى التذكير أنّ دين الله تعالى قرّر منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام أنّ للمرأة ذمّة ماليّة مستقلّة عن الرجل ، تملك المال ، وترثه ، وتهبه لمن تشاء ، وتتصدّق فيه ، ولها أن تتاجر فيه ، وتتصرّف فيه كما تشاء .. في الوقت الذي لم تعرف فيه المرأة في الغرب الذمّة الماليّة المستقلّة عن الرجل إلاّ في عصرنا الحاضر ..

المرأة والحقوق السياسيّة

وينبغي أن نلاحظ الفرق الكبير بين تقرير الحقّ ، وبين منطق المسؤوليّة ، الذي تحدّثنا عنه .. فلو سلّمنا جدلاً أنّ من حقّ المرأة أن تنتخب ، ومن حقّها أن ترشّح نفسها ، أو تُرشّحَ للمسؤوليّات العليا ، والولاية العامّة ، فأين يقع ذلك الحقّ من مسؤوليّتها الأولى .؟ وما وزنه ؟ وما قيمته ؟ إنّ الواقع يفضح المتغرّبين والمتغرّبات : لقد حمل

العمل السياسيّ امرأة ، تتنافس في الانتخابات على رئاسة الوزراء أن تجهض جنينها ، وهو في أشهر متأخّرة ، كيلا يعوقها عن نشاطها في الحملة الانتخابيّة .. **فهلْ هذا الحقّ هو الذي يراد للمرأة** .؟! أو تبحث عنه المرأة .؟

وأجدني بحَاجة إلى التذكير ألاّ يخرج شيء من الحقوق عن الوظيفة الأولى للمرأة ، التي هي وظيفة الفطرة .. ويكفي أولئك المتغرّبين دليل الواقع الغربيّ ، الذي يتاح فيه للمرأة أنْ تمارس حقّها السياسيّ إلى أبعد مدى ، ومع ذلك فلا ترى إقبال النساء على الانتخابات كإقبال الرجال ، ولا ترى النساء اللاتي وصلن إلى المجالس النيابيّة إلاّ قلّة قليلة لا تتناسب مع عدد النساء في المجتمع بحال من الأحوال .! فما تفسير المتغرّبين والمتغرّبات لهذه الظاهرة .؟! أم أنّ تلك المجتمعات تتّهم في نظرهم باضطهاد المرأة .؟!

الحقّ أنّ هذه الظاهرة لا تقبل إلاّ تفسيراً واحداً : ألا وهو أنّ المرأة حيث كانت ، ومهما انحرفت عن سنن الفطرة وشذّت ، فإنّ الكثرة الكاثرة لا تعدلُ بوظيفة الأمومة شيئاً .. وهي وإن اضطّرتْها ظروف الحياة أن تميل مع تيّارات المجتمع الجارفة ، وتسير مع موكب الماديّة إلى أبعد شوط .. ولكنّها إن تهيّأ لها أن تلبّي فطرتها ، وتحقّق أمومتها فلن تتردّد في ذلك ، ولن تقبل بسراب الأوهام بديلاً عن نداء الفطرة الملحّ ، وضرورتها الضاغطة .. فاعتبروا يا أولي الأبصار ..

إنّ الوقائع الدامغة تَفْضحُ الدعاوى الزائفة : فأمم الغرب التي تدّعي أنّها وضعت من التشريعات ما يكفي لتحقيق المساواة التامّة بين الرجل والمرأة ،

وأقامت قوانينها على ذلك ، بل إنّها ميّزت المرأة بأمور جعلت الرجل بحاجة إلى من يدافع عنه ، وينتصر له .. فما بال هذه الأمم وهذا واقعها لم تصل فيها المرأة إلى قمّة الهرم السياسيّ ، والعلميّ إلاّ بأعداد ضئيلة محدودة ، لا تتناسب بحال من الأحوال مع نسبة عدد النساء في المجتمع ، التي تبلغ مثل عدد الرجال ، بل قد تزيد عليهم .؟! أفليس في ذلك دليل وأيّ دليل على أنّ العبرة ليست بالتشريعات والقوانين التي تسنّ أو تفرض ، وإنما العبرة بقانون الفطرة ، الذي لا يحترم من يجانبه ، ولا يجاري من يخرج عنه ..

إنّ المرأة في قانون الفطرة تبحث دائماً عمّا يحقّق ذاتها ، ويحمي كيانها ، ولا تجد ذلك إلاّ في ظلّ الرجل القويّ الوفيّ ، الذي يُكوّنُ معها نفساً واحدة ، في انسجام المودّة ، وفيء الرحمة ، ودفء المحبّة ، وراحة النفس ، ونعمة الأنس ، ولن يغنيها عن ذلك شيء من المناصب والألقاب ، أو الانطلاق البهيميّ الأرعن وراء الشهوات بغير حساب ..

المرأة وحقّ الحياة الإنسانيّة الكريمة

إنّ الإسلام ينظر إلى العلاقات الإنسانيّة للمرأة على أنّها جزءٌ لا يتجزّأ من فطرتها ؛ فالأمومة ، والزوجيّة ضرورة فطريّة ، لا يمكن أن تفهم المرأة بمعزلٍ عنهما . أمّا النظَام العلمانيّ فينظر إلى المرأة كمخلوق ندّ للرجل ، لا تحكمه أيّة علاقة من العلاقات الإنسانيّة ، وليس شيء منها يعدّ جزءاً من كيانها .. فلا الأمومة ، ولا الزوجيّة ضرورة فطريّة .. ومن هنا كان التشريع بل التشجيع على بناء علاقات خارج إطار الأسرة ، وبناء علاقات مثليّة شاذّة ولو قامت علاقة الأسرة فهي علاقة الندّ بالندّ ، تحكمها المادّة والمصلحة ، ولا تعرف المودّة والرحمة .

ويقول بعض دعاة تحرير المرأة : " في البلدان الصناعية حصلت النساء على مقدار أكبر من الحقوق والامتيازات , لكنه غير كافٍ بدليل أن بلداً مثل بريطانيا لم يتح لغير امرأة واحدة الوصول إلى رئاسة واحدة من أكبر مائة شركة .. والباب الوحيد للنساء في العالم الصناعي لجمع ثروات تفوق ثروات الرجال يتمثل في إرث أزواجهن , لأن النساء أطول عمراً من الرجال ! كأن النزاع بين الجانبين لا يوصل إلى نقطة تساوٍ بين المتنازعين في الفرص والإمكانات .

العالم العربي ليس أفضل حظاً نسبة الأمية لدى إناثه مرتفعة جداً , وهي في اليمن ٧٦% ، وفي السودان ٥٥% , وفي الجزائر ٤٤% ، وفي السعودية ٣٤% .

نحو ١٧٠ بلداً وقعت اتفاق القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء ، وعلى البروتوكول الاختياري ، وهما وسيلة أساسية لحماية حقوق المرأة ، وتحقيق مساواة أنجع بين الجنسين . لكن النص شيء والواقع شيء آخر , فالمرأة تبقى الجنس الأضعف ، على رغم كل طروحات حقوق الإنسان والتقدم الاقتصادي [(١)] .

من مظاهر اضطهاد المرأة ـ كونها امرأة ـ الاستغلال الجنسي . إحصاءات الأمم المتحدة تفيد أن واحدة من كل خمس نساء في العالم هي ضحية الاغتصاب , وغالبيتهن سقطن فريسة معتدٍ يعرفنه , كما تفيد أن ٤٠ ـ ٦٠% من الاعتداءات الجنسية تتعرض لها فتيات تقل أعمارهن عن ١٦ سنة .

---

(١) - (٢٠٠٢/٨/٣) الحياة .

معظم النساء اللواتي يدفعن اليوم إلى عالم الرذيلة وصناعة الجنس في العالم يأتين من جنوب آسيا, وجنوب شرقي آسيا , وبلدان الاتحاد السوفيتي السابق . اللواتي تتم المتاجرة بهن لا يتمتعن بوضع اقتصادي مرضٍ ، وليست لديهن ملكية عقارية . وكثيراً ما تقوم عائلاتهن ببيعهن إلى شبكات الدعارة وتجارها .. طمعاً بنقود قليلة !

في العالم نحو ثلاثة بلايين من النساء بينهن بليون يعشن بحسب إحصاءات الأمم المتحدة في فقر مطلق ، لا يتمكّنّ فيه من تحصيل دولار في اليوم في مقابل ٣٠٠ مليون من الرجال يعانون الوضع ذاته .



* فطرة الله ترغم الأنوف . ! وللرجال عليهنّ درجة . !

ما الدرجة التي خصّ بها الرجال .؟ وما طبيعتها .؟ وما تأثيرها في العلاقة بالمرأة .؟ وكيف ينظر الرجال والنساء إليها .؟

بادئ ذي بدء أقرّر أنّ هذه الدرجة درجة موضوعيّة عقليّة ، يقرّرها القرآن بميزانه العدل ، وتفرضها الفطرة ، وتحكم بها المسؤوليّة الشرعيّة ، التي عبّر عنها القرآن الكريم بحقّ القوامة .. وأخطأ فهمها كثير من الرجال والنساء على حدّ سواء : فهمها بعض الرجالِ تسلّطاً ، وفهمها بعضهم سلباً لحقوق المرأة في التعليم ، وفي اتّخاذ القرارِ ، وحقّها في التصرّف بمالها ، وفي اختيار شريك حياتها .. وفهمتها بعض النساء تمييزاً للرجل عليهنّ ، فأعرضن عن دينهنّ ، وتوجّهن إلى الغرب ، حيث تقرّر للمرأة ـ في ظاهر الأمر ـ كافّة الحقوق بلا استثناء ..

إنّ هذه الدرجة تعظم في نفس الزوجة الوفيّة حتّى لو أمرت بالسجود لزوجها لسجدت ، وتصغر هذه الدرجة في عين الزوج الوفيّ ، فلا يحسّ بها إلاّ مسؤوليّة وأمانة ، ووفاء ومروءة ، ولا يجد لها هزّة تميّز ورفعة ..

فهل لنا أن ندخل إلى عقول بعض الجنسين ، ونسمع منهم كيف يرون هذه الدرجة .؟! وما تأثيرها على علاقتهم بنسائهم .؟

ـ هو : إنّها درجة .. ولكنّها يمكن أن تقسم إلى مئة درجة .. هذا ما تقرّره المرأة ، وللرجل في قرارها نصيب وأيّ نصيب .!

ـ هو : إنّها درجة .. ويمكن أن تكون بعيدة كبعد السماء عن الأرض .. أو عقبة كؤوداً تحول بينهما وبين العِشرة بالمعروف .!

ـ هو : إنّها درجة .. ولكنّها يمكن أن تكون سهلاً خصباً ممتعاً ، مفروشاً بالورود والرياحين ، تزيّنه المودّة والرحمة ، ويأوي فيه الزوجان إلى ظلّ ظليل ، وماء نمير ..

ـ هو : إنّها درجة .. تحمّلني مسؤوليّة أكبر في كلّ شيء .. ولم أرَ فيها في يوم من الأيّام تشريفاً لي وتكريماً ، أو سبباً لإساءة علاقتي بزوجتي ، أو التميّز عليها بشيء ..

ـ هو : إنّها درجة .. تفرضها الفطرة والشريعة .. أليس يقدّم المهر ، ويكلّف النفقة ، ويملك حقّ الطلاق ، والمراجعة ، ويطلب منه أن يبادر بحسن العشرة ، إنّها مسؤوليّة ومروءة ..

ـ هو : إنّها درجة .. لا تمنح للرجل إلاّ بمقدار ما يتفوّق على المرأة بفضائله النفسيّة والسلوكيّة .. فإن لم يكن كذلك ، فلا محاباة في دين الله لأحد على أحد .. فربّ امرأة خير من قبيل من الرجال .. وإنّ العقل في هذه الحياة هو ميزان التفاضل بين العقلاء ..

ويقول الشيخ علي الطنطاويّ رحمه الله : " **قرّرها ربّنا درجة .. وجعلها بعض الرجال سلّماً .!** " .

ـ هي : إنّها درجة .. أشعر بها في فطرتي ، في كياني كلّه .. فلماذا أماري أو أكابر .؟ ولكنّ بعض الرجال ـ وللأسف ـ يسيئون فهمها ، ويستغلّونها في التسلّط على المرأة .!

ـ هي : إنّها درجة .. تفرض على المرأة الاعتراف بفضل الرجل وتكريمه ، وليست للتسلّط وإساءة العلاقة .. وأراها أهمّ أسباب إحكام بناء الأسرة ، واستقرار الحياة الزوجيّة ..

ـ هي : إنّها درجة .. تضيق مسافتها عندما تتسع أخلاق الزوجين ، وتتّسع مسافتها عندما تضيق أخلاق الزوجين ، أو أحدهما ..

ـ هي : إنّها درجة مُقرّرة .. كيلا تقول امرأة لزوجها بعد عِشرة عَشَراتِ السنين : ما رأيتُ منك خيراً قطّ .!

ـ هي : إنّها درجة .. تجعل المرأة تجد السندَ في الحياة .. تجد الرجل المضحّي .. الشريك الجادّ في تحمّل المسؤوليّة ورعاية الأولاد ..

ـ هي : إنّها درجة .. أفهم منها منزلة الرجل ، وخصوصيّة المرأة ، فالمسافة بين اثنين ، والتمايز بينهما يتيح لكلّ واحد منهما أن يحترم خصوصيّة صاحبه ، وهذا أدعى إلى سلامة العلاقة الزوجيّة واستمرار نموّها وتألّقها ..

ـ هي : إنّها درجة .. لأنّ الرجل بحكم طبيعة عمله وعلاقاته ، يرى ما لا تراه المرأة ، ويعي من الأمور ما لا تعي ، ويدرك من مشكلات الحياة ما لا تدرك ، ويعيبه ألاّ يكون كذلك ، ولا يعيبها ألاّ تكون كذلك ..

ـ فمن المسؤول عن هذه الدرجة ألاّ تكون شَرْخاً عميقاً ، أو هوّة سحيقة بين قلبين أو فكرين .؟ الشريكان هما المسؤولان .. وللرجال عليهنّ أيضاً درجة في هذه المسؤوليّة ..

يستطيع الزوجان ذلك بالمثل الأخلاقيّة الرفيعة ، والآداب الإسلاميّة السامية : من اللطف والأدب ، والكلمة الطيّبة ، والمحبّة الصادقة ، والبسمة الودود الحانية ، والرفق وخفض الجناح ، والتغافر والغضّ عن الهفوات ، والصفح عن الأخطاء ، ورؤية الحسنات ، وتناسي السيّئات ، والغيرة على الحقوق والحرمات ، والمشاورة

والتناصح ، والسموّ في التعامل ، وغير ذلك كثير ممّا يطفح به قاموس الأخلاق النبويّة الكريمة ..

فانظر كم تتناغم تلك الدرجة مع اعتراف السيّدة خديجة - رضي الله عنها - بسموّ أخلاق النبيّ ﷺ ، وما يتحلّى به من عظيم الشمائل وكريم الخلال ، عندما قالت له أوّل نزول الوحي عليه : " **كلاّ والله ! لا يخزيك الله أبداً : إنّك لتصل الرحم ، وتحمل الكلّ ، وتكسب المعدوم ، وتقري الضيف ، وتعين على نوائب الحقّ** " .

وربّما طاشت تلك الدرجة أمام مودّة المرأة ووفائها ، ولطفها وحسن تعاملها ؛ فأين نجد تلك الدرجة مع أدب أمّ الدرداء رضي الله عنها مع زوجها أبي الدرداء ﷺ ، عندما كان يغضب ، فتضع يدها في يده ، وتقول له : " **يدي في يدك لا أنزعها حتّى ترضى** .! " .؟

وبعد ؛ فاقرأ كلّ هذا .. ثمّ اسمع واعجب ، لأولئك المتغرّبين ، الذين يريدون للحياة بين الرجل والمرأة أن تقوم على النديّة والتنازع والصراع ، ولا يزالون يبدئون ويعيدون في الحديث عن قضيّة تحرير المرأة ، وحقوق المرأة .! بعد أن وضح النهار لذي عينين ، واستبان الحقّ في المشرقين .. أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا .؟! أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ .؟! بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ .؟ أم أنّهم أصيبوا بالخَرَفِ المبكِّر .؟ فلا ينفع معهم حوار الرأي أو علاج الفكر .! وليس لهم إلاّ أن يُصدِّع قلوبَهم ريبُ المنون .. ويومَها يندمون ولاتَ ساعةَ مندم .. وَسَيَعْلَمُ الذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ..

۞ ۞ ۞

الفصل السادس

المرأة بين جنّة الوهم ووهم الظلم

جنّة الوهم هي ما تعيشه المرأة الغربيّة ، ومن اقتدت بها من وهم التحرّر ، الذي تتجرّع كلّ يوم غصصه وآلامه ، وتذوق شقاءَه ولأْواءَه ، ويراد منها أن تخدع نفسها قبل الآخرين ، أنّها تنعم بهذا الحال ، وتسعد بهذه الأوهام ، وتدعو غيرها لتلحق ركْبَها ، وتحذو حذوها .. ووهم الظلم هو ما تُتّهَم به حياة المرأة المسلمة التي رضيت بالله تعالى ربّاً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمّد ﷺ نبيّاً ورسولاً .. فتارة يُتّهَمُ الرجل بأنّه المتسلّط على المرأة بالظلم ، فإذا قدّم صكوك براءَته ، موثّقة معتمدة من المرأة نفسها ، وُجّهتِ التهمة إلى العادات والتقاليد ، وإذا قلنا : إنّ العادات والتقاليد يرفضها الإسلام والإنسان إذا كانت مجحفة ظالمة ، فبيّنوا لنا ما تريدون بهذه العادات والتقاليد .؟ رأيت بعض القوم يجمجمون ولا يفصحون .. وبعضاً آخر يصرّحون ، ولا يستحيون : أنّ العادات والتقاليد التي يحاربونها هي من صميم أحكام الإسلام ومبادئه ، فالزمان تغيّر ، وأحكام الإسلامِ لم تعد تصلح لهذه الأيّام .! وعليكم أن تطوّروا دينكم ، كما طوّرنا ديننا .. ونقول لهؤلاء : رويدَكم يا قوم ! ليست القضيّة إذن بيننا وبينكم قضيّة المرأة أو غيرها ، وإنّما هي قضيّة هذا الدين ، في أصوله الكبرى ومبادئه ، ومصدره ومرجعه ، وما قضيّة المرأة إلاّ واحدة من هذه القضايا .. التي تلتزم بها المرأة المسلمة ، ويحترمها الرجل المسلم ، ويتقيّد بها ، وتجري بها عادات المجتمع وتقاليده.. وينطلق هؤلاء جميعاً من منطلق العبوديّة لله تعالى ، والتقرّب

إليه وابتغاء مرضاته .! فلا تعنّوا أنفسكم ، ولا تجهدوها بمحاولة إطفاء نور الله بأفواهكم .. فإنّ الله تعالى يأبى إلاّ أن يتمّ نوره ، ولو كره الكافرون ..

ويهمّنا في هذا الفصل أن نقدّم شهادات متنوّعة ، أعلنها منصفون أحرار ، تصوّر للقارئ الكريم حقيقة العنوان الذي وضعته لهذا الفصل ، لعلّ فيها مقنعاً لأولئك المفتونين والمبهورين ، عسى أن تستنير عقولهم ، فتميز بين الحقّ والباطل ، والمبدأ النفيس من الفكر الرخيص ، وتصحو قلوبهم ، وتستيقظ ضمائرهم ، فيفيئوا إلى رحاب الحقّ والهدى ، قبل أن تتوعّر بهم المسالك ، ويضرب الضلال بظلماته على القلوب ..

تقول الكاتبة الألمانيّة : إسترفيلار [1] في كتابها : " حقّ الرجل في التزوّج بأكثر من واحدة " : " إن كانت القوّة البدنيّة حريّة بأن تكون عامل ضغط وتحكّم في طبقة اجتماعيّة ما ، فهي لا يمكن أن تنجح في إخضاع جنس إلى جنس آخر .

إنّ الشخص الذي يستطيع اضطهاد شخص آخر هو الشخص الضعيف المحتاج إلى المساعدة ، وليس الشخص الأقوى بدنيّاً ، فليس العاشق هو صاحب السلطة ، وإنّما المعشوق .

وهي تؤكّد في أكثر من موضع في كتابها هذا أنّ المرأة لا تركن إلاّ إلى الرجل الذي هو أحدّ منها ذكاءً ، وقد تبدو إلى جانبه كغبيّة ساذجة ، إذ إنّ ذلك شرط لابدّ منه لاحتمائها به ، وهي تبحث في الرجل عن

---

(١) - إسترفيلار طبيبة درست الطبّ في جامعة ميونيخ بألمانيا ، ثمّ تركت عملها ، وتفرّغت للكتابة والتأليف ، تمتاز كتاباتها بالتحليلات النفسيّة المعمّقة لعلاقة ما بين الرجل والمرأة ، من أبرز كتبها : " الرجل المروَّض " و " حقّ الرجل في التزوّج بأكثر من واحدة " ، وهي من مواليد /١٩٣٣/ م ، نقلاً عن كتاب : " المرأة بين طغيان النظام الغربيّ ، ولطائف التشريع الربّانيّ " للدكتور محمّد سعيد رمضان البوطيّ ص/١٦٨/ .

الرعاية والحماية ، قبل البحث عن الجنس ، فهي تقول : " بالنسبة للنساء فإنّ بإمكانهنّ بسط سلطتهنّ على الرجال ، وذلك بالتحكّم في غرائـزهنّ الجنسيّة ، ممّا يجعل الرجَال تابعين لها . وبما أنّ النسـاء في أغلـب الأحيـان هنّ أضعف جسميّاً وفكريّـاً مـن الرجـال ، فـإنّهنّ يسـتطعن إضـافة إلى إمكانيّة امتناعهنّ جنسيّاً عنهم أن يلفتـوا انتبـاه الرجـال إلـيهنّ بمثـابتهنّ مواضع رعاية "[1] .

وتقول : " فقط عندما تكون المرأة أضعف من الرجل ، ثمّ إضـافة إلى ذلِك أغبى منه ، فإنّها تصبح بالنسبة إلى هذا الأخير طرفاً مغرياً جدّاباً "[2] .

وتمضي فتؤكّد هذه الحقيقة على ألسنة النساء فتقـول : " والمعـروف في النساء قولهنّ : " إنّ الرجل الذي أبتغيه هـو ذاك الـذي باسـتطاعته أن يكون قادراً على حمايتي ، وهو لن يقدر على ذلك إلاّ إذا كان أطول قامة ، وأقوى بنية ، وأشدّ ذكاء منّي .. وتقول : " إنّ الرجـل الـذي أبتغيـه هـو ذاك الذي أستظلّ بقامته ، وأرفع عيني لمشاهدة وجهه "[3] .

وتقول أيضاً في كتابها نفسه : " حقّ الرجـل في التـزوّج بـأكثر مـن واحدة " : " إنّ المحاولة الوحيدة لدفع المرأة إلى العمل خـارج المنـزل ، أي بالتالي إلى تطوير ذكائها ، إنّما تصـدر مـن المناصـرين لحقـوق المـرأة ، إذ يقولون : على المرأة الحقيقيّة أن تسعى لتحقيـق ذاتهـا ، ولـن يتسـنّى لهـا ذلك إلاّ إذا غادرت مثل الرجل دائرة المنزل قصد العمل .

---

(١) - المرجع السابق ص/١٧/ .

(٢) - المرجع السابق ص/٢٠/ .

(٣) - المرجع السابق ص/٢٤/ .

" بيد أنّ هذه الحيلة الواهنة لا يمكن أن تنطلي على النساء ، فهنّ ولاشكّ سخيفات العقل ، غير أنّ سخافتهنّ لا تصل إلى حدّ سخافة المناصرين لحقوق المرأة ، إذ إنّ الخروج إلى العمل مثل الرجل ، يعني بالنسبة للمرأة القيام وحدَها بأود عائلة كاملة .. ورغم أنّ مجال العمل في جلّ القطاعات مفتوح للمرأة منذ نصف قرن ، فإنّنا لم نسمع لحدّ الآن ، ولو عن حالة واحدة ، عملت المرأة فيها من تلقاء نفسها ، وطوال حياتها بغية تغذية عائلة "[1] .

كتَب الأستاذ ياسر الزعاترة في مجلّة المعرفة :

تحرير المرأة ممّن .؟ في زحام السياسة وتعقيداتها يمكن القول : إنّ المهتمين المسلمين قد سجلوا عجزاً مؤسفاً عن شرح الأبعاد الرائعة للتشريع الإسلاميّ في القضايا الاجتماعية وتقديمها للداخل العربي والإسلامي ، ومن ثم الانتقال خطوة إلى الأمام باستثمارها في سياق التبشير بالرسالة الإسلامية في مجتمعات غابت عنها تلك الأبعاد فعانت الكثير من الأزمات وما زالت تعاني ، فيما هي تجاهد للبحث عن تشريعات تعيد لمجتمعاتها الأمان والدفء المطلوبين .

المصيبة أسوأ من ذلك فبدلاً من إدراك تلك الأبعاد الرائعة والتبشير بها داخلياً وخارجياً ، حصل أن انبهر كثير من المسلمين بالخطاب الغربي في المسائل الاجتماعية ، خصوصاً فيما يتصل بقضية المرأة وتماسك العائلة حيث أصبحنا نسمع دعاة ورموزاً في الحالة الإسلامية يتكلمون في هذه

---

(١) - " حقّ الرجل في التزوّج بأكثر من واحدة " ص/٢٢/ .

القضية على نحو ما يفعل الغربيون ، في تبعية لا تليق بحملة رسالة عظيمة كرسالة الإسلام .

قبل الدخول في مضامين الرؤية الإسلامية للعناوين الأساسية المطروحة في المسألة الاجتماعية ، وعلى رأسها المرأة والأسرة سنورد هنا جملة من الأخبار والمعلومات التي تعكس بعض الجوانب من حياة الغرب على هذا الصعيد . وهي وإن كانت مرتبطة بزمن ما إلاّ أنها تلخّص أوضاع مجتمع الغرب خلال العقود الأخيرة وصولاً إلى مطالع القرن الجديد .

صدر في شهر آب / اغسطس ٢٠٠٢م عن " المكتب الوطني الفيدرالي إلى العائلة " في الولايات المتحدة تقرير حول الأوضاع العائلية عند الأمريكيّين ، وقد حوى التقرير معلومات مذهلة كان أهمها تلك المتصلة بظاهرة الانتحار . بحسب التقرير : فإن ثلاثة ملايين طفل ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاماً ـ نصفهم من الفتيات ـ قد فكروا في الانتحار خلال عام ٢٠٠٠م ، وإن ثلثهم قد حاول الانتحار بالفعل لكنه نجا بعد تلقيه علاجات سريعة في العيادات الطبية والنفسية .

الجانب المدهش في التقرير بالنسبة للأمريكيّين هو ذلك المتصل بحال المسلمين في الولايات المتحدة ، فمع أن ظاهرة الانتحار شملت جميع الأديان والألوان والأعراق ، فإنها لم تكن كذلك في حال المسلمين ، الذين وصفهم التقرير بأنهم " خارج ثقافة الانتحار ، ومحصنون بروادع دينية وأخلاقية واجتماعية تجعلهم في منأى عن أي انحرافات خطيرة ، كمعاقرة الخمر ، وتعاطي المخدرات ، وممارسة العنف . حتى التدخين قلمّا ينتشر في أوساطهم " .

ويفسّر التقرير هذه الحالة بتماسك العائلة وانصياع الأطفال إلى أوامر آبائهم ونواهيهم، وإيمانهم بالوازع الديني الذي نشؤوا عليه منذ الصغر.

حدّثني صديق كان يعمل طبيباً في الولايات المتحدة عن محاضرة ألقتها زوجة زميل له في مكان عام حول تربية الأولاد في الإسلام، وحضرتها نساء أمريكيات، ما كان منهن إلاّ أن واصلن الاتصال بها عبر الهاتف لأخذ المزيد من المعلومات حول وسائل التربية الإسلامية التي تحفظ الأبناء، من دون أن يدركن أن لهذه التربية أجواءها التي لا بد أن تتوفر داخل الأسرة، تبدأ القصة من **مصطلح الأسرة أو العائلة** ذلك الذي بدأ الغرب يعي أهميته على نحو غير مسبوق بعدما أصابه من أمراض اجتماعية فتاكة. وقد افتتح الرئيس الأمريكي بوش بعد صدور التقرير المشار إليه موقعاً على الإنترنت يتضمن إعادة تأهيل لبرنامج عائلي كانت وزارة الصحة قد أطلقته عام ٢٠٠٠م بهدف تطبيق شعار: " **طفل سعيد عائلة سعيدة** ".

بحسب تقرير تم نشره في جريدة (لوموند) الفرنسية (كانون أول ٢٠٠٣م) فقد ذكرت إحصائية أجرتها منظمة اليونيسيف حول الحمل غير الشرعي للفتيات القاصرات في الشرع - والإحصائية لم تشمل دول أوربا الشرقية - ذكرت أن مليوناً ومائتين وخمسين ألف فتاة قاصرة تحمل في كل سنة في الدول الغربية، حوالي نصف مليون منهن يجهضن، والأخريات يصبحن أمهات قاصرات.

كشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة (جيفيس) في هامبورج ونشرت نتائجه في شهر يناير ٢٠٠٤م أن أربعاً من بين كل عشر سيدات متزوجات (٤٠%) في ألمانيا يقمن علاقات غير مشروعة مقابل ٥١% من الأزواج.

في تقرير نشرته صحيفة (لوموند) حول أوضاع المرأة عام ٢٠٠١م ذكر أن كل دقيقة تمر تُضرَب خلالها أربعُ نساء على الأقل في الولايات المتحدة فيما تُغتصب ٧٠٠ ألف امرأة كل عام وفي الغالب من مقربين منهن ، وفي فرنسا تعاني ٢ مليون امرأة من عنف الأزواج ، وحوالي ٤٠٠ يفقدن حياتهن من جراء عنف الرجل .

في بريطانيا يولد ٧٠% من الأطفال خارج مؤسسة الأسرة وقد كان لافتاً للنظر تركيز رئيس الوزراء البريطاني (بلير) على (قيم العائلة) في حملته الانتخابية ، حتى وصل الأمر حد اعترافه بضرب أبنائه حين يخطئون وهي اللغة المرفوضة في المجتمع البريطانيّ الذي يلقّن الأطفال منذ السنوات الأولى رقم هاتف " قسم الشرطة " للاتصال إذا تعرضوا للضرب من آبائهم أو أمهاتهم ! .

بلير تقدم خطوة أخرى حين بادر إلى إنجاب طفل رابع في حالة غريبة على المجتمع البريطاني ، وطالب بأن يعطى الرجل إجازة إنجاب مثل إجازة الأمومة للوقوف إلى جانب زوجته بعد الولادة .

خلال موجة الحر التي اجتاحت أوربا صيف عام ٢٠٠٣م توفي حوالي خمسة عشر ألف مسنّ في فرنسا وحدَها . وكلمة مسنّ هنا قد تشير إلى ذكَر في ظاهرها لكنها تشمل الإناث بالطبع . أحد المسنّين الفرنسيّين كان تعبيره رائع الدلالات ومدججاً بالحكمة حين قال : " إن كارثة بهذا الحجم كانت ضرورية حتى يكتشف الفرنسيون حقيقة أنانية مجتمع صنعوه ، كيلا يكون فيه شأن إلاّ لمرحلة واحدة من مراحل الإنسان العمريّة ، وكأن قدر الإنسان أن يعيش شاباً ، وشاباً دائماً " .

في إحدى الصحف الأردنية خلال عام ٢٠٠٣م كتبت سيدة اسمها : (سحر أبو غنيمة) مقالاً في سياق الجدل حول قضية الخلع . ذكرت فيه كيف كان ابنها وابن أسرة باكستانية في الولايات المتحدة الوحيدين اللذين يعيشان مع أم وأب بين أبناء الصف . أما الباقون فلا يتمتعون إلا بأب أو أم فقط ، بسبب شيوع ظاهرة الطلاق أو الانفصال فضلاً عن الإنجاب خارج إطار الزوجية . (طبعاً من دون اعتراض على حق الخلع فهو من الشرع الإسلامي لكن مع تقييده) .

في ضوء ذلك كله يمكن القول إن حديث المطالبين بحقوق المرأة في الواقع العربي والإسلامي وفق النسق المعمول به في الغرب إنما ينطوي على جهل فاضح بحقيقة الأوضاع القائمة هناك فضلاً عن عدم إدراك ذلك الفارق بين دور الدولة في المجتمع الأمريكي والأوربي وعلاقتها بالناس ، وبين دورها في معظم دولنا ، ولذلك فإن تنفيذ مطالبهم بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات سيؤدي إلى امتهان لكرامة المرأة من جهة ، وتفكيك للبنية الأسرية التي هي النواة الصلبة التي تحفظ على مجتمعاتنا أخلاقها وتماسكها ، فكيف ذلك ؟ .

في الغرب تتمتع المرأة بكثير من الحرية والمتعة في سنوات الشباب ، لكنها ما إن تنقضي تلك المرحلة حتى تغدو رهينة التجاهل والمعاناة ، وأوضاع العمل المتعبة في كثير من الأحيان ، فالخيانة الزوجية إذا بقيت متزوجة تصبح جزءاً من حياتها ، أما أولادها فيتركونها حالما يكبرون ، وقد يتذكرونها ببطاقة في عيد الأم ، وقد لا يفعلون ، ولا تسأل بعد ذلك عن وحدتها في الشيخوخة .

أما في الشرق الأوسط فهي تحصل في الغالب على زوج وحدَها ، ودفء أسري مع الأولاد ، واحترام كزوجة وكأم ، وحتى كجدة ، أمّا وهي بنت فهي مصونة ، سواء عملت أم لم تعمل .

ثمت استثناءات بالتأكيد ، ولكنها لا تغير القاعدة العامة ، وغالباً ما يكون اضطهاد المرأة نتاجاً لحالات الفقر التي تصيب الرجال والنساء معاً ، بل ربما قهرت الرجال أكثر . ولنتخيل الموقف لو قمنا بتطبيق النموذج الغربي في علاقة الرجل بالمرأة ، ذلك القائم على الشراكة في الحقوق والواجبات ، في هذه الحالة على البنت أن تخرج للعمل حال وصولها سن البلوغ ، وأن تشارك في المصروف كزوجة . وإذا تذكرنا معادلة السوق الشائعة حيث الاستغلال البشع للرجل والمرأة معاً ، ومعها الأوضاع الاقتصادية الصعبة وشيوع البطالة ، فسندرك أية معاناة ستصيب المرأة ، وأي تفكك سيصيب الأسرة ، وما تأثيرات ذلك كله في أحوال الفقر والبطالة في بلاد تعاني أكثرها هذه المشكلة أصلاً ؟! .

حال المرأة في ضوء ذلك سيكون أكثر بؤساً من الغرب بكثير ، ذلك أن بإمكان الدولة في الغرب ، وبسبب قدرتها الاقتصادية أن توفّر عملاً للمرأة ، وإذا لم تجد فبإمكانها أن تتقاضى إعانات العاطلين عن العمل ، ومن خلال الدولة يمكنها الحصول على مسكن ، وبالطبع فإن أغلب دولنا لا يمكنها توفير ذلك ، حتى ولو أرادت ، بسبب ضآلة الإمكانات .

والنتيجة هي فقدان المرأة لامتيازاتها الأسرية كبنت وأخت وزوجة وأم وجدة ، فيما لن تقدّم لها الدولة ما يتوفر لمثيلاتها في الغرب .

إن النمط الغربي في التعامل مع المرأة لا يناسب واقعنا العربي والإسلامي ، لا من زاوية اقتصادية ، ولا من زاوية أخلاقية واجتماعيّة ، وهو يضرب إنجازات تتحقق لها ، تتمثل في ذلك الدفء الأسري ، الذي تحصل عليه بنتاً وزوجةً وأماً وجدةً ، وهو ما تتمناه نساء الغرب ، لاسيما حينما نستثني سنوات اللذّة والشباب .

لنأخذ هذه الشهادة المهمة التي أوردها الباحث الدكتور شوقي أبو خليل في كتاب له بعنوان " تحرير المرأة ممن " وهي للقاضية السويدية : (برجيدا أولف هامر) أوردتها ضمن دراسة عن مشكلات المرأة الشرقية أعدتها بتكليف من الأمم المتحدة ، وفيها أكدت أن المرأة الشرقية في قطاعات كثيرة وبارزة من البلاد العربية التي زارتها أكثر حرية من المرأة السويدية ، فالمرأة العربية تمارس وضعاً ينتمي إلى القداسة لا إلى العبوديّة ، أمّا المرأة السويديّة فقد ذاقت الأمرَّيْن لكي تنال حرّيّتها ومساواتها بالرجل ، ولم يتحقق لها ما تريد إلا بعد أن جرّدتها قوانين بلادها من صفاتها الأنثويّة لتجعل منها كائناً أقرب إلى الرجل .

كيف تقارَن رفاهية الفتاة المنحصرة في سنّ معينة في الغرب بوضعها في مجتمعاتنا الإسلاميّة ، حيث هي محروسة بنتاً وأختاً وأماً وجدةً ، وحيث تزداد احتراماً وتقديراً كلمّا كبرت ، فيما كان كل الحنان لها في الصغر ، على عكس ما هو حاصل هناك ؟ .

والحال أن من العبث التعامل مع المرأة بوصفها زوجة فقط ، فيما هي تعيش الأوضاع الأخرى في ٧٠٪ من الحالات ، وبذلك يغدو هدم

بنيان الأسرة هو الهدف ، وبالطبع تحت دعوى تخليص المرأة من ظلم الرجل ، لكأننا أمام معركة محتدمة بين رجل ظالم يريد الإبقاء على زوجة تكرهه ، وامرأة مظلومة تريد الخلاص بأيّ ثمن .. هل هذه هي الصورة الحقيقية الغالبة لواقعنا الاجتماعي ؟!.

انظر في الجانب الآخر إلى أولئك المسنّين الذين تزداد نسبتهم في المجتمع الأوربي الآخذ في الشيخوخة وما يعيشونه من تجاهل وحرمان وعقوق ، حيث يقضي كثير منهم في منازل العجزة ، أو في شققهم الصغيرة دون أن يدري بهم أحد ، لولا رائحة الجثث المنتنة .. ألا تثير قصة المسنّين الفرنسيّين مشاعر أيّ إنسان سويّ .؟

لنقارن ذلك بما يقدّمه الإسلام للإنسان سواء أكان امرأة أو رجلاً ، في صغره ، وحيث هو ، ابن أو بنت ، وفي شيخوخته حيث هو ، أم أو أب أو جدة أو جد ، ونتذكر قول الله عز وجل : ﴿ ... إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ ﴾ الإسراء .

نتذكّر ذلك كله في ضوء ما نلمسه من هجمة غربيّة محمومة لنقل مسار المرأة والأسرة لديهم إلى ديارنا ، ليس حبّاً بنا ولا رأفة بنسائنا ، ولا من أجل تحديثنا ، بقدر ما هو لضرب أسّ تماسك مجتمعاتنا ، ممثّلاً في هذه البنية الأسريّة الرائعة ، التي لولاها لازددنا فقراً على فقرنا ، ولضاعت الأخلاق ، وضاع المجتمع ، ولما استطعنا أن نصمد في فلسطين أو في العراق ، بل في الحالات المشابهة ، ناهيك من مواجهة النكبات والويْلات .

إن المشكلة مع أنصار تحرير المرأة وأدعياء الحداثة هي في اعتبارهم أن دور المرأة في الحياة الأسرية لا صلة له بالإنتاج ، وإنما هو بطالة بكل ما في الكلمة من معنى ، أما نحن فنراه إنتاجاً حقيقياً حتى من الزاوية الاقتصادية ، فضلاً عما يوفره من دِفْء اجتماعيّ وأسريّ واجتماعيّ ، لا يقاس بالمال . كما يحول دون مزيد من الفقر والبطالة ، واستنزاف جسد المرأة في أعمال السوق الحرة التي لا ترحم .

لسنا بالمطلق ضد عمل المرأة غير أن هذا العمل ليس ترفاً ، أو تقليلاً من شأن عملها الأسريّ ، بقدر ما هو حاجة مجتمعيّة أو أسرية تقدر بقدرها ، ولنسأل : كم من النساء يعمل لذات العمل ، وليس بحثاً عن مساعدة الزوج أو الأسرة ؟ ألسن أقلّيّة ، فيما الأغلبيّة تتمنّى أن يكفيها الزوج عناء الخروج إلى العمل ، كي تتفرّغ لتربية الأبناء ، وتأمين الضروريات ، وإسعاد الحياة الأسريّة من خلال التكافل والتعاون ، والتساكن وحسن الخلق .

الأسرة هي حصننا الاجتماعيّ ، وأدْعياء الحداثة يريدون تحطيم هذا الحصن ، ليتركونا في العَرَاء ، وهو ذات ما يريده الغرب إلاّ إذا كان هناك من يعتقد أنّ مؤسّسات العون الأمريكيّ تسعى إلى النهوض بمجتمعاتنا .!

من المؤكّد أن لدى التشريع الإسلاميّ قدرة رائعة على صناعة مجتمع متماسك ومتآلف ، يعلي من شأن الأخلاق والقِيَم الرفيعة ، ويحفظ الإنسان جنيناً وطفلاً ، وشاباً وبالغاً وكهلاً ، إلى جانب إعلائه لمبدأ التوازن بين عالم الروح وعالم المادّة .

إنّ هذه العودة أو لِنَقُلْ : محاولة العودة في عالم الغرب إلى قيم العائلة ، والبحث عن أسس جديدة ، لصياغة مجتمع متوازن ، يعلي من شأن الأخلاق، إنما تمنح دفعة مهمة لدعاة الإسلام في الغرب والشرق ، وللمسلمين العاديين ، لكي يتقدموا خطوات إلى الأمام في حملهم لرسالتهم ، وتقديمها بوصف الرسالة القادرة على إنقاذ الإنسان مما هو فيه من شقاء ، على رغم ما حقّقه من تقدّم تقنيّ على مختلف الصعد ، ومن ثمّ الانطلاق لإزالة ما يشوب علاقاتنا الأسريّة من تقاليد بالية لا علاقة لها بالإسلام ومناهضة الظلم بكل ألوانه ، ورفض التعسف بكل أشكاله .. فالإصلاح حيثما كان ضرورياً لا يكون إلاّ من خلال المرجعية الإسلاميّة ، وليس من خلال الاقتداء بالغرب حيث تنتهي أسرنا إلى الدمار .

لقد آن الأوان لكي تتوقف لعبة الانبهار بكل قيمة يتبناها الغرب أو الشرق ، كما حصل مع الاشتراكية ، أو الرأسماليّة ، أو العولمة إلى غير ذلك ، وأن يجري التركيز على روح التشريع وقدرته على التعامل مع معطيات العصر [(١)] .

وكتبت السيّدة أميمة أحمد الجلاهمة في العدد نفسه من مجلّة المعرفة : (**أعيش عزّاً لم تدركيه**) : لن أحدد رسالتي هذه بشخص معين ، بل بتلك السيدة ! الغربية التي تسعى جاهدة إلى إصلاح ما تظنّ أنّه فاسد ، السيدة التي تقضي أيامها ولياليَها تفكّر .. تحلّل .. تناظر .. وتقنّن اعتقاداً منها أننا كنساء سعوديات نقبل العيش في محيطها ، لتلك السيدة أكتب ..

---

(١) - مجلّة المعرفة العدد /١٠٩/ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ .

للتي تريد تعميم فكرها وأسلوب حياتها ، ولو بالإكراه ، لمن اعتقدت أنّ حالها أفضل ، أو أنّنا مقيّدات ، أو أسيرات في مجتمعنا ، لها دون غيرها أكتب .. وأقول إن فاقد الشيء لا يمكن إعطاءه ، فحياتك اليومية في عرفنا سجن مظلم ، معاناتك نرفض معايشتها ، وحقوقك التي امتلكتها بعد طول عناء تجاوزناها نحن بمراحل عديدة ، بفضل من الله سبحانه ، ولقد وجد فينا نقص ، وهو أمر ممكن ، فلن نسعى إلى علاج يرجعنا إلى الوراء ، ويذلّنا بعد عزّ ، لن نقبل أن نقف موضع قدمك ، لن نقبل أن يكون مظهرنا الخارجي مفتاح قبولنا الاجتماعي ، هل نقبل أن يعلن أحد المسؤولين عن التوظيف أن جمال المرأة أهمّ العناصر التي يجب أن توفرها في المتقدمة للعمل .؟ هذا ما أعلنه مدير مكاتب التوظيف في نيويورك ، فقد قال : إنّ الجمال أهمّ صفة يجب توفرها في المتقدّمات للعمل ، معقّباً على ذلك بقوله " إنّ كلّ مهارة يمكن أن تكتسبها المرأة بمرور الوقت ، أمّا الجمال فإمّا أن تحصل عليه من البداية ، وإما ... " .!!

ولن يفكّر أحد خبرائنا في تبرير عمليات تجميل النساء إرضاءً لنزوات صاحب العمل ، كما صرّح أحدهم في بريطانيا عام ١٩٩٨م بقوله : " إنّ المرأة التي تنفق ألفي جنيه استرليني في عمليّة تجميل ، تستثمر أموالها جيداً ، فهي تعرف أنها ستكسب من الوظيف أضعاف هذا المبلغ " .!!

ولن نقبل أن نعامل كالقاصرات ، فيحجر على ممتلكاتنا الخاصة .!!

ألم ينصّ القانون المدنيّ في فرنسا ، ولعهد قريب " أنّ القاصرين هم الصبيّ والمجنون والمرأة " .؟ ألم تكوني ممنوعة في فرنسا بلد الأناقة والعطور من فتح حساب بنكيّ خاصّ بك .؟ ألم يبق هذا حالك إلى عام ١٩٦٨م .؟ ألست تعانين إلى اليوم فروقات شاسعة وظالمة ، من محيطك

العمليّ ، ألا تقدّر أمريكا ـ وغيرها من الدول التي تنتهج منهاجها ـ الرجل الذي يملك مؤهّلاتك نفسها ، ويقوم بعملك نفسه ، تقديراً معنويّاً وماديّاً يفوقك بكثير ، لا لذنب اقترفته يداك ، بل لكونك امرأة ، لا أكثر ولا أقل .!؟ أنا يا سيّدتي ! لا أعامل في بلادي كالقاصر ، أنا في بلادي لا أجبر على تغيير ملامحي إرضاءً لرب العمل ، أنا في وطني أنال مقابل عملي كما ينال الرجل الذي يملك مؤهلاتي نفسها ، ويقوم بالعمل نفسه .

أنا يا سيّدتي أعيش عزاً لم تدركيه ، ولم تذوقي طعمه ، وحسبي أن أستشهد بكلام (غوستاف لوبون) الرجل الذي نال منك الحظوة ، ومن قومك التقدير ، الرجل الذي تحدّث عن موقف الإسلام مني كامرأة ، فأنصف الدين الذي تدين به بلادي ، وتعيش تحت رايته ، ولا نقبل له بدلاً ، الدين الذي نأمل أن تدركي بفطنتك سموّه وعظمته ، فتنصفيه ـ على أقل تقدير ـ بدل الهجوم عليه ، وعلى هذا الوطن الذي ارتضاه دستوراً ، لقد قال (غوستاف لوبون) : " إن الإسلام كان ذا تأثير عظيم في حال المرأة في الشرق ، والقرآن قد منح المرأة حقوقاً إرثيّةً ، بأحسن مما في أكثر قوانيننا الأوربية " .

ولأنّ استقلالك الماديّ يا سيّدتي ، أمر جاهدت وقدّمت الكثير للحصول على القليل منه ، اخترت التوقّف معك عندما وصل النساء السعوديات وغيرهن في المملكة العربية السعودية ، الوطن الذي ارتضى الإسلام دستوراً ، الوطن الذي لن نقبل له ، ولدستوره بدلاً " [1] .



(١) ـ الكاتبة أميمة أحمد الجلاهمة بمجلّة المعرفة العدد /١٠٩/ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ .

الفصل السابع

أصداء الدعوة إلى تحرير المرأة وإلغاء التمييز بينها وبين الرجل

تمهيد :

الدعوة إلى تحرير المرأة وإلغاء التمييز بينها وبين الرجل أطلقت في الغرب ، وقامت عليها ثقافتهم ونظامهم ، وطبيعة علاقاتهم ، وتردّدتْ أصداؤها في الشرق من أدناه إلى أقصاه ، على أيدي أناس من أبناء جلدتنا ، ويتكلّمون بألسنتنا ، ولكنّهم بهرت عقولهم ، وسُبيت قلوبهم بتلك الدعوات القادمة من هناك ..

لقد صادفت تلك الدعوة من أبناء جلدتنا قلوباً خاويةً فتمكّنت ، فحملت لواء تلك الدعوة بغير وعيٍ ولا تمييز ، وتبعت ما جاء عن الغرب حذو القُذّة بالقُذّة .. وأثّرت في مجتمعات المسلمين بغفلة من أهل العلم والدعاة بنسبٍ متفاوتة ، ولكنّ تأثيرها سرعان ما اضمحلّ وتلاشى ، وذهبت به الأيّام ، كما يذهب بسواد الليل نور النهار .. على الرغم ممّا تحظى به تلك الدعوات من دعم خارجيّ وداخليّ .. وصدق الله العظيم : ﴿ .. فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴿١٧﴾ ﴾ الرعد .

ولعلّ من النماذج المعاصرة الصارخة الدلالة على ما نقول : تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام ٢٠٠٢م ، وما يعقد من مؤتمرات العدوان على شرع الله ودينه ، ويحظى برعاية منظّمات دوليّة ، ودعمها المادّيّ

والمعنويّ .. وكان من واجبها ألاّ تتدخّل فيما يخصّ أديان الأمم والشعوب وخصوصيّاتهم الفكريّة والثقافيّة ، لأنّ ذلك يجعلها محلّ الشكّ والريبة ، ويعطّل عليها أداء رسالتها .. ونكتفي في هذا الفصل بعرض هذين النموذجين :

النموذج الأوّل : وقفات مع تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام ٢٠٠٢م : إنّ تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام ٢٠٠٢م كتب بأيدي عرب متغرّبين ، لم يذكروا الله فيه قليلاً ولا كثيراً ..

يقول تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام ٢٠٠٢م : " **إنّ تمكين المرأة جانب حاسم من جوانب حرّيّة الإنسان** ، وبتطبيق مقياس تمكين المرأة ، المعتمد من قبل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ ، يتكشّف بوضوح أنّ البلدان العربيّة تعاني من نقص لافت للنظر في تمكين المرأة ، وتأتي المنطقَة العربيّة في المرتبة قبل الأخيرة بين مناطق العالم ، حسب مقياس تمكين المرأة ، ولم تقلّ عنها إلاّ أفريقيا جنوب الصحراء ..

وينبغي ملاحظة أنّ البلدان العربيّة حقّقت نجاحاً هامّاً في تعليم البنات ، مع أنّ نسبة التحاق البنات في المراحل الدراسيّة لا تزالُ متدنّية نسبيّاً ، وخاصّة في التعليم العالي .. ويعود تدنّي القيم على مقياس تمكين المرأة في البلدان العربيّة إلى محدوديّة مشاركة النساء في المنظّمات السياسيّة " .

ويعرّف التقرير في الحاشية مقياس : " تمكين المرأة " فيقول :

" يقيس المؤشّر مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصاديّة والمهنيّة والسياسيّة باستخدام مؤشّرات متوسّط الدخل للفرد ، ونسبة النساء في الوظائف المهنيّة ، وحصّة النساء في مقاعد البرلمان على التوالي " [(١)] .

---

(١) - ص/٢٦/ .

فانظر كيف يتجاهل هذا المؤشّر الغربيّ ، الوظيفة الفطريّة للمرأة ، ألا وهي الأمومة ، والمسؤوليّة الأولى ألا وهي رعاية الطفولة ، وتلبية احتياجاتها الفطريّة الأساسيّة ، ولا يقيم لذلك أيّ وزنٍ أو اعتبار .. وأثراً عن هذا المنطق الغربيّ المتخلّف ، الذي لا يمثّل واقع المرأة العربيّة المسلمة ، ولا توجّهاتها وطموحاتها ، فقد وُضعت المرأة العربيّة قبل أدنى سُلّم الرقيّ الحضاريّ بدرجة .!

إنّ لسان حال المرأة العربيّة المسلمة ليقول لهؤلاء : اكتبوا تقريركم لأنفسكم ، وصنّفوا ورتّبوا مَا شئتم .. فنحن في غنىً عن هلوساتكم وأوهامكم .. بل إنّ هذا التقرير يتجاهل من أوّله إلى آخره تلك الوظيفة الفطريّة للمرأة ، ولا يرى تنمية ذات أثر أو قيمة ما لم تكن وفق المقاييس الغربيّة ، ومبادئها التي هي محلّ انتقاد من عُقلاء القوم ومفكّريهم ، قبل أن تكون مرفوضة من قبلنا .. يقول التقرير تحتَ عنوان :

" **التنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرّضة للخطر** : إنّ عدم المسَاواة بين الجنسين يشكّل أكثر مظاهر الإجحاف تفشّياً في أيّ مجتمع ، لأنّها تؤثّر عمليّاً على نصف عدد السكّان ، **وقد تحقّق في السنوات الأخيرة بعض التحسّن الكمّيّ في بناء قدرات المرأة ، فعلى سبيل المثال أظهرت البلدان العربيّة تحسّناً في تعليم الإناث أسرع منه في أيّ إقليم آخر ،** فقد تضاعفت معدّلات معرفة النساء بالقراءة والكتابة ثلاث مرّات منذ عام / ١٩٧٠/ م ، وازدادت معدّلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائيّة والثانويّة بأكثر من الضعفين ، **إلاّ أنّ هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعَايير الاجتماعيّة المتحيّزة ضدّ المرأة .؟! ، التي تشدّد على نحو حصريّ على الدور الإنجابيّ للمرأة ، وتعزّز اللامساواة بين الرجل**

والمرأة في مختلف نواحي الحياة ، ونجم عن ذلك أنّ أكثر من نصف النساء العربيّات لا يزلن أمّيّات ، وأنّ معدّل وَفَيات الأمّهات أثناء فترة الولادة في المنطقة هو ضعف معدّلها في أمريكا اللاتينيّة والكاريبي ، وأربعة أضعاف معدّلها في شرق آسيا " .

أين تلك المواقف والمعَايير الاجتماعيّة المتحيّزة ضدّ المرأة .؟ التي تشدّد على نحو حصريّ على الدور الإنجابيّ للمرأة ، ولا أظنّ في مجتمعاتنا نسبة ذات بال تحصر دور المرأة في الإنجاب فحسب ، **وتعزّز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة .. ولاحظ التناقض الواضح بين أوّل هذه الفقرة وآخرها ..**

وما المعَايير الاجتماعيّة المتحيّزة ضدّ المرأة .؟ التي يتحدّث عنها التقرير .. **وما الذي فرضها على الناس .؟!** أم أنّه يعني الأحكام الشرعيّة التي فرضها الله تبارك وتعالى على عباده رجالاً ونساء ، والالتزامُ بها جزءٌ من عبوديّتهم لله تعالى .؟! إنّ البلاء بكلام هؤلاء أنّهم يجمجمون ولا يُفصحون ، ويَلْحنون بالقول ولا يصرّحون ..

" كما تعاني النساء في بعض البلدان من عدم المساواة في المواطنة ، وفي الحقوق القانونيّة ، التي غالباً ما تتجلّى في حرمانها من حقّها في التصويت والانتخاب .. ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربيّة من خلال المشاركة السياسيّة والاقتصاديّة هي الأقلّ في العالم ، كما يتّضح من النسبة المنخفضة لتمثيل المرأة في المجالس التشريعيّة ، ومجالس الوزراء ، وفي اليد العاملة ، وفي الميل لتأنيث البطالة ، وتعاني المرأة أيضاً من عدم المساواة في الفُرص ، وهو ما يتّضح من الوضع الوظيفيّ والأجور ، **ومن التمييز الوظيفيّ القائم ضدّ المرأة** ، ولابدّ أن يعاني المجتمع ككلّ إذا

تعطّلت نسبة كبيرة جداً من أعضائه القادرين على الإنتاج ، فينخفض دخل الأسرة فيه ، وتتدنّى مستويات معيشتها .

" يبلغ عدد الأمّيين من بين البالغين حوالي / ٦٥/ مليوناً ثلثاهما من النساء " (١) .

ويقول التقرير أيضاً : " .. لكنّه لا يزال هناك فجوات هامّة في القدرات الإنسانيّة في البلدان العربيّة ، **وأكثر هذه الفجوات وضوحاً بقاء المرأة العربيّة على هامش الفعاليّات المجتمعيّة ، وبخاصّة الاقتصاديّة منها والفكريّة والقيَاديّة** ، ولما كان عدد النساء في أيّ مجتمع يساوي نصف عدد سكّانه ، أو أكثر فإنّ إهمال قدراتهنّ هو بمثابة تعطيل نصف إمكانيّات البلد ، وممّا يفاقم الوضع أنّه وحتّى حينما تعمل النساء في الميدان الاقتصاديّ فإنّهنّ يعانين من نقص استثنائيّ في الفرص ، الذي يظهر في تدنّي الوضع المهنيّ والأجور ، **والفصل المهنيّ على أساس نوع الجنس ، إضافة إلى حواجز أخرى** .؟! وتمنع هذه الدول الاندماج الكامل للمرأة في الحياة الاقتصاديّة والفكريّة في بلدها .

المرأة المسلمة الراقية علماً وفكراً ، ومَنصِباً سياسيّاً ، لا يدافع عنها ، ولا يعترف لها بحقّ ، ما دامت تمارس حقّها في التديّن ، وتلتزم أمر ربّها ، وما أمر عضو البرلمان مروة القاوقجي .. وقانون منع الحجاب في فرنسا عنّا ببعيد .. فأين دَعاوَى الحرص على تعليم المرأة والدفاع عن حقوقها .؟

" وستؤدّي السياسات والقوانين التي تستطيع أن تحرّر المرأة في البلدان العربيّة إلى نتائج إيجابيّة على النموّ الاقتصاديّ ، والتلاحم الاجتماعيّ .

---

(١) - تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام ٢٠٠٢م ص/٣/ .

" ويشوّه استمرار عمل الأطفال إمكانيّات التوظيف الأمثل للقدرات الإنسانيّة في الأجل المتوسّط ، فعمل الأطفال منفّر أخلاقيّاً ، وسيّء اقتصادياً ، ثمّ إنّ هذا النوع من الاستغلال هو أوّلاً وقبل كلّ شيء انتهاك لحقوق الطفل ، التي أجمع عليها العالم بأسره ، وهو يحرم الطفل من التعليم الصاقل للمهارات ، ويحدّ بالتالي من آفاق إسهام الطفل أو الطفلة في قوّة العمل مستقبلاً "[1] .

النموذج الثاني : مؤتمرات العدوان على شرع الله ودينه ، وما يبيّت فيها من مؤامرات :

لقد استطاعت قوى الغرب الباغية أن تجعل شعوب الأرض ، وبخاصّة أمّة الإسلام تعيش في دوّامة المؤتمرات الإقليميّة والدوليّة ، التي يراد من ورائها اختراق الأمّة ، وفرض ثقافة الغرب وهيمنته ونمط حياته ، وطمس هويّة الأمّة العقديّة والثقافيّة ، ونهب خيراتها وثرواتها ، وجعلها تابعاً لا وزن لها ، ولا إرَادة .. فلا يكاد ينفضّ مؤتمر ، ويصحو الناس من بلاءات طرحه ومراوغاته حتّى يعلن عن مؤتمر آخر .. وقد أعدّت له العدّة ، وأخذ له كامل الأهبة ، وتبدأ رحلة الأمّة من جديد مع دوّامة أخرى .. وتحت تسميات شتّى ، والأهداف واحدة ..

فلم يكد يختتم منتدى بيروت ، الذي نظّمته اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا " إسكوا " التابعة للأمم المتّحدة ، وجاء بعنوان : " عشر سنوات بعد مؤتمر بكّين " ، وذلك لتقويم وضع المرأة العربيّة بعد عشر سنوات من مؤتمر بكّين ، حتّى جاء مؤتمر إقليميّ آخر ، تمّ تنظيمه

---

(١) - المرجع السابق ص/٩٤ .

تحت رعاية الأمم المتّحدة ، في إمارة دبي ، يـوم ٨ آذار ٢٠٠٤ م ، وكـان عنوانه : " المؤتمر السـادس للسـيّدات : القيـادة الطريـق الوحيـد لنجـاح السيّدات " .

وهذه المؤتمرات كلّها تدور حول مصـطلح " تمكـين المـرأة " ، وهـو المصطلح الذي ورد في وثيقة بكّين عن المرأة ، والترجمة الحرفيّة الصحيحة لهذا المصطلح في نصّ الوثيقة تعني : " تسلّط أو تسيّد المرأة " .

" وتمكين المرأة " وفق أدبيّات الأمم المتّحـدة ومقرّراتهـا ، وبخاصّـة وثيقة بكّين وغيرهـا يقصـد بـه : المسـاواة التامّـة بـين الرجـل والمـرأة في الشؤون الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة ، ثمّ تسليم زمام القيـادة لهـا في كلّ شؤون الحياة [1] .

وتدور هذه المؤتمرات حـول فـتح الطريـق أمـام الحرّيّـة الجنسـيّة ، وضمان حقّ الإجهاض الآمن كما يدّعون ، وإلغاء مفهـوم تمـايز الأدوار بين الرجل والمرأة ، وازدراء الأمومة ، واعتبار العمل المنزليّ بطالة ، لأنّه دون مقابل ماديّ ، وتدمير الأسرة ، كأساس يقوم عليه المجتمع الإنسـانيّ ، بالسماح بحرّيّة الشواذّ جنسيّاً ، والاعتراف بزواجهم ، وتكوين أسر لهم ، تقوم على التبنّي .. وغير ذلك من المبادئ الضالّة ، والأفكار الهدّامة ..

ولم يقتصر الأمر على تجنيد منظّمات الأمـم المتّحـدة لتحقيـق هـذه الأهداف ، بل تنوّعت الضغوط الدوليّة ، وجنّـدت العلاقـات السياسـيّة والاقتصاديّة ، وآخرهـا مبـادرة الشـرق الأوسـط الكـبير ، الـتي طرحهـا الرئيس الأمريكيّ بوش ، لتحويل تلك التوصيات إلى أوامر يجب تطبيقها ،

(١) - مجلّة المجتمع العدد /١٦١١/٧جمادى الآخرة ١٤٢٥ هـ ص/٣٢/ .

وسيتمّ مراجعتها ، ومحاسبة الدول عليها في آذار / ٢٠٠٥/ المقبل ، ومن ثمّ سيتمّ معاملة الدول على أساس مدى التزامها بتطبيق تلك الأوامر ، وسيتمّ الربط بين تقديم المعونات الاقتصاديّة ، ومدى التقدّم في الالتزام بتطبيق تلك المقرّرات [1] .

وما الهجوم الضاري على كلّ ما هو إسلاميّ بدءاً من الجمعيّات الخيريّة ، والأعمال الإغاثيّة ، والهيئات الدعويّة ، والمدارس الدينيّة ، ومناهج التعليم ، وقوانين الشريعة ، وقيم الإسلام ومبادئه .. إلاّ تمهيد لطريق هذه المقرّرات ، لأنّ دعوة الإسلام ، وكلّ ما يتّصل به من عمل جادّ ، تشكّل العقبة الكؤود ، والعائق الأكبر أمام تنفيذ مقرّرات بكّين ..

وإمعاناً في الإصرار على تنفيذ هذه المقرّرات فقد تمّ استثناء بند الإصلاح السياسيّ من مبادرة الشرق الأوسط الكبير ، مقابل الالتزام بتغيير ثقافة المجتمعات العربيّة والإسلاميّة وهويّتها ، وذلك بتحقيق الانقلاب في ثلاثة مجالات : التعليم ، والقضاء ، والمرأة ..

والأسف كلّ الأسف أن تكون الأيدي المنفّذة ، والأدوات المستخدمة من هم من جلدتنا ، ويتكلّمون بألسنتنا .! ولله الأمر من قبل ومن بعد .. ولن نجد في هذه المناسبة ما نعظ به أنفسنا وقومنا مثل قول الله تعالى : ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ البقرة .

---

(١) - المرجع السابق .

وجاء في افتتاحية العدد/ ١٥١/ ربيع الأول ١٤٢١هـ ، من مجلّة البيان : " المؤامرة على المرأة المسلمة : منظمة العفو الدولية تدلي بدلوها ! " :

" تجتاح منطقتنا العربية في هذه الآونة حمى مسعورة تستهدف المرأة العربية في إسلامها بدعوى نيل حقوقها المهضومة ، ويدل التوقيت المتتابع والتشابه في الجزئيات رغم تباعد المواطن على أن هذه الحمى ما اجتاحت المنطقة بطريقة عفوية غير مقصودة ، وإنما هناك مطالب محددة ، ومخطط دولي محكم ، ربما نسجت خيوطه من مغازل توصيات مؤتمرات القمة الدولية ، في القاهرة وبكين وإستانبول والهند .

فمن الضجة حول قانون الزواج المدني في لبنان الذي أرادوا فيه هدم قيام الأسرة على أساس ديني ، إلى الضجة حول قانون جرائم الشرف في الأردن الذي لم يريدوا فيه الدفاع عن حق المرأة في الحياة بقدر دفاعهم عن حقها في التحلل والفجور باطمئنان ! إلى الضجة حول مرسوم قانون حقوق المرأة السياسية في الكويت ، إلى الضجة حول قانون الخُلْع والزواج العرفي في مصر الذي أرادوا به تفسيخ الأسرة المسلمة وتقنين الانحلال والفساد ، إلى الضجة حول قانون الأحوال الشخصية وخطة إدماج المرأة في التنمية في المغرب .. . وغيرها وغيرها ، نقاط متباعدة وخيوط متصلة تنسج شبكة جديدة يراد إيقاع المرأة المسلمة في براثنها .

وفي هذا السياق رصدت مجلتكم البيان خيطاً آخر من خيوط هذه الشبكة ولكن في نقطة بعيدة عن عالمنا العربي ، ربما لذلك يُعَدُّ أحدَ الحبال (أو الأحابيل) في شبكة هذا المخطط ؛ فقد انعقد يوم السبت الحادي عشر من شهر مارس (آذار) سنة ٢٠٠٠م الموافق ٤/ ١٢/ ١٤٢٠هـ برعاية منظمة العفو الدولية مؤتمر حول الحقوق

الإنسانية في الشرق الأوسط في معهد الدراسات الشرقية والإفريقية في العاصمة البريطانية لندن ، حضرته ثلة من الناشطات في مجالات العمل النسوي في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط .

افتتحت (كيت آلن) مديرة فرع المنظمة في المملكة المتحدة أعمال المؤتمر بالترحيب بالضيوف وتقديم المتحدثات .

وشاركت في الجلسة الأولى كل من : أسماء خضر (الأردن) ، أمينة المريني (المغرب) ، ناولا درويش (مصر) ، د . فاطمة العبدلي (الكويت) ، وأدارت الجلسة الدكتورة (لين ولشمان) من مركز القانون الإسلامي والشرق الأوسطي في معهد الدراسات الشرقية والإفريقية .

وتدل الأسماء العربية المذكورة على أحد أهداف المؤتمر غير المعلنة ، وهو زيادة تسخين (قضية المرأة) في المناطق الساخنة المشار إليها سابقاً ، إضافة إلى الصعود بها من الصفة المحلية والإقليمية إلى التدويل وتحريك الرأي العام (الغربي) لمساندتها وتأييدها ، وهذا ما طالبت به بالفعل بعض المحاضِرات كأمينة المريني التي طلبت الدعم من منظمات حقوقية وشخصيات سياسية ومن منظمة العفو الدولية ، وميرفت رشماوي التي تحدثت عن عالمية حقوق الإنسان باعتبار حقوق المرأة كما يطالبن بها ضمن هذه الحقوق ، وأشادت بمؤتمر بكين باعتباره تجربة رائدة ، كما أكدت على ضرورة حضور المرأة في المنظمات الأممية .

وهذا يجرنا إلى الحديث عن نقطة أخرى مهمة وهي حرص أصحاب المشروع التغريبي للمرأة على الاستقواء بأصحاب السلطة

والنفوذ لفرض توجهاتهم بالإرهاب المعنوي عبر تمرير مشاريع لقوانين وقرارات حكومية بطريقة مريبة ، كما حدث في البلاد المشار إليها ، إضافة إلى نموذجي تركيا و تونس ، وهذا الملحظ (فرض التوجهات بقوة القانون) كان قاسَماً مشتركاً في حديث المشارِكات في المؤتمر .

كما يدل اختيار مديرة الجلسة من (مركز القانون الإسلامي والشرق أوسطي) على اتجاه متنامٍ في (تكتيك) إدخال التوجهات الغربية حول المرأة إلى المنطقة العربية و (الشرق أوسطية) ، وهو اتجاه استخدم الإسلام (مطية) لحمل هذه التوجهات إلى شعوب هذه المنطقة باعتبار الإسلام هو الدين الشائع بين هذه الشعوب ونظراً لكونه لا يزال يشكل عامل تأثير و (حساسية) لديها ، وقد برز هذا الاتجاه في أحاديث معظم المحاضِرات في المؤتمر ، من خلال محاور طرح (إعادة تفسير الإسلام بما يتلاءم مع التوجهات الجديدة) ؛ فالأستاذة أسماء خضر (الأردن) عرَّجت على النموذج التونسي باعتباره حمل مفاهيم مختلفة للشريعة للقضايا نفسها محل البحث ، ثم طرحت تساؤلاً حول مدى وجوب معالجة هذه القضايا : من داخل الشريعة أم من خارجها ؟ وأجابت بأنه ينبغي معالجة الموضوع ضمن الأطر الشرعية وأنه يجب العودة إلى القرآن ، ثم طرحت مسألة نشوز المرأة التي تقرر العمل خارج المنزل دون موافقة زوجها ، والفتاة التي تريد الزواج دون موافقة أهلها ، وتحدثت عن العلاقة بين قانون الأحوال الشخصية وقوانين الأسرة مبرزة أن المرأة لا زالت بحاجة إلى إذن زوجها للحصول على جواز سفر وأنها تمنع من السفر دون موافقته .

و (التكتيك) ذاته استخدمته أمينة المريني (المغرب) حيث قالت : إن قانون الأسرة يؤثر عليه الفهم المخطىء لنصوص الشريعة ، وأكدت

على إمكانية تغيير هذا الواقع بفهم أكثر تطوراً للشريعة ؛ إذ يجب علينا القبول بواقعنا وديننا وأن يكون الإصلاح من داخلهما . ثم ذكرت أنه لأول مرة في المغرب وجدت حركة يسارية أيدت بشكل أوسع حقوق المرأة آخذة بتوصيات مؤتمر بكين ، وطالبت برفع السن الأدنى للزواج من ١٥ إلى ١٨ سنة ، وإلغاء تعدد الزوجات ، وحق المرأة في حضانة الأولاد إذا أرادت الزواج مرة أخرى ، وأوضحت أن هذا البرنامج لقي معارضة شديدة من الإسلاميين باعتباره مخالفاً للشريعة .

وفي إحدى حلقات العمل المسائية حاضرت البروفسور هالة أفشر (جامعة يورك) حول الحركة النسوية الإسلامية ، فأشارت إلى أنه من الممكن وجود نساء إسلاميات داخل الحركة النسوية ؛ فهؤلاء النساء يعتبرن أن الماضي كان مفتوحاً أمام المرأة (أم المؤمنين خديجة ـ رضي الله عنها ـ على سبيل المثال) فمنذ أربعة عشر قرناً تمتعت المرأة بحقوقها كاملة في الإسلام ، ولكنَّ قيماً كثيرة تلاشت بسبب سوء فهم النصوص ، كما أكدت على أن المعركة كانت دائماً (مع رجال الدين) ! باعتبارهم يناهضون المرأة بسبب سوء فهمهم للنص الشرعي ؛ فهم يعتقدون كما تقول أن المرأة كائن أقل من الرجل وعليه فهي غير مؤهلة نفسياً ودستورياً لتشغل منصب القضاء مثلاً ، وأردفت قائلة : إنه لا يوجد سبب على الإطلاق يجعل منصب القضاء حكراً على الرجال ، وخلصت إلى التأكيد على أهمية انخراط المرأة في التفسير والاجتهاد وإلى ضرورة عودة المرأة إلى الساحة وإعادة قراءة النصّ القرآنيّ ، ثمّ شدّدت على ضرورة منع تعدد الزوجات باعتباره سلوكاً يقتصر على النبي ﷺ وحدَه .. وقد أثارت هذه المحاضرة جدلاً شديداً ، وشهدت حضوراً مكثفاً .

وقد رأينا بوضوح هذا (التكتيك) ممارساً على أرض الواقع عند تمرير قانون الأحوال الشخصية الجديد في مصر مصاحباً بحملة إعلامية علمانية تؤكد (إسلاميّته !) .

هذه هي أهم المطالب التي أثارتها المجتمِعات في **مؤتمر منظمة العفو الدولية حول الحقوق (الإنسانية) للمرأة في الشرق الأوسط** ، وهي تدلّ على أن الحقوق المقصودة هي الحقوق (الإنسانية الغربية) ، وتدلّ أيضاً على انقياد الحركة النسائية العربية خلف الغرب وقيمه ؛ فمطالبهم تمس فقط الأمور التي لها علاقة بالشريعة الإسلامية وشكل الأسرة المسلمة باعتبارها ركيزة البناء الاجتماعي الإسلامي الذي لم يقوَ الغرب على هدمه تماماً رغم محاولاته العديدة منذ زمن بعيد ، وإلا فهناك حقوق للمرأة لا يلتفت إليها ولا يسمح بالحديث عنها رغم بداهتها ووضوح اضطهاد المرأة فيها فهم لا يناقشون مثلاً حق المرأة في ارتداء ما تريده من ملابس إذا كانت هذه الملابس هي الحجاب الشرعي ، فنرى المرأة تُمنع من ذلك بقوة القانون والقرارات الحكومية في تركيا وتونس ومصر ، بل وفي فرنسا بلد الحريات في أوروبا ، وأين الحديث عن حقوق المرأة التي يغيّب عائلها أو رحمها في غياهب سجون الاحتلال الصهيوني أو النظم العلمانية بدون جريرة غير الدفاع عن مبادئ أمّته وحقوقِ أبناء وطنِه ؟



الفصل الثامن

مجالات مهمة ، ونشاطات حيويّة تنتظر المرأة المسلمة

تمهيد :

إنّ بناء الإنسان وتنمية قدراته هو سرّ نهضة الأمّة وقيام الحضارة ، واقتصار البناء على الرجل مهما قدّم له من عناية ، وبذلت له من إمكانات يجعل المجتمع مشلولاً ، لا تقوم له نهضة ، ولا يتمّ له بناء .. فمن هنا كان لابدّ أن يعتنى بتربية المرأة وإعدادها ، كما يعتنى بإعداد الرجل وبنائه ..

وإنّ أمام المرأة المسلمة مساحة كبيرة للإبداع والعطاء ، إذا كانت ذات طموح في أيّ مجال من مجالات الحياة .. ولكن هل تلام المرأة التي اقتصرت على القيام بوظيفتها الأولى ، ولم تقم بنشاط إضافيّ في حياتها .؟ وإذا كنّا نلوم المرأة على ذلك ، فلماذا لا نلوم الرجل إن لم يقم بعمل إضافيّ في حياته .؟! ألا يعني ذلك أنّ كثيراً من الناس لا يزالون ينظرون إلى مهمّة المرأة الأولى على أنّها عمل ثانويّ ، لا أهمّيّة له ..

ومن الملاحظات النفسيّة المهمّة ، التي نريد أن ننطلق منها في هذا الفصل ، وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في إعداد المرأة وبنائها : أنّ المرأة أقدر على التأثير في المرأة من الرجل ، وهذا أمر ملاحظ مشهود ، لأنّ المرأة أعرف بمداخلِ التأثير في قلوب بنات جنسها ، وهي كذلك تتقبّل القول من مثيلتها أكثر من قبوله من الرجل ، الذي لا يعرف فنّ خطابها كما تعرفه المرأة .. هذا ومن أهمّ النشاطات الحيويّة ، والمجالات المهمة ، التي تنتظر المرأة :

* المرأة والدعوة والتربية :

إنّ المرأة المسلمة بحاجة إلى توظيف علمها في التربية والبناء ، لتكون ثمرات علمها تلك اللبنات السويّة التي تقدّمها إلى المجتمع .. وإنّ خير ما يجعل المرأة ذات رسالة تحملها ، وتنطلق بها ، وتعيش لأجلها هو دمجها بالحياة الاجتماعيّة الدعويّة والتربويّة بصورة مناسبة لحياتها الأسريّة ومسؤوليّاتها ، ولو بشيء يسير من ذلك ، وعن طريق نشاطات محدودة ، فالقليل مع الزمن كثير ، وسنّة الحياة التدرّج ، الذي يحتاج إلى الصبر وطول النفَس .

وإنّ الواقع الذي تعيشه المرأة المسلمة يشير إلى أنواع من ضعف التربية الإسلاميّة ، الذي يخيّم عليها في مختلف المجالات .. فهناك ضعف في التربية الإيمانية ، وضعف في التربية الدعويّة ، وضعف في التربية العلميّة والفكريّة ، وضعف في التربية العمليّة .. وهذه الأنواع من الضعف تنعكس على شخصيّتها ، وتتجلّى في سلوكها ، فيكون من مظاهر ذلك :

١ ـ انشغال المرأة بتوافه الأمور ، والولوع بالزينَة ، والجري وراء الموضات والاستهلاك .

٢ ـ ضعف وعي المرأة بالواقع .. ومتغيّراته ومستجدّاته ، ممّا يجعلُها ضحيّة ما ينصب لها من شباك ، ويحاك لها من مؤامرات ..

٣ ـ عدم وضوح الأهداف العليا للحياة في نفس المرأة ، أو بالأصحّ : التقصير في التربية عليها ، وسبب ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أنّ الفتاة تفتح عينيها منذ نشأتها فلا ترى في أمّها أو معلّمتها من تكون أسوة لها وقدوة في حياتها واهتماماتها ، بل ترى كلّ من حولها يزيّن لها التعلّق بالدنيا ، وشدّة الاهتمام بها ..

٤ ـ ومن مظاهر الخلل الواضح أيضاً : الخلل في تنظيم الوقت وإدارته واغتنامه ، فما أكثر ما تضيع الأوقات والأعمار بتوافه الأمور ، وترى الناس رجالاً ونساء يعتذرون عن كثير من أعمال الخير ، والنفع لهم وللآخرين ، بما يشكون من ضيق الأوقات ، وازدحامها بكثرة المسؤوليّات والأعباء .. " **ومن لم ينظّم حياته خسر دنياه وآخرته** " .

ولاشكّ أنّ مسؤوليّة التقصير في النهوض بالمرأة ورفع مستواها تقع أكثر على الرجال .. إذ إنّ الرجل أباً وزوجاً يلي من أمر المرأة ، ومسؤوليّة تربيتها وتوجيهها ما يجعل تأثيره في بناء شخصيّة المرأة كبيراً .. وقبل كلّ شيء لابدّ أن ترى المرأة في الرجل أباً وزوجاً قدوة حيّة ، في تمثيل المبدأ الذي يدعو إليه ، إذ إنّ فاقد الشيء لا يعطيه ..

ولن تخرج المرأة من هذا الواقع إلاّ بالإعداد الإيمانيّ والتربويّ المناسب ، الذي يجعل من رسالتها المنطلق والهدف لها في الحياة .

* المرأة ومجالات الإصلاح الأسريّ والاجتماعيّ :

وهذا دور مهمّ ينتظر المرأة المسلمة ، يغفل عنه كثير من العاملين في المجال الإصلاح الأسريّ والاجتماعيّ ، ومن يعرف منهم أثر المرأة فيه من خلال التجربة والواقع ، لا يوليه الأهمّيّة المناسبة ، ولا يحرص على تطوير أدائها ، وتنمية مواهبها بما يحقّق الأهداف الدعويّة والتربويّة المنشودة ..

فللمرأة قدرة مميّزة على التأثير في مثيلاتها من النساء ، بصورة أكبر بكثير من استعداد الرجال وقدرتهم ، ولاشكّ أنّ اشتغال المرأة في مجال الإصلاح الأسريّ والاجتماعيّ ، ينمّي شخصيّتها وخبرتها في الحياة ،

ويرفع مستواها الإيمانيّ والعلميّ والتربويّ ، فينعكس أثر ذلك الإيجابيّ على علاقتها بزوجها وأسرتها .

* المرأة والأعمال الإغاثيّة والخيريّة :

واشتغال المرأة بالأعمال الإغاثيّة والخيريّة ، وبخاصّة في مجال النساء والأطفال له أيضاً أثره الإيجابيّ الظاهر ، في تربية المرأة والنهوض بها ، ولكنّ ذلك كلّه مرتهن بقيامها بمسؤوليّتها الأولى في رعاية الطفولة وحسن التبعّل للزوج ، رعاية للأولويّات وتقديماً لها ، ولتكن بعد ذلك الأعمال الإغاثيّة والخيريّة معواناً على المسؤوليّة الأولى ورديفاً .

ولا يخفى أنّ أبواب الخير كثيرة ، ومجالات البناء مفتوحة ، وحملة الرسالة رجالاً ونساء مدعوّون في كلّ زمان ومكان إلى التنافس في مجالات البرّ والعطاء : ﴿ .. وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٣٢﴾ ﴾ النساء .



الخاتمة

نتائج البحث ومقترحات

١ ـ ضرورة إعداد المرأة إيمانيّاً ، وتربويّاً ، وفكريّاً ، وإدَاريّاً ، لتقوم بوظيفتها الأولى على أكمل وجه ، وإعداد البرامج المناسبة لتنمية شخصيّتها وتطويرها .

٢ ـ على القائمين على التعليم أن يعيدوا النظر في أهداف التعليم في ضوء المستجدّات المعاصرة ، وأن يعدّلوا مناهج تعليم البنات ، بما يلائم ذلك ، ويخدم مبادئ الدين وثوابته .

٣ ـ ينبغي إعداد المرأة لتكون حاملة لرسالة الإسلام ، تملك عليها تفكيرها ومشاعرها ، وتجتهد في تبليغها ونصرتها ، كما تحرص على غرسها في أولادها ، وتربيتهم عليها .

٤ ـ يجب إدخال مفهوم نظام الأسرة ، وبيان مسؤوليّاتها وحقوقها ، في مناهج التعليم بمختلف مستوياتها ، لما لها من موقع حيويّ في بنية المجتمع .

٥ ـ على الدعاة والمهتمّين بالتربية أن يعدّوا من برامج البناء والتطوير للمرأة المسلمة ما يرفع مستواها الفكريّ والتربويّ ، ويؤهّلها للقيام بوظيفتها الأولى على خير وجه .

٦ ـ ضرورة توعية المجتمع بالأهداف الحقيقيّة للحركات النسويّة ، والمنظّمات ذات العلاقة ، وما يعقد من مؤتمرات ، ومتابعة ما يصدر عنها أوّلاً بأوّل .

٧ ـ يجب القيام بدراسات شاملة لوضع المرأة في المجتمعات المسلمة ، وما يعترض حياتها الإسلاميّة من مشكلات تنبع من هيمنة العادات والتقاليد ، والبعد عن هدي الإسلام .

٨ ـ أقترح على حكومات الدول الإسلاميّة أن تُحْدِثَ وزارة خاصّة بالأسرة والطفولة ، وتضع من القوانين ما يشجّع الأمومة ، ويرفع كفاءتها ، في مختلف الجوانب ، وتفرض مكافأة خاصّة للأمّ المتفرّغة لها ، على أن تلتزم بدورات تربويّة تطويريّة لرفع مستواها ، وأن تكون رياض الأطفال تابعة لهذه الوزارة ، بالتعاون مع وزارة التربية .

٩ ـ أرى إنشاء مدارس خاصّة لإعداد الأمّهات ، ذات منهاج تعليميّ وتربويّ خاصّ ، تتبع وزارة الأسرة والطفولة ، بالتعاون مع وزارة التربية ، ولا تقلّ الدراسة فيها عن سنتين ، على أن تكون ذات طابع مَرِن في أوقات الدوام ، بما يتناسب مع مختلف ظروف الأُسَر .



ملاحق البحث

الملحق الأوّل : آن للمرأة أنْ تتكلّم .!

الملحق الثاني : وقفات مع الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان .

الملحق الثالث : فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ

عن عمل المرأة

❁ ❁ ❁

* الملحق الأوّل : آن للمرأة أنْ تتكلّم . !

دعونا أيّها الرجال من هذه الوصاية التي فرضتموها علينا دهْراً طويلاً .. دعونا من تهمة قصور العقل ، والوكالة عنّا بالإلزام .. فنحن باعترافكم مسؤولات مكلّفات ..

هل ما حدث للمرأة ويحدث ، هو انتصافٌ لها ، ودفاع عنها حقيقة .؟ أم أنّه نوع من دهَاءِ الرجل ومكرِه ، إذ جعلها تنبعث نحو الغاية التي يريدها لها ، طواعية منها ورغبةً ، ومسارعة في ظاهر الأمر ومغالبة .. وكانت الغاية التي يريدها لها ذات شعب عديدة : شعبة منها تتّصل بأعباء

الرجل وهمومه ومسؤوليّاته .. فهو يريد التخفّف منها ، بطريقة ماكرة ذكيّة .. وشعبة منها تتّصل بأهوائه النفسيّة ونزواته ورعوناته ، فهو يريد أن ينطلق وراءها بغير حدود ولا قيود .. وتتّصل بها شعبة تنحدر من فكر ملوّث ، يفهم الحياة لهواً ولعباً ، وحرّيّة منفلتة ، ومتعةً رخيصة .. وشعبة منها تتّصل بردّ الاعتبار للرجل ، الذي يَرى نفسه أسيراً للمرأة حقيقة .. وإن كان من حيث الصورة يحكمها ، ويتحكّم بها ، ويسيء إليها ويظلمُها في كَثير من الأحيان .. وتجتمع هذه الشعب كلّها في الخروج عن دين الله ، وتنكّب هديه ، وتشويه فطرة الخير ، التي فطر عليها عباده ..

لقد وقعنا نحن معشر النساءِ في الفخّ الذي نصبه لنا الرجال ، مِنْ حيث ندري أو لا ندري .. وكانت بعض المغفّلات منّا شريكة متحمّسة في هذه القضيّة ، وما درينا ، وما إخال كثيرات منّا سيدرينَ إلى أمدٍ قريب أنّهنّ لم يزلْن يسعَينَ في تنفيذ خطّة الرجل ومآربه .. ولعلّ أدلّ الأدلّة على ما أقول أنّ كثيرات منّا تحوّلن بهذه الخطّة من سيّداتٍ لهنّ الأمر والنهي ، والتقدير والاحترام الحقيقيّ .. إلى أجيرات مستخدمَات ، يلهثن خلف ثمن بخسٍ ، لصحّتهنّ النفسيّة وكَرامتهنّ الإنسانيّة .. ولا يسمعنَ إلاّ الكلام الماكرَ المخادع ، الذي لا يعدو أن يكونَ هدفاً من أهداف الماكرين .. وأنّ الرجل لم يعد يشعر تجاهنا بأيّ مسؤوليّة أو التزام .. حقّاً لقد هربنا من المطبّ كما يقولون ، فوقعنا في الجبّ .. فأنّى لنا بصاحِب سَيّارة يدلي دلوَه .؟!

لقد استُغفِلنا نحن معشر النساءِ وخسرنا يوم صدّقنا أنّنا مظلومَات بما نقوم به من وظيفة الأمومة ، وحقوق الزوجيّة ، فخرجنا من مملكتنا ، ولم نعد نستطيع العودة إليها .. لماذا .؟ لأنّنا بكلّ بساطةٍ وقعنا في الفخّ المنصوبِ لنا ، كما يقع العصفور الغرّ .. فلا يستطيع الحركة ولا الطيران .. ومن الذي يستطيعُ أن يعيد إلينا الملك والسّلطان ، والعزّ

وعلوّ الشأن .؟ إنّه نحن بالدرجة الأولى .. والرجل بالدرجةِ الثانية ، ووليّ أمر المسلمين بالدرجة الأكبر .. نستطيع نحن يوم تتحرّر إرادتنا من وهم التحرّر المزعوم ، وتنضج أفكارنا ، فلا يستخفّنا الزيف والدجل ، ولا يخدعنا بريق الكلام عن صدق الدوافع وحسن الفعال .. ويستطيع الرجل يوم يعلم أنّ سعادته في سعادتنا ، وأنّ شقاءه في شقائنا ، وأنّ الأنانيّة التي دفعته إلى تحطيم حياتنا قد حطّم بها حياته ، وهشّم كيانه ، وشوّه وُجوده ، وأحال بها الحياة الإنسانيّة إلى كتلة من الجحيم الملتهب .. ويستطيع وليّ أمر المسلمين ، إذ هو الراعي الأكبر للأمّة ، وهو مسؤول عن كبير شؤون الأمّة وصغيرها ، ورسالة الأمومة واصلةٌ إليه ، وقد نعم بها منذ أن كان جنيناً ، ولا يزال يعيشها .. ورسالة الزوجيّة والأبوّة يعيشها في كلّ لحظة ، ويحسّ مشاعرها .. فمن سواه أولى بإنصافنا والانتصاف لنا .؟ إنّنا لا نرى شيئاً يحقّق النصَفة لنَا مثلَ إقامة شرع الله في حياتنا ، والاحتكام إلى هديه وهدي رسوله ﷺ ، لقد رضينا ما رضيه لنا ربّنا ، وما سنّه لنا نبيّنا ﷺ ، وهل لمؤمن أو مؤمنة الخيرة في ذلِك .؟!

۞ ۞ ۞

* الملحق الثاني : وقفات مع الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان

يقوم الغرب بعمليّة غزو فكريّ منظّم تمّ التخطيط له بعناية لضرب القيم والثقافات المخالفة للثقافة الغربيّة بدعوى العولمة ، والقرية الكونيّة الواحدة ، ويتخذ هذا الغزو من حقوق المرأة وحقوق الطفل ستاراً لفرض **منظومة القيم الغربية الغازية** .

وتتخذ المنظمات النسائية الغربية العلمانيّة من الأمم المتحدة غطاءً لها في سعيها لفرض منظومتها الإباحية على العالم :

- فكان المؤتمر الدولي الأول للمرأة في المكسيك عام ١٩٧٥م .
- ثم كان المؤتمر الثاني في كوبنهاجن عام ١٩٨٠م .
- والثالث في نيروبي عام ١٩٨٥م .
- والرابع في بكين عام ١٩٩٥م .
- إضافة إلى مجموعة مؤتمرات أخرى لها صلة بقضايا المرأة ، مثل مؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة ١٩٩٤م ، ومؤتمر منظمة العفو الدولية حول الحقوق (الإنسانية) للمرأة في الشرق الأوسط ، وقد انعقد في معهد الدراسات الشرقية والإفريقية في العاصمة البريطانية لندن .

وتسعى المنظمات الغربية من خلال الأمم المتحدة إلى فرض منظومة القيم الغربية في مجالات الحياة المختلفة اجتماعية واقتصادية وثقافية ، والخروج بوثيقة دولية ملزمة لكل دول العالم فيما يسمى بحقوق النساء ، ضاربة بخصوصيات الشعوب وعقائدها عرض الحائط . وكانت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) هي خلاصة تلك الجهود .

وقامت (السيداو) بدمج **حقوق المرأة في حقوق الإنسان مما جعلها بمثابة إعلان عالمي بحقوق المرأة** ، ودعت الاتفاقية إلى المساواة التامّة في الحقوق بين المرأة والرجل في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والمدنية .

وتعد الاتفاقية ملزمة قانونياً للدول التي صادقت عليها ، وتتعهد هذه الدول بإلغاء كل التشريعات والقوانين المحلية التي تعتبر تمييزاً ضد المرأة .

وتم تشكيل لجان دولية باسم لجان (السيداو) مهمتها مراجعة ما تم إنجازه في كل دولة عضو في هذا المجال كل عدة أشهر ، وعلى الرغم من أن الاتفاقية تنص على أن يتم تشكيل لجان (السيداو) بما يعكس التمثيل العادل لكل الثقافات والحضارات والعقائد إلا أن التشكيل على أرض الواقع لم يعكس ذلك بل كانت الأغلبية في عدد الأعضاء هي لممثلي الدول الغربية التي تسعى لفرض مفاهيمها ومنطلقاتها الخاصة بحقوق المرأة على باقي شعوب العالم .

حتمية الصراع : وتستند اتفاقية (السيداو) على عدة مفاهيم ومنطلقات أساسية تشكل خلفيتها الفلسفية ؛ وأول هذه المفاهيم اعتبار المرأة مخلوقاً متفرداً بذاته وليس كائناً اجتماعياً له دور من خلال الأسرة ، وأن المساواة بين المرأة والرجل هي مساواة مطلقة ؛ بمعنى التماثل فيما بينهما واستبعاد أي فروق فسيولوجية أو بيولوجية تميز كلاً منهما عن الآخر ، وأن الوصول لتلك المساواة يتطلب صراعاً دائماً ضد الرجال الذين يمثلون الخطاب الذكوري الأبويّ ، وإصرار الاتفاقية على تكريس

قيم الفرديّة والتماثل التامّ بين المرأة والرجل ، والمساواة المطلقة في الحقوق والواجبات .

والصراع بين الرجال والنساء إنما يعني دفع المرأة للتمرّد على عقيدتها وثقافتها وخصوصيتها ، وإشعال الفتنة داخل كل أسرة بما يؤدي لتفكيك تلك المؤسسة التي تشكل اللبنة الأساسية لتماسك المجتمعات وبقائها .

وتتضمن الاتفاقية بنوداً تحقق فرض الفلسفة الغربية من خلال ثلاث مواد هي المادة رقم (١) ورقم (٢) ، ورقم (١٦) ، فعلى سبيل المثال تقول المادة رقم (٢) بضرورة تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتير الدول الوطنية ، أو تشريعاتها المناسبة الأخرى ، كما تنصّ على اتخاذ التدابير المناسبة بما في ذلك التشريع لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة .

وأخطر هذه المواد هي المادة رقم (١٦) التي تنص على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية ، وبوجه خاص تضمن على أساس تساوي الرجل والمرأة نفس الحق في عقد الزواج ونفس الحق في اختيار الزوج ونفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه ، وفيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم !

وهذه المادة التي تعطي للرجل والمرأة الحقّ نفسه في عقد الزواج ، وفي أثنائه ، وعند فسخه تتعارض مع قاعدة وليّ الزوجة عند عقد الزواج ، ومع المهر ، وقوامة الرجل على المرأة داخل الأسرة ، وتعدد الزوجات ، ومنع زواج المسلمة من الرجل غير المسلم ، وأحكام الطلاق

والعدة ، وعدة الوفاة ، وحضانة الأولاد ، والغريب أن الاتفاقية تحظر على الدول الموقعة عليها أن تتحفَّظ على تلك المادة !

وحيث يتناقض ذلك مع كتاب الأمم المتحدة حول (التمييز ضد المرأة) الذي يعطي للدول حق التحفظ على بعض بنود الاتفاقية . وإلى جانب أنها تعد تدخلاً سافراً في سيادة الدولة على قوانينها ودساتيرها ؛ فهي تفرض عليها تغيير دساتيرها وقوانينها التفصيلية بما يتفق مع المفاهيم التي تعرفها (السيداو) حتى ولو تعارضت مع القيم والعقائد والخصوصيات الثقافية للشعوب ؛ باعتبار (السيداو) هي المرجعية القانونية لكل دساتير الدول وليس الدين أو الثقافة الوطنية .

التهديد باستخدام القوة : وتفتح هذه المادة الباب على مصراعيه أمام احتمال اتخاذ الأمم المتحدة مستقبلاً إجراءات لاستخدام القوة أو فرض العقوبات على أي دولة تتضمن تشريعاتها أو قوانين محاكمها المحلية أي تمييز ضد المرأة وفقاً للمرجعية الدولية في هذا المجال ، وهي اتفاقية (السيداو) التي تريد الأمم المتحدة أن تكون لها السلطة الأعلى على أي سلطة تشريعية محلية في أي دولة ، وأنها (أي الاتفاقية) ناسخة للقوانين المحلية .

والاتفاقية في مجموعها تحارب الخطأ المزعوم بالوقوع في الخطأ نفسه ؛ فهي في سعيها للمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة متناسية الفروق التي تميز كل منهما عن الآخر لا ترى مانعاً من الوقوع في خطأ التمييز ضد الرجل ؛ أي إعطاء المرأة حقوقاً أكثر ممّا يحصل عليه الرجل في المجال نفسه ، وينسى من وضعوا بنود الاتفاقية أن المساواة بين الجنسين في الخصائص والأدوار الاجتماعية هو الظلم بعينه ، وأن المطلوب هو العدل بين الطرفين .

ويأتي مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) ليشكل الأداة الرئيسية لهدم كل الثوابت العقائدية والأخلاقية التي تعتز بها شعوب العالم ؛ فهذا المفهوم يمثل حجر الزاوية في اتفاقية (السيداو) ؛ فقد ورد في المادة (٥) من الاتفاقية تحت عنوان (**تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لدور كل من الرجل والمرأة**) ، **فالأمومة ليست صفة بيولوجيّة فسيولوجيّة لدى المرأة ، ولكنها وفقاً لهذه المادة هي وظيفة اجتماعيّة يمكن أن يؤديها أيّ شخص** حتّى ولو كان هذا الشخص هو الرجل نفسه !! ويفتح المفهوم الباب لكل من يريد تغيير نوعه من ذكر إلى أنثى أو العكس باعتبار ذلك حقاً من حقوق الإنسان ، ويفتح الباب أيضاً لما تسميه الاتفاقية بالأنماط الجديدة للأسرة التي تتكون من رجلين أو امرأتين وليس المفهوم المتعارف عليه على مدى التاريخ البشري للأسرة الذي يتكون من رجل وامرأة يربط بينهما رباط الزوجية بهدف إنجاب الأطفال والمحافظة على النوع البشري .

وتنص المادة (١٠) من الاتفاقية صراحة على أن يكون التعليم مختلطاً بين الشباب والشابات ، وضرورة القضاء على أي مفهوم عن دور الرجل ودور المرأة على جميع مستويات التعليم ، وتغيير المناهج الدراسية لتحقيق ذلك ، وهذه المادة تشكل خطراً على الأجيال القادمة التي يراد أن تربى على إزالة أي حواجز أو فروق نفسية أو اجتماعية أو بيولوجية بين الرجل والمرأة لينتج لدينا أجيال من الرجال تتشبه بالنساء وتؤدي أدوارهن ، وأجيال من النساء تتشبه بالرجال وتمارس أدوارهم !!

والمادة (١٢) تطالب بمساواة الرجل والمرأة في الاستحقاقات الأسرية التي يدخل فيها المساواة في الميراث رغم تعارض ذلك مع الشريعة الإسلامية التي ارتبط نظام توزيع الميراث فيها بطبيعة النظام

الاجتماعي الإسلامي الذي يعفي المرأة تماماً من أي التزامات مالية تجاه نفسها وتجاه أسرتها ، ويلقي بهذا العبء على زوجها أو أقاربها إذا لم تكن متزوجة .

عالم جديد بالأطفال : وفي إطار المحاولات لإصدار وثيقة دولية ملزمة في مجال الأطفال والمراهقين نقلت المنظمات النسائية الغربية الإباحية نشاطها إلى هذا الميدان لتستكمل دورها المشبوه المتمثل في فرض منظومتها الثقافية على دول العالم في كل المجالات ، وتحت عنوان : (عالم جديد بالأطفال) تم تضمين هذه المنظومة في عدد كبير من بنود مشروع الوثيقة المؤقت الخاص بالأطفال تمهيداً لإصدار الوثيقة النهائية في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بقمة الطفولة في سبتمبر القادم . وكما فعلت تلك المنظمات في الوثيقة الخاصة بالمرأة من إهمال للواجبات والتركيز على الحقوق تكرر الموقف نفسه تجاه حقوق الأطفال ؛ فهي تتوسع في تلك الحقوق وتهمل الواجبات المطلوبة من الأطفال والمراهقين تجاه الأسرة والمجتمع ، كما أنها أهملت تماماً الالتزامات المطلوبة من جانب الدول الغربية تجاه رفع الظلم الواقع على نساء العالم وكذلك الأطفال نتيجة الفقر والنزاعات المسلحة التي يقوم الغرب بدور بارز في تأجيجها وإثارتها تحقيقاً لمصالحه في مناطق العالم المختلفة خاصة إفريقيا .

وللأسف تم نقل كل **السموم الواردة بوثيقة المرأة إلى الوثيقة المؤقتة الخاصة بالأطفال** ؛ فالبند (٥٨ج) والبند (٦٥) من تلك الوثيقة يدعوان لتمكين الطفل والبالغ ، ولكن ليس داخل سياق الأسرة الطبيعية ، وإنما من داخل سياقات أخرى مختلفة ، وكأنّ المطلوب قطع صلة الطفل والبالغ من إطاره الأسري وعلاقته بوالديه ، وأعطت الوثيقة للأطفال

القادمين من علاقات غير شرعيّة بين الرجال والنساء حقوق الأطفال الشرعيّين نفسها ، وكأنّه تشجيع على الحمل السِّفاح .

وجسّدت المادة (٣٦) من الوثيقة المؤقتة فكرة المساواة المطلقة ، مقرّرة التماثل بين الأولاد والبنات ، متجاهلة الفروق البيولوجيّة والنفسيّة والفسيولوجيّة بينهما ، كما أنها تنحاز للبنات ضد الأولاد ، ويتضح ذلك من المادتين (١٦ ، ٦٥) حيث تقول المادة (٦٥) : « **إن إمكانية الحصول على التعليم الأساسيّ يعد حقّاً من حقوق الإنسان .. ويساعد على وضع أقدام الأطفال لا سيّما الفتيات على طريق التمكين** » ، ومن بين ثنايا عشرات البنود لم يتمّ الإشارة إلى الدين بوصفه عاملاً فعالاً من عوامل تنمية الطفل إلاّ مرة واحدة في البند (٦٢) ، وقامت الوثيقة بإدخال المراهقين ضمن مرحلة الطفولة رغم الاختلاف الكبير بين سمات وخصائص كل من الأطفال والمراهقين ، وربطت بين قضايا النساء والأطفال ، واستبعدت الرجال تماماً رغم أنهم جميعاً يعانون نفس الظروف خاصة عند الحديث عن تحدي (الصراعات المسلحة) .

وأغفلت الوثيقة المآسي التي يعاني منها الأطفال في العالم الثالث من جراء الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الأمم المتحدة على بعض الدول مثل العراق وليبيا وأفغانستان وغيرها ، وهو الحصار الذي يتسبب في حصد أرواح المئات من الأطفال بسبب عدم توفر الغذاء والدواء ، كما لم تُشِرْ الوثيقة إلى الالتزامات الواجبة على الدول الصناعية الكبرى تجاه دول الجنوب الفقيرة لرفع مستوى معيشة فئات المجتمع ومن بينهم الأطفال .

الالتزامات الغائبة : وتحرم المادة (٤١) من الوثيقة المؤقتة كل مظاهر وأشكال العنف الموجه ضد الأطفال ، وتطالب بوضع قوانين على صعيد المجتمع المحلي لتعزيز نظم الوقاية من العنف والحماية منه . والمتأمل في هذه المادة يجد أنها يمكن أن تستخدم في منع الوالدين من حق تأديب أطفالهم باعتبار أن ذلك التأديب يدخل في باب العنف الموجه لهؤلاء الأطفال تمهيداً لإعطائهم حق طلب إنزال العقوبة بالوالدين أو توفير اسرة أخرى لهؤلاء الأطفال أسوة بما يجري حالياً في المجتمعات الغربية .

وحين تتحدث المادة (٤٥) عن « ضرورة إيجاد حلول شاملة لمعالجة المشكلات التي تدفع الأطفال إلى العمل وإلى العيش في الشوارع ، وتنفيذ برامج وسياسات مناسبة لحماية أطفال الشوارع وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع مرة أخرى » ، لم تلزم هذه المادة الدول الصناعية الكبرى بالتزامات مالية محددة لمساعدة ٢٥٠ مليون طفل على مستوى العالم يعانون من العيش في الشوارع والعمل في سنّ الطفولة .

فالدول الفقيرة التي تعاني من ظاهرة عمالة الأطفال ، وأطفال الشوارع لا تملك من الموارد ما يمكنها من تبني البرامج والسياسات التي تطالب بها تلك المادة من الوثيقة المقترحة مما يوجب على دول الشمال الغني القيام بمسؤوليتها تجاه دول الجنوب التي يتم استنزاف معظم ميزانياتها لسداد ديونها وفوائدها الباهظة المستحقة عليها لصالح دول الشمال .

وحين تطالب المادة (٤٦) بـ« تحسين السياسات والبرامج الموضوعة لحماية الأطفال اللاجئين والمشردين داخلياً ، ولرعايتهم ولتوفير الرخاء

لهم » أهملت الحديث عن ضرورة الحفاظ على هوية هؤلاء الأطفال الثقافية والدينية ، وما جرى من محاولات تنصير الأطفال اللاجئين في ألبانيا و كوسوفا و الشيشان من جانب مؤسسات التنصير الغربية لم يعد خافياً على أحد ، ولا تشير إليه الوثيقة باعتباره عدواناً على حق هؤلاء الأطفال في الحفاظ على عقيدتهم وهويتهم .

وتشير المادة (٥٠) إلى « ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع انتقال فيروس نقص المناعة الإيدز من الأمهات إلى أطفالهن وفيما بين المراهقين » ، وتتغافل عن الدعوة إلى الالتزام بقيم العفَّة ، وعدم ممارسة العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج الشرعي ؛ باعتبار ذلك الضمانة الأساسية لوقف الإصابة بالإيدز وانتشاره وانتقاله من الأمهات المصابات إلى أطفالهن ، خاصة وقد ثبت أن إجراءات الوقاية التي تعتمد على الأساليب الطبية وحدها عجزت عن وقف انتشار المرض .

والوثيقة حين تتحدث عن دور المراهقين في الدعوة إلى السلام العالمي لم توضح كيف يتم ذلك تجاه الدول التي تقوم باحتلال أراضي الغير بالقوة ، كحال " إسرائيل » ؟! وكيف يكون هناك سلام بين الجاني والجني عليه ؟! وأغفلت الوثيقة تماماً الإشارة إلى أن النضال من أجل تحرير الأراضي المحتلة هو حق مشروع للشعوب كما ينص على ذلك القانون الدولي .

وتعتبر الوثيقة المقترحة الزواج المبكر نوعاً من أنواع العنف ضد الفتيات ، وضرورة منع هذا النوع من الزواج الذي يعتبره الإسلام أمراً مرغوباً فيه لتحصين الشباب ضد الانحراف .

وفي الوقت الذي تعلن فيه المنظمات الغربية العلمانية الحرب على الزواج المبكر فإنها تدعو إلى حق المراهقين في ممارسة الجنس وتعتبر ذلك حقاً أساسياً من حقوقهم ، وهي بذلك ترفض ممارسة الجنس في إطار الزواج الشرعي الذي يحفظ حقوق الفتاة ، وتبيح هذه الممارسة ذاتها خارج النطاق الشرعي !!

وتسعى تلك المنظمات الراديكالية إلى أن تكون الوثيقة المزمع التوصل إليها خلال القمة العالمية للطفولة إلى جعل تلك الوثيقة ملزمة لدول العالم عند وضع السياسات والاستراتيجيات المستقبلية حول الطفولة ، وبذلك تحقق هدفها البعيد في جعل أفكارها بمثابة المرجعية القانونية لكل الدول ، وهي مرجعية يراد لها أن تكون أعلى وأرسخ من الدساتير الوطنية .

ثم ماذا بعد ذلك ؟ والسؤال الذي يفرض نفسه ، أمام هذا الاجتياح المنظّم لثقافات وخصوصيّات شعوب العالم تحت ستار دعم وإقرار حقوق الإنسان ، هو : ماذا بعد ؟ وما هو دور البلاد الإسلامية حكومات وشعوباً في وقف هذا الغزو والاجتياح ؟

والإجابة تتطلب تحرّكاً فاعلاً من جانب الحكومات والمنظمات الأهلية غير الحكومية داخل بلدان العالم الإسلامي من أجل التواجد المثمر داخل تلك المؤتمرات الدولية التي تتم تحت مظلة الأمم المتحدة حتى لا يتم السماح بتحويل القيم الإباحية إلى بنود ثابتة في مواثيق المنظمة الدولية . وفي المرحلة المقبلة تقع مسؤوليات إضافية على

المؤسسات والمنظمات الإسلامية وفي مقدمتها منظمة المؤتمر الإسلامي ، والمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة ، ورابطة العالم الإسلامي ، واللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل التابعة للمجلس الإسلامي العالمي . وفي مقدمة هذه المسؤوليات : إعداد شخصيات مؤهّلة شرعيّاً وعلميّاً للمشاركة في هذه المؤتمرات لإجهاض كلّ محاولات تمرير البنود التي تدعو للإباحية وتتصادم مع الإسلام ، وحسناً فعلت اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل التي شاركت بفاعلية في مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصّة بالمرأة ، واستطاعت بالتنسيق مع الوفود النسائية للدول الإسلامية والمنظّمات النسائيّة المسيحية المحافظة إبطال عدد من البنود الإباحية التي تضمنّتها الوثيقة العالميّة حول المرأة ، ومن المأمول أن يستمرّ الدور الإسلامي من خلال اللجنة والمنظّمات الإسلاميّة المماثلة في إسقاط مخطّطات المنظّمات الغربيّة الإباحيّة خلال مؤتمر القمّة العالميّة للطفولة القادم .

وتتطلب المواجهة مع تيار الغزو الثقافي الغربي تفعيل دور القنوات الفضائية المملوكة للعرب والمسلمين في توعية المشاهدين بأخطار منظومة القيم الغربية على مسيرة الإنسان المعاصر عامة وعلى المسلم خاصة ، وكشف الدور المشبوه للمنظمات النسوية الغربية التي تتستر خلف حقوق المرأة والطفل لفرض قيمها المنحرفة على شعوب العالم .

وتتطلب المواجهة أيضاً كشف الأوضاع المزرية التي تعاني منها المرأة في الغرب التي تحولت إلى سلعة في الإعلانات التجارية ، وجسد تجني من

ورائه الشركات العملاقة الكثير من الأموال ، وضحية للعنف المبالغ فيه ضدها رغم ما يتشدق به الغرب من دعاوى حقوق الإنسان ، فلم يعد مناسباً أن تظل الشعوب المسلمة في موقف الدفاع عن عقيدتها وهويّتها ، وآن الوقت لأن تتحول إلى مرحلة الهجوم وفضح ممارسات الغرب ضد المرأة داخل الغرب ذاته [1] .



(١) - انظر مجلة البيان ، العدد / ١٥٦ / ص : ٥٢ / جمادى الأولى ١٤٢٢هـ ، آب٢٠٠١م .

الملحق الثالث

فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ عن عمل المرأة

استُفتي سماحةُ الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله تعالى ـ عن عمل المرأة ، فأملى هذه الفتوى الجامعة ، التي تحذّر الأمّة من آثار هذه الدعوة وأضرارها ، وتكشف عن خلفيّاتها ومقاصدها ، وتقدّم الأدلّة على تعارضها مع منهج الإسلام وهديه ، يقول ـ رحمه الله تعالى ـ :

" إن الدعوة إلى نزول المرأة للعمل في ميدان الرجال المؤدّي إلى الاختلاط ، سواء كان ذلك على جهة التصريح أو التلويح بحجّة أنّ ذلك من مقتضيات العصر ، ومتطلبات الحضارة أمر خطير جداً ، له تبعاته الخطيرة ، وثمراته المرّة ، وعواقبه الوخيمة ، وهو مصادم للنصوص الشرعيّة ، التي تأمر المرأة بالقرار في بيتها ، والقيام بالأعمال التي تخصّها في بيتها ونحوه .

ومن أراد أن يعرف عن كثب ما جناه الاختلاط من المفاسد التي لا تحصى فلينظر إلى تلك المجتمعات التي وقعت في هذا البلاء العظيم اختياراً أو اضطراراً ، بإنصاف من نفسه ، وتجرّد للحقّ عمّا عداه ، يجد التذمّر ـ على المستوى الفردي والجماعي ـ والتحسّر على انقلاب المرأة من بيتها ، وتفكّك الأسر ، ونجد ذلك واضحاً على لسان كثير من الكتّاب ، بل في جميع وسائل الإعلام ، وما ذلك إلاّ أن هذا هدم للمجتمع ، وتقويض لبنائه . والأدلّة الصحيحة الصريحة الدالّة على تحريم الخلوة بالأجنبيّة ، وتحريم النظر إليها ، وتحريم الوسائل الموصلة إلى الوقوع فيما حرم الله

أدلّة كثيرة قاضية بتحريم الاختلاط ، لأنّه يؤدّي إلى ما لا تحمد عقباه . وإخراج المرأة من بيتها الذي هو مملكتها ومنطلقها الحيويّ في هذه الحياة إخراج لها عما تقتضيه فطرتها وطبيعتها التي جبلها الله عليها .

فالدعوة إلى نزول المرأة إلى الميادين التي تخصّ الرجال أمر خطير على المجتمع الإسلامي ، ومن أعظم آثاره الاختلاط الذي يعتبر من أعظم وسائل الزنا ، الذي يفتك بالمجتمع ، ويهدم قيمه وأخلاقه . ومعلوم أن الله تبارك وتعالى جعل للمرأة تركيباً خاصاً يختلف تماماً عن تركيب الرجل ، هيّأها به للقيام بالأعمال التي في داخل بيتها ، والأعمال التي بين بنات جنسها .

ومعنى هذا أنّ اقتحام المرأة لميدان الرجال الخاصّ بهم يعتبر إخراجاً لها عن تركيبها وطبيعتها ، وفي هذا جناية كبيرة على المرأة ، وقضاء على معنويّاتها ، وتحطيم لشخصيّتها ، ويتعدّى ذلك إلى أولاد الجيل من ذكور وإناث ، لأنّهم يفقدون التربية والحنان والعطف . فالذي يقوم بهذا الدور ، وهو الأم قد فصلت منه ، وعزلت تماماً عن مملكتها ، التي لا يمكن أن تجد الراحة والاستقرار والطمأنينة إلاّ فيها ، وواقع المجتمعات التي تورّطت في هذا أصدق شاهد على ما نقول .

والإسلام جعل لكلّ من الزوجين واجبات خاصّة على كل واحد منهما ، وأن يقوم بدوره ليكتمل بذلك بناء المجتمع في داخل البيت وفي خارجه ، فالرجل يقوم بالنفقة والاكتساب ، والمرأة تقوم بتربية الأطفال ، والعطف والحنان ، والرضاعة والحضانة ، والأعمال التي تناسبها لتعليم الصغار ، وإدارة مدارسهن ، والتطبيب والتمريض لهم ، ونحو ذلك من الأعمال المختصّة بالنساء .

فترك واجبات البيت من قبل المرأة يعتبر ضياعاً للبيت بمن فيه . ويترتب عليه تفكّك الأسرة حسيّاً ومعنويّاً ، وعند ذلك يصبح المجتمع شكلاً وصورة ، لا حقيقة ومعنى . قال الله جلّ وعلا : ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ ... ﴿٣٤﴾ ﴾ النساء .

فسنّة الله في خلقه أنّ القوامة للرجل على المرأة ، وللرجل فضلٌ عليها ، كما دلّت الآية الكريمة على ذلك . وأمر الله سبحانه وتعالى للمرأة بقرارها في بيتها ، ونهيها عن التبرج معناه : النهي عن الاختلاط وهو : اجتماع الرجال بالنساء الأجنبيّات في مكان واحد ، بحكم العمل أو البيع أو الشراء أو النـزهة أو السفر أو نحو ذلك ، لأن اقتحام المرأة هذه الميادين يؤدّي بها إلى الوقوع في المنهي عنه ، وفي ذلك مخالفة لأمر الله ، وتضييع لحقوق الله المطلوب شرعاً من المسلمة أن تقوم بها .

والكتاب والسنة دلاّ على تحريم الاختلاط ، وتحريم جميع الوسائل المؤدّية إليه ، قال الله جلّ وعلا : ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾ ﴾ الأحزاب ، فأمر الله أمهات المؤمنين ـ وجميع المسلمات والمؤمنات داخلات في ذلك ـ بالقرار

في البيوت لما في ذلك من صيانتهن وإبعادهن عن وسائل الفساد لأن الخروج لغير حاجة قد يفضي إلى التبرّج ، كما يفضي إلى شرور أخرى . ثم أمرهنّ بالأعمال الصالحة التي تنهاهنّ عن الفحشاء والمنكر ، وذلك بإقامتهنّ الصلاة ، وإيتائهنّ الزكاة ، وطاعتهنّ لله ولرسوله ﷺ .. ثم وجّههن إلى ما يعود عليهنّ بالنفع في الدنيا والآخرة ، وذلك بأن يكنّ على اتصال دائم بالقرآن الكريم ، وبالسنة النبوية المطهرة ، اللذَين فيهما ما يجلو صدأ القلوب ، ويطهّرها من الأرْجاس والأنجاس ، ويرشد إلى الحقّ والصواب . وقال الله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَـٰبِيبِهِنَّ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٥٩﴾ ﴾ الأحزاب .

فأمر الله نبيّه عليه الصلاة والسلام ـ وهو المبلّغ عن ربه ـ أن يقول لأزواجه وبناته وعامّة نساء المؤمنين أن يدنين عليهن من جلابيبهنّ ، وذلك يتضمن ستر باقي أجسامهن بالجلابيب ، وذلك إذا أردن الخروج لحاجة ، لئلا تحصل لهنّ الأذية من مرضى القلوب . فإذا كان الأمر بهذه المثابة فما بالك بنزولها إلى ميدان الرجال ، واختلاطها معهم ، وإبداء حاجتها إليهم بحكم الوظيفة ، والتنازل عن كثير من أنوثتها ، لتنـزل في مستواهم ، وذهاب كثير من حيائها ، ليحصل بذلك الانسجام بين الجنسين المختلفين معنى وصورة . قال الله جل وعلا : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا

يَصْنَعُونَ ﴿٣٠﴾ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ .. ﴿٣١﴾ ﴾ النور إلى آخر الآية .

يأمر الله نبيّه عليه الصلاة والسلام أن يبلّغ المؤمنات أن يلتزموا بغضّ البصر وحفظ الفرج عن الزنا ، ثم أوضح سبحانه أن هذا الأمر أزكى لهم . ومعلوم أنّ حفظ الفرج من الفاحشة يكون باجتناب وسائلها ، ولاشكّ أنّ إطلاق البصر ، واختلاط النساء بالرجال ، والرجال بالنساء في ميادين العمل وغيرها من أعظم وسائل وقوع الفاحشة . وهذان الأمران المطلوبان من المؤمن يستحيل تحقيقهما منه ، وهو يعمل مع المرأة الأجنبية كزميلة أو مشاركة في العمل له . فاقتحامها في هذا الميدان معه ، أو اقتحامه الميدان معها لاشكّ أنّه من الأمور التي يستحيل معها غضّ البصر وإحصان الفرج ، والحصول على زكاة النفس وطهارتها .

وهكذا أمر الله المؤمنات بغضّ البصر وحفظ الفرج ، وعدم إبداء الزينة إلاّ ما ظهر منها ، وأمرهن الله بإسدال الخمار على الجيوب المتضمن سترَ رأسها ووجهها ، لأنّ الجيب محل الرأس والوجه . فكيف يحصل غضّ البصر وحفظ الفرج وعدم إبداء الزينة عند نزول المرأة ميدان الرجال ، واختلاطها معهم في الأعمال .؟ والاختلاط كفيل بالوقوع في هذه المحاذير .. وكيف يحصل للمرأة المسلمة أن تغضّ بصرها ، وهي تسير إلى الرجل الأجنبي جنباً إلى جنب ، بحجة أنها تشاركه في الأعمال ، أو تساويه في جميع ما يقوم به .

والإسلام حرّم جميع الوسائل والذرائع الموصلة إلى الأمور المحرّمة .

وكذلك حرّم الإسلام على النساء خضوعهنّ بالقول للرجال ، لكونه يفضي إلى الطمع فيهنّ ، كما في قوله عز وجل : ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴿٣٢﴾ ﴾ الأحزاب . يعني : مرض الشهوة . فكيف يمكن التحفّظ من ذلك مع الاختلاط . ومن البدهيّ أنّها إذا نزلت إلى ميدان الرجال لابدّ أن تكلّمهم وأن يكلّموها ، ولابدّ أن ترقّق لهم الكلام ، وأن يرقّقوا لها الكلام ، والشيطان من وراء ذلك يزيّن ويحسّن ، ويدعو إلى الفاحشة حتى يقعوا فريسةً له . والله حكيم عليم حيث أمر المرأة بالحجاب ، وما ذلك إلاّ لأنّ الناس فيهم البرّ والفاجر والطاهر والعاهر .

فالحجاب يمنع بإذن الله عن مظانّ التهمة . قال الله عزّ وجلّ : ﴿ .. وَإِذَا سَأَلۡتُمُوهُنَّ مَتَٰعٗا فَسۡـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٖۚ ذَٰلِكُمۡ أَطۡهَرُ لِقُلُوبِكُمۡ وَقُلُوبِهِنَّۚ وَمَا كَانَ لَكُمۡ أَن تُؤۡذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزۡوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦٓ أَبَدًاۚ إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٣﴾ ﴾ الأحزاب . وخير حجاب المرأة بعد حجاب وجهها وجسمها باللباس هو بيتها ، وحرّم عليها الإسلام مخالطة الرجال الأجانب لئلاّ تعرّض نفسها للفتنة بطريق مباشر أو غير مباشر .

وأمرها بالقرار بالبيت وعدم الخروج منه إلاّ لحاجة مباحة مع لزوم الأدب الشرعي ، وقد سمى الله مكث المرأة في بيتها : قراراً . وهذا المعنى من أسمى المعاني الرفيعة ، ففيه استقرار لنفسها ، وراحة لقلبها ، وانشراح لصدرها ، وإبعاد لها عمّا لا تحمد عقباه .

ونهى الإسلام عن الخلوة بالمرأة الأجنبية على الإطلاق إلاّ مع ذي محرم ، وعن السفر إلاّ مع ذي محرم سدّاً لذريعة الفساد ، وإغلاقاً لباب الإثم ، وحسماً لأسباب الشر ، وحماية للنوعين من مكايد الشيطان ، ولهذا صحّ عن رسول الله ﷺ أنّه قال : (**اتّقوا الدنيا ، واتّقوا النساء ، فإنّ أوّل فتنة بني اسرائيل كانت في النساء**) [1] .

وصلّى الله وسلّم وبارك على عبده ونبيّه سيّدنا محمّد

وعلى آله وأصحابه أجمعين

والحمد لله ربّ العالمين



(١) - انظر مجلّة المجتمع الكويتيّة ١٣٩٩/٥/٢٧هـ الموافق ١٩٧٩/٤/٢٤م .

أهم المراجع

تفسير القرآن العظيم الإمام ابن كثير .

تفسير الإمام الفخر الرازيّ .

تفسير التحرير والتنوير . للشيخ محمّد الطاهر بن عاشور .

في ظلال القرآن . سيّد قطب .

صحيح البخاريّ .

صحيح مسلم .

سنن الترمذيّ .

سنن أبي داود .

سنن النسائيّ .

سنن ابن ماجة .

مسند الإمام أحمد .

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ الشريف . مجموعة من المستشرقين .

زاد المعاد في هدي خير العباد . لابن قيّم الجوزيّة .

لسان العرب لابن منظور .

المعجم الوسيط .

المفردات للراغب الأصبهانيّ .

الموسوعة العربيّة الميسّرة .

الأمومة ومكانتها في ضوء الكتاب والسنّة . مها عبد الله عمر الأبرش .

مواقف تربويّة من هدي النبيّ ﷺ مع الأطفال . د. عبد المجيد البيانوني .

الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة للأستاذ البهي الخولي .
الأسرة في الإسلام د. مصطفى عبد الواحد .
تفسير سورة النور للأستاذ أبي الأعلى المودوديّ .
الحجاب . للأستاذ أبي الأعلى المودوديّ .
حجاب المرأة بين انتحال المبطلين ، د محمد البرازي .
الداعية الناجحة ، لأحمد القطان .
سبل العفة وخطورة الانحراف وأسبابه ، مريم خميس الطبعة الأولى دار الوفاء مصر
شخصية المرأة المسلمة ، د محمد علي الهاشمي .
المرأة بين الفقهِ والقانون د. مصطفى السباعيّ .
عودة الحجاب ، محمد أحمد إسماعيل المقدّم .
مشكلات المرأة المسلمة المعاصرة وحلها في ضوء الكتاب والسنة ، د. مكية مرزا
المفصّل في أحكام المرأة ، د عبد الكريم زيدان .
المرأة في العهد النبوي ، دكتورة عصمت الدين كركر .
المرأة بين طغيان النظام الغربيّ ولطائف التشريع الربّانيّ . د. محمّد سعيد البوطي .
مسؤولية النساء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، د. فضل إلهي .
ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين . الشيخ أبو الحسن الندويّ .
ماذا عن المرأة ؟ د. نور الدين عتر .
ماذا يريدون من المرأة ؟ عبد السلام بسيوني .
من محاسن الإسلام . الشيخ أحمد عزّ الدين البيانوني .
النساء الداعيات ، د. توفيق الواعي .
يا نساء الدعاة ، للزبير فضل مضوي .

واقعنا المعاصر محمد قطب .

المرأة والحياة الاجتماعية ، تغاريد بيضون ، دار النهضة العربية ، بيروت .

المرأة والحقوق السياسية في الإسلام ، مجيد محمود أبو حجير مكتبة الرشد الرياض

حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله في النسوة صدّيق حسن خان .

احذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام د. سعد الدين السيد صالح دار الأرقم

المرأة وكيد الأعداء ، د. عبد الله وكيل الشيخ ، دار الوطن ، السعودية .

المؤامرة على المرأة المسلمة تاريخ ووثائق د. السيد أحمد فرج ، دار الوفاء مصر .

الحركات النسائية في الشرق وصلتها بالاستعمار ، محمد فهمي عبد الوهاب .

دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام مصطفى فوزي غزال دار طيبة الرياض

في مهبّ المعركة . مالك بن نبيّ .

تأمّلات في سلوك الإنسان . ألكسيس كاريل .

بروتوكولات حكماء صهيون . تقديم محمّد خليفة .

أحجار على رقعة الشطرنج . وليم غاري كار .

مخطوطات من خطب الشيخ أحمد عزّ الدين البيانوني .

مقالات ومذكّرات من خطب د. عبد المجيد البيانونيّ .

أعداد من مجلّة البيان .

أعداد من مجلّة المجتمع .




المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



* صدر للمؤلف *

١ . ضرب الأمثال في القرآن أهدافه التربويّة وآثاره .

٢ . وجوب وحدة المسلمين .

٣ . رسالة المعلّم وآداب العالم والمتعلّم .

٤ . اعرف نبيّك محمّداً ﷺ يا بنيّ . !

٥ . ومضات من هدي النبيّ ﷺ الخاتم .

٦ . البيّنات في تفسير سورة الحجرات .

٧ . المنهج القويم للداعية الحكيم .

٨ . مشاهد الأتقياء في الصبر على الابتلاء .

٩ . رسالتان في التربية .

١٠ . صور وعبر من لطائف القدر . المجموعة الأولى .

١١ . صور وعبر من عجائب القدر . المجموعة الثانية .

١٢ . حديث القلب .

١٣ . النصائح الذهبيّة لتربية الأولاد ورعايتهم .

١٤ . إتحاف العابد بحقوق المساجد .

١٥ . أساليب تربويّة ومفاهيم دعويّة من حياة الشيخ أحمد عزّ الدين البيانوني .

١٦ . قبسات من نور النبوّة لصاحبي الفضيلة : الشيخ أحمد عزّ الدين البيانوني ، والشيخ عبد الفتّاح أبو غدّة رحمهما الله تعالى . بعناية د. عبد المجيد البيانوني ، وفي ختامه رسالة : " ومضات من هدي النبيّ الخاتم ﷺ .

١٧. ركائز دعويّة من هدي النبيّ ﷺ في العلاقات الاجتماعيّة .

١٨ . القول المبين في تفسير سورة : " يس " .

١٩ . لمحات من حياة الشيخ أحمد عزّ الدين البيانوني وتعريف بمؤلفاته .

٢٠ . مواقف تربويّة من هدي النبيّ ﷺ مع الأطفال .

٢١ . والدي قدوتك وقدوتي مواقف النبيّ ﷺ مع الأطفال . مقتبسة من الرسالة السابقة .

٢٢ . كيف تنعم أسرنا بالأمن . ؟

٢٣ . إنّها الأنثى . ! رؤى نقديّة حول دعوى التمييز ضدّ المرأة .

٢٤ . أطفالنا والعبادة أو ملامح السعادة في تربية الطفل على العبادة

٢٥ . أيها الأمير . ! رسالتان في النّصح والرّعاية

۞ ۞ ۞

إنها الأنثى ..!

رؤى نقدية حول دعوى

التمييز ضد المرأة ..!

الدكتور عبد المجيد البيانوني

دكتوراه في الشريعة الإسلامية وعضو رابطة الأدب الإسلامي



مؤسسة الكتب الثقافية

الصنائع . بناية الإتحاد الوطني . الطابق السابع . شقّة ٧٨

هاتف المكتب: ٧٣٩٢٥٠ / ٧٣٩٢٥٨ / ٠٠٩٦١١

خليوي - جوّال: ٨١٠٥٦١ / ٠٠٩٦١٣

أونيسكو - بيروت: ١١٠٨٢٠١٠

رقم العلبة البريديّة: ٥١١٥/١١٤

بيروت - لبنان